

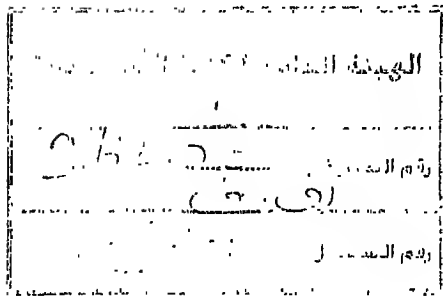
شجرة الحياة البيضاء

تسليم الأمانة العامة

مكتبة
الجامعة



فجر الحياة النبوية



تأليف

دكتور عبد العزيز رفاعي

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والبناء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

الفهرس

٣	مقدمة
٩	الفصل الأول نشأة نظام شورى النواب ١٨٦٦
	الفصل الثانى مجلس شورى النواب فى خدمة أهداف الخديو المالية
٣٨	١٨٦٦ - ١٨٦٨
	الفصل الثالث تطور نشاط المجلس وبدور الحياة النيابية ١٨٦٩ -
٤٩	١٨٧٨
٨٠	الفصل الرابع طليعة الوعى القومى السياسى
٩٦	الفصل الخامس طلائع الحياة النيابية ودستور سنة ١٨٧٩
١٢٨	١٨٨٢ - ١٨٨٠	الفصل السادس الثورة العراقية وفجر الحياة النيابية
١٦٩	الفصل السابع دستور الثورة العراقية والحياة النيابية ١٨٨٢
١٩٠	الخاتمة
١٩٤	مصادر البحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

من أصول كانت تنهياً مع الأيام في أعماق التاريخ المصري الحديث وتختمر باختصار الروح القومي ، أشرق فجر الحياة النيابية في نهاية المد القومي في مصر الحديثة سنة ١٨٨٢ ، قبل عهدها بالاحتلال البريطاني ، اتجاها مثل انتقال حقوق السيادة ، من الخديوية المطلقة الى الأمة .

كانت حقوق السيادة ، منذ مشرق مصر الحديثة في بداية القرن ١٩ وتولى محمد على حكم مصر حكما مطلقا ، وقفا عليه وعلى أسلافه من بعده لا يمارسها سوى حاكم مصر لأن العلاقة بين الطرفين كانت بين حاكم سيد وشعب مسود لا تربطه بسيد الا وحدة الطاعة .

ولقد بدأت هذه العلاقة تتطور منذ منتصف عهد محمد على فأخذ ينظمها لون من ألوان النظم التمثيلية الأولية وما لبثت أن اتخذت في عهد اسماعيل شكلا أكثر وضوحا في تنظيم العلاقة بين الحاكم والأمة .

ورغم أن هذه النظم التمثيلية الشورية كانت قد نشأت ثم عاشت فاضل للحكم الخديوي المطلق فقد مثلت أول اعتراف سياسي بالشعب وفي ظل الشكل النيابي الأخير وبحكم تطور العصر وتجده نسبيا تهيأت الحياة النيابية لأسباب الظهور والتطور حتى طلع فجرها مع شروق فجر النضال القومي بما طور النظام ونقل حقوق السيادة من الخديوية المطلقة الى الأمة .

ولقد بدأت العلاقة بين الوالي محمد على والأمة المصرية تنظم أول أشكالها التمثيلية بعد اقضاء مدة طويلة من حكمه لمصر . فقد بدأ حكمه ،

بعد أن قضى على زعامة المقاومة الشعبية التي رفعتها الى دست الحـ
عن التعاون مع العناصر المصرية في أداء الحكم ، غير مطمئن اليه
كفايتها . اذ يؤثر بهذا الركون والاستناد الى العناصر التركية
دون غيرها من سائر المصريين ، فيؤثر ذلك على الثقة بينه وبين
وقد زاد ذلك تأثيرا شعور الشعب الكاره لحكومته في
لا عن جهل قبل أن يكون عن يأس ، فكان الناس اذ ذاك ا
حكومته الا كما رأوا من قبل عهده . منظمات غاشمة من الظالم
لحسن الظن ، وقد زادهم كرها سياسته المالية والادارية التي
المصريون . بهذا لم يحسن أحد الطرفين الظن بالآخر في
ولذلك لم يشترك الشعب معه في كليات السياسة وأعماله
حكومته ، وظلت مدة خلوا من تمثيل العناصر المصرية .

ولم يرض محمد على أن يستمر في تأيئه عن الاستعانة بالعنا
طويلا ولا سيما بعد أن بدأ شكه في مقدرة العناصر التركية
معه كما يريد ، فأخذ يجدد نشاطها بسعى جديد بتطعيمها بالعنا
العليمة بشئون البلاد وتقاليدها ، وبذا أخذت هذه تدخل
فشيئا ولو أنه استبعدهم عن مناصب الجيش ومناصب السلطة
ولقد أخذ ينفذ ذلك رويدا . ففي نوفمبر سنة ١٨٢٤ كوز
الزغوات والأفندية مأمورى الأقاليم وكان عددهم ٢٤ مأمورا
لائحته الأساسية في ٣ يناير سنة ١٨٢٥ ، وكانت اختصاصاته من
أو ما يقترحه محمد على خاصا بسياسته الداخلية عدا المالية
يرسله اليه عن طريق رئيس ديوانه ، ثم ما يقدمه رئيسه أو ا
المأمورين من اقتراحات تتعلق بدرء خطر أو خلافة ، ثم فيما
الموظفين حله من المسائل . وكان ذلك المجلس المعروف بالمجا
ينعقد يوميا .

فلما أثبت ذلك منفعته لمحمد على أمر بتوسيع اختصاص
نحو التطور بادخال العناصر المصرية فيه بزيادة أعضائه ، فأه
السنة التالية الى المديرين . « باحضار شيخين من ذوى الحمية

الكلام ويتقنون العمل من شيوخ أخطاط كل قسم وارسالهم الى القاهرة للتذاكر معهم في مصالح الاقاليم . « وكانت هذه أول خطوة للاستفادة بالعناصر المصرية » فانضم هؤلاء المشايخ وكان عددهم ٤٨ شيخا .

فلما أمضت هذه الهيئة عامين وأعجب بها محمد على في تصريف أمور الحكومة ، أمر بإنشاء مجلس كامل يضم عناصر مصرية أكثر وتم له ذلك فيما سمي بمجلس المشورة سنة ١٨٢٩ ، فقد أصدر أمره لسكان الأقاليم أن يجمعوا مشايخ الحصص والبنادر والقائمقامات وحكام الأخطاط ونظار الأقسام والمأمورين وينتخبوا من بينهم شيخا واحدا عن كل قرية من قرى كل قطر ويرسلوهم الى القاهرة ، وكان معنى الانتخاب في شكله هنا بل وفي حقيقته اختبارا يباشره عمال الحكومة ، وقد صدع هؤلاء بالأمر وتألف المجلس الجديد وبه ٩٩ شيخا من الأعيان عن سائر القطر ، وقد أضاف اليهم محمد على بالتعيين ٣٣ عضوا من الموظفين والعلماء بالإضافة الى جميع حكام الأقاليم ونظار الدواوين وقيب الأشراف وأربعة من كبار العلماء يمثلون المذاهب الأربعة ، وقد عين عليهم ابراهيم باشا رئيسا وبهذا صار المجلس الجديد ١٥٧ عضوا وقد جاء في تشكيله طائفا قبل أن يكون ناييا بالمعنى المفهوم .

وقد وضع هذا المجلس لائحته الداخلية سنة ١٨٣٠ متعلقة بأهداف المجلس . ومما جاء فيها : « أنه ينبغي على الأعضاء أن يسعوا في تحصيل رضا أوامر ولى النعم — الذى هو سبب تشريفهم — وينقادوا لكل امتثال لاقاد ارادته السنية .. » كما سن المجلس سنة ١٨٣٣ قانونا جديدا أكمل به هذه اللائحة في تنظيمه لطرق المداولات في المجلس وتسجيلها وشئون الحضور وغيرها مما يدخل في التنظيم الداخلى . وقد استبدل هاتين اللائحتين في العام التالى سنة ١٨٣٤ بلائحة جديدة أسماها لائحة ترتيب المجلس العالى ، وقد جاء في مادتها الرابعة النص على ضرورة تعيين شيخ عن كل مديرية لمراعاة شئون الأقاليم ، وعالمين دينيين للحكم في القضايا طبقا للشريعة وتاجرين آخرين لمراعاة شئون التجارة .

وقد استمر هذا المجلس يعقد دوراته كل سنة ولا ينفض عن انعقاده الا بعد أن ينجز أعماله المفروضة عليه . وقد استمر نشاطه فيما بين

١٨٢٩ — ١٨٣٧ . وقد كان مقره القلعة في البداية ، ثم نقل بعد ذلك الى القصر العالى ، وقليل ما كان يحضره محمد على ، وقد كان يسميه بأسماء كثيرة ترجع كلها لهيئة واحدة ، منها المجلس العالى — مجلس المذاكرة — الشورى الخديوية — المشورة الداورية — مجلس الشورى — مجلس العموم — مجلس مصر — مجلس المشورة الملكية — ثم أخيراً المجلس العالى كما بدأ باسمه الأول .

ولما أصدر محمد على القانون الأساسى للدولة « السياستنامه » مشتملا على نظام الحكومة موزعا أعمالها على دواوين خاصة — ألغى هذا المجلس كما استكمل تنظيماته بإنشاء المجلس الخصوصى لسن القوانين ثم المجلس العمومى لبحث ما تحيله عليه الحكومة من الشئون .

كانت تلك هى أولى المحاولات الأولية التى ظهرت فيها أولى التجارب النيابية ، لتنظم العلاقة بين الحاكم والأمة ، وكان قوامها اختيار لفيف من بين المصريين ليسهم بالمشورة فى تسيير أداة الإدارة والحكم ، وقد حالت بينها وبين التطور روح العصر وطبيعته .

ولقد ظلت حكومة مصر بعد عهد محمد على فى تباعد بينها وبين صميم الشعب حتى عهد اسماعيل ، ومن ثم قامت تجربة نيابية أكثر إيضاحا من الناحية الشكلية والموضوعية تربط بين الشعب وواليه ، مستوحاة من الظروف التى لأجلها ومن أجلها قامت — فى ظل ذلك النظام شبه النيابى الذى أنشأه الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٦ . وهو الذى بدأت تشرق فى ظله طلائع المنفجر الجديد للحياة النيابية .

وفى ظل نشأة المسألة المالية وحاجة اسماعيل للاستئثار الى طبقة الملاك المصريين لتدبير مواردها ، أخذت العلاقة بين الشعب والخديو تتطور بتغيير نظرة الخديو اليه من خلال رعاية مصالحه كخديو ومقتضيات اقتصاديات الحكم . حتى تمثل ذلك فى مجلس بدأ الشعب يرتبط به بالخديوية ، كما تمثله طبقة الملاك . وهو اذ يبدو ظلا للخديوية المطلقة فى بداية حياته فانه لم يلبث مع تطور المسألة المالية أن تطورت حياته .

وفي ظل اشتداد هذه الأزمة وطغيان الاستبداد الداخلي كما كانت
تنظمه الخديوية ، بدأت نظرة النواب نحو أداة الحكم تتغير ، والعلاقة
بينهما تتطور في اختصار فكري جديد . تجلى فيما بدا من نشاط نيابي
كان يحمل بين طياته قلقا وتذمرا من خلال المسائل الذاتية التي كانوا
يحسونها احساسا مباشرا . وقد مثل ذلك بذور الحياة النيابية الأولى فيما
كانت ترمز اليه من التطلع لفرض الرقابة على أداة الحكم .

وبقدر اشتداد هذه الأزمة ، وبمقدار تحالف آثارها السيئة ضد الخديوية
وتأثيرها بين الشعب ، كانت تلك البذور تزدد اختصارا فيمكنها اسماعيل
من ذلك بنظام حكمه ، ثم اضطارره لزيادة تعاونه مع أعضاء المجلس
وتمكنهم من اختصاصات جديدة لحل المشاكل المتطورة عن المسألة
المالية . فلما تطورت تلك تطورا سياسيا قضى بنقل سلطات الخديو
الى يد النفوذ الأجنبي ، بدأت طلائع الحياة النيابية بقدر تأثير ذلك التطور
على تغيير نظرة الطرفين كل ازاء الآخر ، في مشيئة الخديو الاستناد الى
قوى الشعب بقدر ما كان ينظمها اذ ذاك الروح القومية المشرق وذلك
للقوف في وجه التسلسل الأجنبي واسترداد سلطاته وبمقدار استعداد هذه
القوى وعلى رأسها المثقفون والنواب لاقرار اتجاهها وحل قضاياها وان
مضى ذلك في اطار الولاء للخديوية .

أخذت اذ ذاك نظرة النواب نحو أداة الحكم تتغير وتزداد انطبعا
بمعاني الوعي السياسي ، والحياة النيابية تتطور وتستند في كيانها الفكري
الى تبة القلق العام واشراقة الوعي السياسي — كما تزعمه المثقفون —
واستعداد النواب الطبيعي ، وتبدو في قوتها امتدادا لموجة البعث القومي
التي أذكاه اسماعيل ضد النفوذ الأجنبي لخدمة أغراضه ، ولكنها كانت
تعمل في باطنها — عندما شاءها الخديو — نضالا نيابيا موجها رغبة
العمل على الحد من سلطات الخديوية كسبيل للقضاء على التحكم التركي
والقيد الأجنبي .

فلما حال دون ذلك ، النفوذ الأجنبي وخلع اسماعيل واشتدت الأزمة
المالية والتحكم التركي واصطدام التحكم التركي بالجيش كانت ثورة

عرايى القومية ، سبيلا حقق الاتجاه النيابى كامتداد لهذا المد القومى واستكماله ، فأنبج على يديها فجر الحياة النيابية تمارس فى مصر حقوق السيادة فى اختمار سياسى أوضح .

فى هذا الكتاب الذى استغرق منا جهدا ، محاولة لدراسة مراحل التطور النيابى بين ١٨٦٦ - ١٨٨٢ فى أصوله ونشأته وتطوره فى مصر الحديثة ، آملىن بهذا أن يجد فيه القارئ لونا جديدا من الدراسات العلمية التاريخية وأن نسهم بهذا فى اذكاء الثقافة التاريخية ونشر الوعى القومى .

والله ولى التوفيق .

مايو سنة ١٩٦٢ .

المؤلف

عبد العزيز رفاعى

الفصل الأول

نشأة نظام شورى النواب

تولى الخديو اسماعيل أريكة الحكم ، يحدوه طموح شخصى فى أن يكون هو الدولة ، سيد مصر فى الخارج ، وسيدها فى الداخل ، وقد شاء أن يرقى بمصر فى بناء حديث ، لتصل لمستوى أحلامه كسيد البلاد .

وكان المال سبيله لتحقيق غاياته مهما تباينت ، ولم تكن الحرب ولا كانت السياسة تشغله من أجل ذلك بأكثر مما شغله المال ، فكان ينظر اليه نظره الى أقوى سبيل يبلغه غاياته السياسية والشخصية وقد اهتم بتدبيره منذ أن تولى حكم مصر بمختلف الوسائل ولم تغنه هذه الوسائل بقدر ما كانت تعنيه غاياته .

ولقد جاءت نشأة نظام شورى النواب نهاية محاولات عدة أراد بها تحقيق مراميه المالية والادارية على أساس الاستناد الى طبقة الملاك ، من خلال كسب ثقتهم بتمثيلهم بجانبه ، ومن ثم جاء نظام شورى النواب أول علاقة تربطه بشعبه من خلال تمثيل زعامات الريف التقليدية من أجل علاج المسائل المالية والداخلية عموما فى مصر .

بدأ الخديو منذ أن تولى خديوية مصر ، مهتما بالمال ، وقد بدأ ذلك محورا فى صورة اتجاهه لاصلاح جهازه الادارى والاقتصادى منذ البداية ، وقد ألقى غداة توليه الحكم فى جمع من السلك القنصلى خطابا تضمن برنامجا عن سياسته الداخلية واصلاحياته الادارية ، فأعلن عزمه على العمل على أن ينظم ادارة البلاد ويدعمها على أساس النظام والاقتصاد فى المالية ، كما أوضح اهتمامه بالثروة الزراعية وتقديمها والغاء السخرة ورواج التجارة ونشر التعليم ودعم الادارة القضائية ، كما عاد

فكر مبالغ اهتمامه بشيء كان يشغل ذهنه وهو اقرار النظام في المالية والادارة ، ولقد كاز هذان الأمران موضع اهتمامه في صدارة حكمه .

ولقد تجلى من هذا الخطاب ما كان يعتل في ذهن الخديو من تفكير لاصلاح جهازه الادارى بارسائه على قواعد النظام والاقتصاد المالى ثم العمل على تنمية الثروة الزراعية والتجارية بشكل يحقق لها الرواج العام ، ولقد جاءت عنايته بالجهاز الادارى له وليد حاجته للاطلاع بالعناية بالاقتصاد الزراعى لمزيد من قدرة البلاد المالية .

وما كاد الخديو يستقر على أريكة ملكه ، حتى سعى لذلك فبدا مهتما بتنظيم جهازه الادارى وتقوية سلطة حكومته في البلاد ، فأخذت خطواته الفعلية في ذلك تترى تباعا حتى سنة ١٨٦٦ . وكان لاشتداد الأزمة المالية التى حدثت في ذلك العام الدافع الأكبر لايجاد الفقرة الاستكمالية لذلك في بحثه حول الوسيلة التى يعالج بها هذه الأزمة فيما عرف من نظام مجلس شورى النواب .

اولى محاولات الاصلاح الادارى :

بدأ اسماعيل ، بأن قسم القطر الى ثلاثة أقسام كبرى ، مصر الشمالية فالوسطى فالجنوبية وكانت تحتوى كلها على ١٤ مديرية وثمان محافظات وكان من المديريات سبع في الوجه البحرى وثلاث في مصر الوسطى وأربع في مصر العليا كما أبقي على تقسيم المديريات الى مراكز ، والمراكز الى أقسام ، وتلك الى نواح . وأنشأ وظائف مفتشين ورؤساء مفتشين للأقاليم كما أبقي على نظام الصيارفة والمأذونين وألغى نظام ووظيفة « الخولى » في ظل نظام الملكية القائم ، الذى تقرر منذ عهد عمه سعيد .

رؤساء الملاك وعلاقاتهم بالجهاز الادارى :

وكان للقرى المصرية بمقتضى التقاليد الموروثة حق اختيار رئيس لها من بين سكانها يسمى بالشيخ ، يمثل حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة له سلطات ادارية واسعة في قريته مستمدة من وظيفته ومن مركزه الاجتماعى في القرية التى كان يعتبر زعيما أبويا لها ، كما كان مسئولاً عن السهر على جباية الضرائب وارسال أفراد القرعة العسكرية وتجهيز

عمال السخرة وغير ذلك ، وكان من الجائز فصله بناء على شكاوى
الفلاحين ولكن بعد موافقة مدير الاقليم ووزارة الداخلية .

فلما جاء اسماعيل أبقي على هؤلاء ثم جعل بجانبهم فئة جديدة من
الملاك الكبار تسمى بالعمد تضطلع بنفس الغرض ، وبالرئاسة عليهم .

ولم يكن العمد متميزين عن المشايخ الا في انتخابهم وتخيرهم من
أكثر الملاك المصريين ثراء ونفوذا في الريف ، وقد كانوا يمثلون عصب
النظام الادارى وزعامة الملاك الزراعيين ، تلك الطبقة التى خلقها سعيد
بعد ان لم تكن - من قبل لائحته الصادرة فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ -
شيئا مذكورا .

وكان تعيين العمد كتعيين المشايخ قائما على تخير الحكومة لأقوى
العناصر الريفية نفوذا وثراء ، مع قصر وظيفة الشياخة على من يلى هؤلاء
فى المركز الاجتماعى بين الفلاحين ، وكانت بداية التعيين ترشيحا من
الحكومة ونهايته انتخابا يجرى تحت اشراف ناظر كل قسم .

فكان الفلاحون يجتمعون فى بقعة فسيحة بجوار القرية بحضور ناظر
القسم ثم يقسمون أنفسهم الى مجموعات تبعا للمرشحين الذين يريدون
انتخابهم ثم يدلون بأصواتهم علانية ، وعند فحصها يعتبر أكثر المرشحين
حصولا على الأصوات معينا ، الا اذا اعترض ناظر القسم ، وعند ذلك
يعاد الانتخاب .

وحتى ولاية الخديو كان التباعد قويا بين هذه الطبقة ومن فوقها
من رجال الادارة لتكتل النفوذ فى يد المديرين ومن دونهم من رجال
الادارة ، بل كانت هذه أعجز أيضا عن تفهم حالة الفلاحين ورعاية مصالح
الحكومة الرعاية التامة .

ولم يجد الخديو (١) بدا - وهو يصلح من جهازه الادارى للقرية
وينشئ نظام العمد استكمالا للنظام الادارى للقرية القائم على المشايخ

(١) من توصيات نوبار الى المسيو Moustien وزير خارجية فرنسا الواردة فى
رسالته المرسلة لسكرتير الخديو (آرام بك) فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (دوسيه ٢/٣٤
محفوظات مابدين) .

— من أن يحاول وضعه على مبدأ جديد ينفى عليه القوة والقدرة على العمل فأضاف إليه فقرة جديدة تقرب بين هذه الطبقة والسلطات الادارية العليا وتربط بين الطرفين على أساس التعاون الذى يمكن الطرفين من رعاية مصالح الحكومة الادارية فى ثقة ويمثل شئون الريف على ضوء هذه المصالح .

ولقد بدأت أولى محاولات الخديو لمحو هذا التباعد بين رجال ادارته سنة ١٨٦٤ ، بأن دعا لقيما من عمد كل اقليم فى هذا العام نيابة عن سائر العمدة يمثلونهم فى مجلس يلتف حول كل مأمور ومدير لدراسة شئون الاقليم المحلية .

ولقد تحدث قنصل فرنسا فى ذلك الوقت عن هذا النظام (١) فبين هدف الخديو من ذلك ، فتجلى أنه لم يكن ليعدو تنمية الثروة الزراعية وربط الضرائب مع تخصيص جانب منها للإصلاحات المحلية على أساس تقوية جهازه الادارى بالصورة السالفة وذلك بمنحه لونا جديدا من الاستقلال الذاتى .

الأزمة المالية لسنة ١٨٦٦ ونشأة نظام شورى النواب :

ولقد جاء استكمال النظام الادارى واصلاحه بعد ذلك ثمرة سعى الخديو لعلاج الأزمة المالية التى حدثت فى عام ١٨٦٦ — ابتكارا اداريا يضطلع بمهمة الاعداد لعلاج هذه الأزمة فى دعمه لجهازه الادارى بعناصر جديدة وفى صورة أقدر على مساندته فى الاعداد للإدارة والاقتصاد والمال .

ولقد كانت هذه الأزمة نهاية عهد الخديو بما استهله من رواج اقتصادى كبير فى بداية حكمه قام على سبب عرضي آلت مصر بزواله الى حالة من الكساد المالى والتجارى معا .

وترجع أسبابه الى وفرة الانتاج والصادر من القطن لقيام الحرب الأمريكية واحلال مصر محل الولايات المتحدة فى زعامة تصديره لأوروبا

(١) من كتاب قنصل فرنسا فى مصر المسمى Outrey الى وزير خارجية فرنسا يومئذ المرسى بتاريخ ١٩ اكتوبر سنة ١٨٦٦ .

اذ أنه لما قامت الحرب بين الشمال والجنوب في أمريكا في ابريل سنة ١٨٦١ واضطربت مصانعها اتجهت أنظار النساجين الى استيراد القطن من جهات أخرى وكان على رأسها مصر التي عملت هذه الظروف على زيادة انتاجها منه .

فبينما كان ذلك يتذبذب مقداره فيما بين سنتي ١٨٥٠ — ١٨٦٠ حول ٥٠٠.٠٠٠ قنطار نجد الصادر منه في سنة ١٨٦٣ : ١٢٨٧.٠٠٠ قنطار ، وقد ظلت الصادرات بعد ذلك في ازدياد ، وكذلك أثمنها حتى بلغت رقما قياسيا سنة ١٨٦٥ اذ بلغت ٢.٥٠٧.٠٠٠ قنطار .. ولقد ساعد الحكومة خلال هذه الحرب بفضل ما استفادته من تجارة الصادر ، أن تباشر أشغالا عامة ذات نفقات باهظة ، كبناء أحواض السويس وأنشاء سكك حديدية بين القاهرة والسويس . ثم محاولة إعادة النظر في اتفاقية قنال السويس في نظام جديد تم اجراؤه في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ ، فأضاف ذلك على مصر التزامات مالية جديدة . وقد أصبح الخديو يقتضى هذه الظروف كلها ، وقرار التحكيم الصادر عن شئون القنال في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ ، في حاجة (١) ماسة للمال لضيق موارد الميزانية بشكل لم يستطع الرواج الاقتصادي علاجه ، سيما وقد تفشى الطاعون البقري في هذا العام محدثا خسائر كبيرة للفلاحين مما اضطر الحكومة لأن تتدخل (٢) لعلاج الموقف فتخفف من تبعاتهم بعض الشيء .

لهذا عقدت قرضا في هذا العام بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات لمعاونة الميزانية للقيام بالتزاماتها . وقام بتمويل جوشن وفر هلنج في لندن .

الا أن الخديو لم يكن مطمئنا لحالته المالية نظرا لقصور مواردها لذلك كان يرنو بعين الطمع للملكية الزراعية لتمكنه من الحصول على مزيد من المال ، باستغلال الرخاء المتفشى وذلك برفع ضريبة الأراضي الزراعية التي لم تكن في نظره تساير هذا الرخاء ، وقد نسي أنه كان مفتعلا ، إلا أنه لم يكد يفكر في ذلك حتى منيت أسعار القطن بالنزول

Jarman : Egypt & its betrayal p. 212.

(١)

Histoire financière de l'Egypte p. 18.

(٢)

بانتهاى الحرب الأمريكية فى إبريل ١٨٦٥ ، وكذلك أخذ الصادر من القطن فى الانحدار حتى بلغ انخفاضه سنة ١٨٦٧ الى النصف ، وكانت نتيجة ذلك أن أصيب الفلاح بأزمة ماحقة انكمش على أثرها الدخل الأهلى ، مما اضطر الكثير من الملاك لأن يقترضوا من المرايين الأجانب لشراء البذور والآلات الزراعية ، بل اضطروا الى بيع أراضيهم حتى بلغت ديونهم فى مصر السفلى والوسطى ما لا يقل عن ٢٥ مليوناً من الفرنكات . وكان منطق الحوادث أن انشغلت باصلاح الموقف عن التفكير فى زيادة الضرائب . غير أن ذلك كان مؤقتاً ، فحلت الحكومة محل الفلاحين فى سداد ديونهم ، على أن تعود بها عليهم يسددونها على أقساط فى مدد من الزمن وتنظيماً (١) لذلك صدر مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥ فزاد ذلك العمل من تضخم الديون السائرة ..

ولما كان قرض سنة ١٨٦٤ لم يسعف الحكومة الا مؤقتاً ، فقد ظلت حاجته الى مزيد من المال . لذلك عقد قرضاً بضمان أملاكه الخاصة قيمته ٣٠٠٠٠٠ ٣٨٧ رجبى ، كما سبق ذلك قرض آخر باسم الدائرة السنوية سنة ١٨٦٤ قيمته ٢٧٢٠٠٠ رجبى لشراء ممتلكات عمه . وكذلك اقترض مبلغ ٢٠٠٠٠ ٨٠ رجبى برهن أملاكه وضمانة الحكومة سنة ١٨٦٦ من بيت أوينهايم ، والبيت الامبراطورى العثمانى لشراء ممتلكات أخيه مصطفى فاضل .

وبهذه الأزمة القطنية وأثرها فى انكماش الدخل الأهلى والحكومى وبكثرة مطالب الخديو وضيق موارده التى دلت عليها هذه القروض التى بلغت حتى نهاية هذا العام ١٤٣٥ ٤٤٣ رجبى ، يستدل منه على مدى الضيق المالى فى البلاد وفى الميزانية ومدى عجزها عن مسابقة مطالب الخديو المتزايدة ، الا بالبحث عن موارد جديدة ولقد كان ذلك موضوع تفكير الخديو .

وكان لازدياد الأزمة المالية بعد ذلك فى عام ١٨٦٦ ، ومطالب الميزانية العاجلة أكبر العوامل فى التفكير لايجاد الوسيلة لذلك ، فقد أخذت

(١) صفحة ٢٨٥ وما بعدها

Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail T. 1.

الحالة (١) المالية تزداد في الارتباك اذ اضطربت سوق الاسكندرية في هذا العام ، أثر الحالة السياسية المرتبكة في أوروبا ، وأندرت الحال بكارثة مالية كبيرة لانخفاض سوق الأوراق المالية ، وذلك لاحتمال قيام حرب بها (حرب ١٨٦٦ بين ألمانيا والنمسا) وكان على اسماعيل في ذلك الوقت أن يسدد التزاماته المالية الجديدة نحو البيوت المالية التي اقترض منها ، ثم لشركة القنال تلك التي عارضت رغبته في سدادها أوراقا مالية على الميزانية لتعذر المفاوضة من أجل ذلك في الظروف (٢) القائمة اذ ذاك .

غير أن الخديو كان منشغلا في أمر هام دعاه الى السفر للاستانة ، وهو اقرار مبدأ وراثه العرش في أكبر أبنائه من بعده . وقد ترك شئون مصر يديرها مجلس برئاسة شريف . ولم تكد الأزمة المالية تزداد حتى هب مندوب فرنسا ومندوب إنجلترا وإيطاليا وروسيا يستحثون الحكومة كما يمثلها هذا المجلس باسم البيوت المالية . بأن تؤكد ثقتها فيها بالعمل على سداد قيم السندات بصورة منتظمة في مواعييدها ثم بذل المجهود لوقف نزول قيم السندات ، ولكن عبثا حاول هذا المجلس تفريج الأزمة .

ولما عاد الخديو الى مصر لم تستطع هذه البيوت اخفاء أساهها من الحالة المالية سيما بيت تريننج Trading بفضل تأييد دولتي فرنسا وإنجلترا . وقد كانت محاولة الخديو لاسعافه بمبلغ من المال عاملا على اطمئنان حالة سائر البنوك على حقوقها وأشاعة الثقة المالية حول الموقف مؤقتا .

كان لا بد من علاج الموقف علاجا أساسيا بإيجاد الوسيلة لذلك لرد صدع الميزانية وتدير الموارد ، فلما عاد الخديو وقد حقق أولى مساعيه لدعم استقلاله الذاتي ، وأحسن بازدياد وطأة الأزمة المالية ، أخذ يرنو للملكية الزراعية كسند يقف بجانبه . وقد رأى اذ ذاك أنه قد حانت الفرصة للعمل على معالجة هذه الأزمة بمجلس يمثل الملاك ، وقد جاء

(١) صفحة ٢١٠ وما بعدها من المرجع السابق .

(٢) رسالة Stanton قنصل بريطانيا في مصر إلى وزير خارجيتها في ١٨ مايو سنة

١٨٦٦ رقم ٥١ .

ذلك متسقا مع نجاحه في دعم استقلاله الذاتي ومحاولاته السابقة لاستكمال اصلاح جهازه الادارى .

اتجاه اسماعيل نحو الملكية الزراعية ابان الازمة المالية :

ورغم ملاحق بالملكية الزراعية والفلاح من متاعب مالية ، فقد كان الخديو لا يزال يرنو اليها بعين الاستنجد لتساعده ، ولقد سبق أن حاول ذلك فشغلت الظروف ، الا أنه يعود اذ ذاك من تركيا ، وبين حدة هذه الازمة المالية لم يستطع الا أن يتوجه الى الملكية لتقف بجانبه .

وقام برحلة (١) الى طنطا في ذلك الوقت بدعوة من أعيان البلاد وعلى رأسهم اسماعيل المفتش ، ليحتفلوا به بمناسبة تغيير نظام الوراثة ، وهناك استطاع الاتصال بالأعيان اتصالا مباشرا ، فحدثهم عن مشروع قرض جديد تتحمله هذه الملكية . وقد رحب هؤلاء بمشروع خديويهم ، فلمس بهذا مبلغ قيمة وقوفهم بجانبه في هذه الازمة عندما وفق لعقده في صورة ضريبة جديدة على كل فدان مقدارها ٢٠ قرشا في المتوسط في جميع أنحاء البلاد بلغت حصيلتها مليوناً من الجنيهات في مقابل اعطاء الفلاحين سندات مالية تدفع على أربع سنوات كان يصح استعمالها في المعاملات التجارية وفي دفع الضرائب في الوقت الذي كان الفلاح فيه يئن من الازمة القطنية وأثرها ويقول (٢) قنصل بريطانيا في مصر في كتابه المرسل لحكومته في ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٦ « بأن الخديو قد لجأ الى تحصيل سلفة اجبارية على الأراضي الزراعية بلغت ما يونا من الجنيهات ساعدته على مواجهة التزاماته العديدة » . أما فيما يتعلق بشركة القناة فقد ذكر في رسالته المؤرخة في ٢٧ أكتوبر من هذا العام ، أنه عقد اتفاقية أصبح بمقتضاها دفع المبالغ المستحقة حتى نهاية السنة مستندات على الخزنة بفائدة ١١ ١/٢ . ولقد أوضح الخديو لقنصل بريطانيا كيف تعمل الحكومة للاحتياط للطوارئ لارتباك الأحوال في الشرق والغرب فهو « لا يستطيع وحالة تركيا

Douin : Histoire du regne du Khedive Is

بر خارجية بريطانيا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٦٦ رقم ٧٨ .

الحاضرة أن يرفض القيام بأية مساعدة يطلبها الباب العالي ، متى كان الموقف في حاجة إليها وقد كان يستهدف تنظيم جيشه وتقويته للدفاع عن نفسه ومعاونة تركيا الضعيفة لاحتلال قيام حرب . وازاء ذلك وجد نفسه في حاجة الى ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ناهيك عن سائر المطالب المالية المتزايدة .
« نحو فكرة الاصلاح المالى الشامل » :

خزانة خاوية ومطالب متزايدة وضيق في الموارد المالية وثقة مالية قد تحطمت لدى البيوت المالية — كل ذلك كان مدعاة لتنمية فكرة ايجاد الوسيلة ليرد بها صدع الميزانية واشاعة الثقة في المالية .

ونظرا لتعذر القروض اذ ذاك أمام اسماعيل ، ولما كان ذلك طامعا في الملكية الزراعية كما تجلى من قبل ، ولا سيما بعد أن لمس فضلها في اسعافه بالقرض الأخير ، ونظرا لحاجته الى مزيد من المال ، ولم يكن ثمة موئل لذلك غير الملكية الزراعية ، فقد برزت هذه الدعامة الكبرى للاقتصاد المصرى يومئذ أمامه كموئله الوحيد الذى دفعته ظروفه لأن يلتمجئ اليه في محنته ، أساسا تقوم عليه فكرة اصلاحه الشامل لماليته — وقد رأى وهو يترجم عن طبيعته المالية للهيمنة والاستئثار بكل شئ في مصر أن يواجه أزمة سنة ١٨٦٦ بتنمية الموارد المالية على حساب الملكية الزراعية واقتصادياتها وادارتها لحساب أهدافه ، ويوجه هذا الاقتصاد وفقا لهذه الأهداف المالية ..

ولكن أنى له وحده تحقيق هدفه المالى على حسابها ، وفي ذلك الوقت الذى يسعى فيه لمعالجة الثقة في ماليته وتصرفاته دون أن تثير عليه تقمة طبقة الملاك التى أثقلت كاهلها الأزمة القطنية سنة ١٨٦٦ ويفسد عليه ثقة البيوت المالية كأمير يعيث بدعامة الاقتصاد في البلاد فتؤلب عليه تركيا لتتدخل في شئونه بحجة صون حقوق الأفراد ...

بل أنى له وحده ذلك دون الخبراء الذين يساندونه في هذا العمل : كان الأمر يتطلب تخفيضا للضرائب تخفيفا عن كاهل المالك ، ولكن لما كانت مصالح الحكومة مقدمة على مصالح الأفراد ، فقد كان الأمر عند الخديو يتطلب علاجا للأزمة المالية مع اغماض العين عن هذه المصالح الا اذا كانت السبيل لأهداف الحكومة . ولكن كان لا بد لكى يتمكن

الخديو من أهدافه من أن يعالج ذلك على أساس الثقة حول تصرفاته فيبلغ أهدافه بهيئة تمثل طبقة الملاك ، يكون من نظامها ما يدعم جهازه الإداري ويكسبه ثقة هذه الجهات الثلاث ، فيضمن بذلك تعاونهم على تنفيذ مشروعاته ، ويكون من نشاطها واختصاصاتها أداة خيرة للاعداد للأهداف المالية في ظل معالجته للأزمة الثقة القائمة .

لقد كانت البداية التي فكر فيها الخديو هي محاولة إيجاد الوسيلة التي نستطيع بوجودها الشكلى معالجة هذه الثقة بينه وبين هذه الطبقة ليتمكن من معاوته لبلوغ أهدافه ، وكان ذلك بمحاولته أن يقربها منه ويشعرها بحاجته إليها ليبعد عنها فكرة الانتحاء جانباً عن الحكومة . فقد كان المصريون كما قال الخديو وقتئذ محكومين (١) بشيء من الضغط وكان التباعد بينهم وبين الحكومة ظاهر الأثر . فلكى يحقق الخديو التعاون بينه وبين طبقة الملاك رأى أن يقوم على أساس الثقة لا التباعد الذى كان دأب الشعب فى هيئته من الحكومة ، ولقد حاول الخديو علاج ذلك من قبل فى بداية اصلاح جهازه الإداري سنة ١٨٦٤ فوجده عملاً مشمراً .

ورأى أن يجنى ثمار هذا التقرب بين حكومته وطبقة الملاك فى سنة ١٨٦٥ فعرض على هيئات (٢) الأعيان منهم فى كل مديرية دراسة القواعد التى رأت الحكومة فى ذلك العام إقامة الضرائب عليها .

استطاع من قبل عندما زادت الأزمة المالية سنة ١٨٦٦ أن يتمكن من معالجتها معالجة جزئية بهذا القرض الأخير الذى بلغت قيمته مليوناً من الجنيهات على حساب هذه الطبقة .

فلم لا يسعى إذن لأن يستكمل مسعاه من قبل فى علاج معنى التباعد لدعم معنى التعاون بفكرة جديدة يعمل نظامها على دعم الثقة بينه وبين طبقة الملاك ونشاطها على معالجة هذه الأزمة المستحكمة ؟

(١) كتاب الخديوى لنوبار فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (دوسيه ٢/٣٤ محفوظات عابدين)

(٢) كتاب نوبار الى سكرتير الخديوى أرام بك فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (دوسيه ٢/٣٤ محفوظات عابدين) .

لقد سعى الخديو في هذا العام بعد أن عقد القرض الأخير أن يرفع (١) الضرائب على الأراضي بنسبة ١٠ ٪ إلا أنه لم يرد أن يمضي في ذلك وحده باجبار الناس على أدائها ، بل بمجلس منتخب كما تقول المصادر (٢) لأنه كان يستهدف ما قدمناه من قبل من بلوغ أهدافه على أساس التعاون والثقة ليكون فعالا ولأن الأمر في ظل هذه الأزمة المستحكمة كان يتطلب اصلاحا ماليا شاملا ويجاد موارد جديدة تتسق وحاجات الخزينة ..

وبهذا نشط الخديو ليجاد الوسيلة التي تبلغه الى أهدافه باختصاصاتها ويدعم بها ادارته بنظامها وكتب الميسو أوتيرى Outrey قنصل فرنسا العام في مصر لحكومته في ١٩ أكتوبر من هذا العام يوضح نشاط الخديو في ايجاد هذه الوسيلة ، من عزمه على انشاء مجلس ينتخب من طبقة الملاك ، ليتمكن بهم من الاتصال بصميم الخلايا الريفية ، ويدعم به صفتهم التمثيلية المحلية التقليدية للفلاحين .

كان الخديو حقا يسعى لأن يقيم نظامه الجديد على زعامة الريف والأعيان ، ليستطيع بهم وبفضل نفوذهم ومكانتهم بسط آرائه وتوجيهاته عليه واستشارة الحكومة بخير السبل لادارته وتدير المال ، وقد كانوا جديرين بذلك لمكانتهم بين الناس .

وكان المجتمع المصري كسائر المجتمعات الشرقية الأولية وقتئذ قائما على الحكم الأبوي الشيعي ، وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الأب في منزله بجميع مميزاته من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات الجماعة وحقوق تمثيلها لا يشاركه فيها سواه . وكان مشايخ القرى وعمدها ، وقد كانوا محور النظام الاجتماعي كله ، يعولون على هذه السلطة في قراهم ، فالشيخ أو العمدة يعد نفسه حارسا لمصالح الجماعة وحقوقها ، بل هو الجماعة في كل ما يتعلق بمصالحها ، بل ولم يكن من رجال الحكومة بقدر ما كان زعيم قومه أو زعيما محليا مسئولا يمثلها أمام السلطات الادارية في الأقاليم . تلك التي سعى الخديو لدعمها

Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail p. 294 T.I.

(١)

(٢) المرجع السابق .

من قبل بلفيف منهم . ولما كانت الادارة المصرية الداخلية قائمة على أن الحكومة لا تتصل بالفرد مباشرة ولكنها تبسط نفوذها عليه عن طريق العمدة فالشيخ ولما كان هؤلاء يمثلون في ذاتهم الارادة الحية للجماعة الريفية التي تهيمن على جوانب الريف ، فقد رأى الخديو دعما لجهازه الادارى وتقويته ، تطعيمه بنخبة قوية من هذه العناصر ليتمكن بهم من حمل رغباته الى سائر أفراد الشعب والتعرف على جوانبه والاتصال بهم اتصالا مباشرا ليتمكن من الاضطلاع بأهدافه الجديدة بفضل مكائهم وخبراتهم دعما لجهازه الادارى .

ولم يستطع قنصل فرنسا الكشف عن هذه الأهداف الا في حدود الاختصاصات التي تعتبر الوسائل للأهداف البعيدة عندما قال عنها بأنها دراسة الدخل والتصرف وربط الضرائب ودراسة الأشغال العامة الزراعية .

الهدف الرئيسى :

ولم يسمع عن هذا المشروع فى الأرشيف الانجليزى الا فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٦ عقب السلفة الاجبارية مباشرة وفى هذا التاريخ (١) كتب Stanton قنصل بريطانيا وقتئذ فى مصر الى حكومته ما يوضح جوهر أهداف النظام الذى كان اسماعيل يفكر فى نشأته يومئذ ويقول :

« أنبأنى الخديو بأن رغبة سموه تتجه قريبا الى دعوة رؤساء ومشايخ البلاد الى اجتماع يعقد بالقاهرة يستهدف منه أن يعرض عليهم بياناً للمركز المالى للبلاد والالتزامات التى تعاقبت عليها الحكومة المصرية بقصد استثمارهم فيما يتعلق بالوسائل الواجب اتخاذها لمساعدة الحكومة فى مواجهة هذه الالتزامات ... » .

ذلك هو الهدف الرئيسى الذى كان الخديو يسعى من أجله لايجاد الوسيلة الادارية التى يستطيع بها بلوغ هذه الأهداف فى تعاون مع الملاك والأعيان ليشتيع الثقة فى تصرفاته بينهم ويشيع الثقة المالية بالتالى بهذا

(١) رسالة قنصل بريطانيا Stanton الى وزير خارجيتها ردم ٨٦٠ .

التعاون بين البيوت المالية . ذلك الذى يتضح من قراءة الشرط الثانى للرسالة السابقة فقد كان الخديو يعتقد « . . . بأن مثل هذه الدعاية لحالة البلاد المالية ستؤدى الى تنمية الثقة العامة فى الحكومة وتعاونهم فى نفس الوقت أثناء دراسة الاجراءات العاجلة فى اللحظة الحاضرة ليستفيد من أى اقتراح قد يقدم لوضع الضرائب على قاعدة أكثر عدلا وثباتا » .

تلك هى أهداف الخديو الحقيقية التى كانت تنسق مع الظروف المالية القائمة وحاجة الخديو للامدادات المالية على حساب الملكية الزراعية — أهدافا مالية يتخذ وجودها نظاما اداريا استكماليا للنظام الادارى القائم الذى يتطور ثمرة للأزمة المالية وحاجة اسماعيل لتدبير مواردها بشتى الطرق المالية والاقتصادية .

النظام الجديد :

ولقد حددت أهداف الخديو المالية فكرة النظام شبه النيابى الجديد فى تكوينه وروحه ، فلما اختمرت فكرة الاصلاح المالى ووضحت نية الخديو على تنفيذها ، جاءت وسيلته استكمالا للنظام الادارى فى طبيعتها . فلقد اجتمع المجلس المخصوص برئاسته وصاغ تلك الاداة التى تبلغه الأهداف فى لائحتين ، احدهما تأسيسية والاخرى داخلية تحدد نصوصها تكوينها وروحها . ولقد جاء التكوين على أساس الاعلاء من النظام الانتخابى المحلى فى الأقاليم وحلقة استكمالية له . ولكى يستطيع الخديو أن يتصل اتصالا مباشرا بشئون الملكية الزراعية وصميم الريف ، كان لا بد أن يكون ذلك بهيئة منتخبة من الملاك ليتمكن بهم من أهدافه . ولقد ترجمت الأوامر (١) الصادرة فى ٢٢ أكتوبر عن هذه الرغبة فنصت على «تشكيل مجلس شورى مصر ينتخب أعضائه الأهالى» .

(١) مرسوم صادر الى ديوان الداخلية

وثيقة رقم ٢٥ ص ٤٢ دفتر ١٩١٩ أوامر عربى محفوظات عابدين .
مرسوم صادر لرئيس المجلس - وثيقة رقم ١ ص ٦٢ دفتر ١٩١٩ أوامر عربى
محفوظات عابدين .

مرسوم صادر لرئيس المجلس - وثيقة رقم ١ ص ٦٢ دفتر ١٩١٩ أوامر عربى
محفوظات عابدين .

وكان في استطاعة الخديو ألا يراعى هذا الشكل النيابى القائم على الانتخاب ، فينص على تشكيل المجلس الجديد بالتعيين ولكن رغبة منه في كسب هذه الطبقة بجانبه لضمان معنى التعاون ، نصت اللائحة الأساسية على ذلك ونظمته بقدر المستطاع . فقد حاول بشكل النظام وواقعه التاريخى علاج فكرة التباعد بينه وبين الفلاحين التى سار عليها أسلافه منذ عهد محمد على .

ولقد رسمت اللائحة الأساسية طريقة تشكيل هذه الهيئة وذلك النظام الجديد من وحي أهداف الخديو .

فقصرت حق الانتخاب في النيابة على طبقة أصحاب الأراضى من العمدة الأثرياء ومن العناصر القوية الخبرة بشئون الزراعة والريف ، ونظرا لعدم وجود هذه الطبقة في عواصم الحضر : في القاهرة والاسكندرية ودمياط فقد نصت على تمثيل نظراء هؤلاء من تجار هذه المدن وأعيانها . على أن يكون عدد الأعضاء ٧٥ منتخبين لمدة ثلاث سنوات . وبذلك كان الانتخاب من ناحية الشكل وظيفة تفرض على فئة دون أخرى ، لأنه لم يكن حقا كما كان مقصورا على طبقة الملاك ليشمى ذلك وأهداف المجلس ، إذ لم يكن الخديو بحاجة الى تمثيل المتعلمين أو التجار لأنه لم يكن يسعى لتحقيق أهداف أمة بل أهدافه على حساب الملكية الزراعية .

الشكل النيابى :

وبإقرار مبدأ الانتخاب العام المحدود لمدة ثلاث سنوات يكون الخديو قد منح النظام الجديد نوعا من الشكليات النيابية الممنوحة للمجالس النيابية الحديثة في تمثيله لطبقة الملاك والأعيان لقيامه على مبدأ الانتخاب . فالناخبون كانوا ينتخبون بالأهالى في كل قرية كرؤساء لهم . والنواب كانوا منتخبين بهؤلاء ومن ثم جاء الشكل النيابى للنظام الجديد - وإن لم يرق في حقيقته على أساس - ممارسة حقوق السيادة.

وكان للانتخاب شروط للنواب والناخبين حددتها المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ فتشددت في اختيار النواب في الوقت الذى لم تشترط في الناخب الا الجنسية المصرية وحسن السير والسلوك كشرط

أساسى ، فى حين أنها اشترطت ذلك فى النائب بالاضافة الى شروط أخرى ، لأنه كان يعينها أكثر من الناخب ، كتحريم الجمع بين وظيفتين لينتفرغ لعمله وألا يكون محكوما عليه بالافلاس أو بأحكام جنائية أو بالفصل من الوظائف وألا يقل سنه عن ٢٥ سنة وكل ذلك كان يترجم عن رغبة الحكومة فى أن يكون أعضاء المجلس من خيرة طبقة الملاك والأعيان .

والذى كان يحدث هو أن الحكومة لم تكن تتوخى تنفيذ هذه القواعد وحدها دون السعى للتدخل لترشيح العناصر الثرية من العائلات ذوات النفوذ الأقليمى . وبهذا التدخل كانت تنقض ما منحه للمجلس الجديد من بعض شكليات المجالس النيابية وصفاتها ، فهو بهذا لا يستطيع تمثيل المصريين بل طبقة منهم ، بل هو مقيد فى ذلك أيضا وفى ظل توجيهات ورغبات الحكومة ، وهو بهذا لا يمثل أحدا فى جوهره الا رغباتها ، وبذا كان هيئة ادارية طبقية لا نيابية الا فى الحدود الضيقة الشكلية .

الانتخابات وطريقتها :

وكانت الحكومة تحدد عدد النواب بنسبة عدد سكان كل قسم فى المديريات فيما بين نائب أو نائبين على الأكثر ، أما عدد نواب القاهرة فلم يزيدوا عن ثلاثة فى كل انتخاب أجرته الحكومة ، وكذلك كان ثمة نائبان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط من الأعيان والتجار أو ملاك العقارات .

وكان الناخبون اذا ما جاء يوم الانتخاب يتوافدون الى مراكز المديريات والمحافظات التى كانت تعتبر بمثابة دوائر انتخابية ، فيقدم كل لانتخاب من رشحته الحكومة عن قسمه بشكل لا يعدو انتخاب المشايخ فى القرى ، أو اختيار الحكومة لعمد البلاد الا فى الشكل ، ولقد أوضح قنصل بريطانيا فى مصر وقتئذ ذلك فقال بأنه « لا يجسر أى شيخ أن يصوت لأى مرشح لا تعتمده الحكومة » فكانوا بهذا من مرشحي الحكومة .

وكان لكل نائب يسجل اسم من يريد انتخابه على ورقة ويضعها فى صندوق الانتخاب وبعد أن تنتهى العملية تفتح لجنة مكونة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى بحضور القاضى ، ولا يكون العضو

ناجحا الا اذا حاز أغلبية الأصوات ، أما اذا تساورت الأصوات بين اثنين أو ثلاثة فلم يكن ثمة سبيل الا اجراء القرعة بينهم في حضورهم ، وذلك هو التمييز الشكلي بين انتخابات النواب والمشايخ والعمد ، فلم يكن الانتخاب قائما على تمثيل رغبة الناخبين بل على الترشيح الشبيه بالتعيين فكان شكله انتخابيا وحقيقته تعيينا واختيارا كاختيار العمد والمشايخ .

أما الانتخاب في المدن فقد كان يتم بأكثرية آراء وجوهها وأعيانها وفي ظل الترشيح الحكومي أيضا .

ولقد جاءت نتائج الانتخابات بهذا الوضع في الهيئات النيابية الثلاث التي قامت عليها حياة هذا النظام في عهد الخديو ، فكان جلها من طبقة العمد والمشايخ الملاك وأعيان المدن والتجار ، كما تميزت كل هيئة عن غيرها بالخبرة ، ولم يكن بدعا أن تمضى هكذا والحكومة تسعى لأن تفرض ارادتها على نظام الترشيح فتغير من كل هيئة عند كل انتخاب في محاولاتها لاختيار الأصالح والأكثر استجابة لأهدافها ممن ينأى بهم الخوف عن معارضتها كما سيتجلى ذلك فيما بعد .

ولقد جاء تكوين المجلس بهذا الوضع استكمالا للنظام الإداري القائم في ناحيتين : الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل من محاولات ربط رجال ادارته في الأقاليم بزعماء الخلايا الريفية في صورة هيئات استشارية ، والثاني التوسع في معنى الانتخاب المحلي في القرية عند انتخاب رئيسها ، بأن أصبح انتخابا عاما في كل مديرية لاختيار نوابها والاعلان من هذه الادارة بمجلس أعلى يمثلها ، يلتف حول الخديو في مؤازرته لما سعى اليه من قبل ، من النهوض بالإدارة الاقليمية زراعيا وماليا .

روح النظام ومعناه :

واذا كان القصد من تمثيل هذه الطبقة هو أن تجد الحكومة من يؤازرها في الأزمة المالية برأيه ومكائنه واستشارته في ظروفها الحاضرة فلقد جاء النص في اللائحة على دعم العمل بين الطرفين على أساس مبدأ

« التشاور والتعاون على توسيع عمارة ومدينة الوطن » « بتبادل الرأي في الأمور النافعة » لا يحمل هذا المعنى فقط بل يعمل على دعمه باتجاهه لكسب ثقة الملاك بتمثيلهم للعمل على أساس الشورى وقد شاء الخديو أن يبعد عن أعماله صفة العمل المفروض وقد كان يدرك ذلك المعنى الذى زاده ترديدا في خطاب افتتاحه للمجلس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فقد أعلن للنواب ايمانه بفائدة ومزايا وضع الأمر شورى بين الراعى والرعية ! بنظام تمثله هيئة منتخبة من طبقة الملاك لاقرار ما كان يقصده ! من معنى التعاون على دراسة « المنافع الداخلية الوطنية » بل حاول الخديو في هذا الخطاب أن يمكنهم من معنى التعاون بأن أشعرهم بأنه تخير مبدأ التشاور روحا للنظام الجديد عملا بسنن الشريعة الاسلامية ! ! علما بأنه لم يكن ليرقى لمستوى الشورى الحققة الا أن الخديو كان ينظر لاقرار هذا المبدأ على تحديده لهيئة منتخبة من الأعيان كعمل كبير كان يرجو من ورائه خيرا كثيرا بمحاولته كشف مشاعر القوات ليوجد حالة من التعاون لانماء الثروة في مصر « ليبنى ثمار هذا التعاون على أساس الثقة الحقيقية للشعب (١) » .

ومهما يكن الأمر فقد كان هذا النظام على هذا المبدأ الأول - وان بدا بعيدا عن معنى الشورى الحققة التى تمثل رغبة الطرفين - كفيلا الى حد ما وحالة التباعد بين الأهالى والحكومة يومئذ بأن يمكن الخديو من معنى هذا التعاون ، فقد كان الأهالى مثلا وكما سبق أن قرر الخديو نفسه « محكومين بشيء من الضغط وكان التباعد بينهم وبين الحكومة واضح الأثر » فى وقت كان التقرب بين طبقة الملاك الفلاحين والخديو يعتبر شرفا أثيلا .

ولقد عبر النواب عن امتنانهم لانشاء هذا النظام الذى يمثلهم بجانب الخديو فيما رفعوه ردا على مقال الافتتاح في ٢٦ نوفمبر وكذلك عند

(١) كتاب الخديو الى نواب في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ .

بداية افتتاح الدورة الثانية سنة ١٨٦٨ بل اعتبروا ذلك شرفا كبيرا كما تجلّى في ردهم على مقال لافتتاح بداية عام ٦٩ تراهم يقولون « الشرف كل الشرف ما حزننا والفخر كل الفخر ما حظينا ... بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة الخديوية المؤسس على موجبات رفاهية الأهالي ... » وكذلك في بداية انعقاد الهيئة النيابية الثانية وفي الدور الثاني منها . اذ جاء في الرد على مقالة افتتاحية « مما زادنا شرفا وإتھاجا ... تكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة الخديوية » وكذلك جاء هذا المعنى في بداية الدور الثالث سنة ١٨٧٣ ولا غرو فقد كان ذلك أول ظهور أدبي لطبقة الملاك المصرية التي نشأت بفضل اللائحة السعيدية على حساب طبقة الذوات التي كان قوامها عناصر من الأتراك والشراكسة من القواد والحكام والمقرّبين للعائلات الحاكمة .

اختصاصات المجلس :

ولقد تركزت اختصاصات المجلس حول تنظيم الادارة المالية وتدير مواردها بطريق مباشر وغير مباشر بالعناية بالاقتصاد القائم . وكان من أجل ذلك أداة توجيه وأداة تدير ودراسة فعالة .

١ - أداة توجيه :

وكما جاء النظام الجديد استكمالا للنظام الإداري من ناحية التكوين وإعلاء له جاء أيضا تقوية له ودعمه إداريا يمكن الحكومة من دعم سيادتها الداخلية على جميع أطراف البلاد وأداة قوية تعتمد عليها سلطة الحكومة وتعاونها كعمل متسق مع الخطوة التي نالتها في سعيها لدعم استقلالها الذاتي بفرمان سنة ١٨٦٦ .

كان للحكومة — من قبل العمد والمشايخ ومن فوقهم من النظار والمأمورين والمديرين — من يصعدون بأمرها في جباية الضرائب وتدير السخرة وحفظ الأمن ورسم خطوطه وتمثيل سلطة الحكومة وهيبتها في الريف ثم صار لها بجانب ذلك مجالس محلية من العمد والمشايخ .

الا أن الخديو وقد زادت رغبته سنة ١٨٦٦ في انعاش الثروة المصرية الزراعية والتجارية بمختلف وسائل الإصلاح والنظم الغربية وجد من العسير عليه أن يتجه بذلك بجهازه الإداري القائم بين ملايين المصريين دون أن تتسلح حكومته بوسيلة تقنع بها هؤلاء ليمضوا وغاياته معه لاشاعة فكرة أو دعم اصلاح أو ادخال نظام جديد ولكى تتمكن الحكومة من ذلك رأى الخديو لاقرار هذه الوسيلة تمثيل أعيان المصريين بخمسة وسبعين عضوا ليسهل عليه العمل بهم للتأثير على سائر أطراف الريف بأن يحملوا عن الحكومة أفكارها وأهدافها ويمضوا بها رسلا لها توجيهها لمن يمثلونهم عند عودتهم الى ديارهم بعد انتهاء جلسات المجلس ، بما لهم من الثقة القائمة على الاحترام الشبيه بالتقديس لمجتمع ريفى قائم على الرعاية الأبوية . وقد كان هذا الهدف التوجيهى منسقا مع تخير الخديو لأعضاء المجلس من الضالعين فى الريف وزعمائه العلمين ببواطن ومواطن ثرواته .

ب - أداة تدبير ودراسة :

وكما أراد الخديو أن يستفيد من مراكز النواب الاجتماعية لحمل رسالة التوجيه أراد أيضا الاستفادة من خبراتهم ليخلق منهم أداة فعالة فى الاعداد لأهدافه فى الادارة المالية وتنمية الثروة ، فنص على ذلك فى أوامره بإنشائه ، لناظر الداخلية ولرئيس المجلس ولمفتش عموم القطر وقال : بأنه التوسع فى عمارة ومدنية الوطن . ثم زاد ذلك توضيحا فى خطاب الافتتاح فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فقال بأن ذلك مقصور على دراسة المنافع الداخلية الوطنية أى المحلية دون غيرها من المسائل الخارجية مثلا . وجاء النص تأكيدا لذلك فى اللائحة الداخلية (مادة ٢) بأنه دراسة «المنافع الداخلية والتطورات التى تراها الحكومة من خصائصه تصير المذاكرة فيه واعطاء الرأى عنها» . كما جاء ذكر ذلك بالمادة الأولى من اللائحة الأساسية .

وهكذا حدد الخديو نشاط المجلس واختصاصاته وكانت كلها حول المنافع الداخلية ولما كان الدارسون المتوط بهم دراسة هذه المنافع الداخلية ملاكا زراعيين وليفا من التجار فقد كان معنى ذلك - وفقا لأهدافه

المالية ورغبته في معالجة الثقة المالية - العمل على تنمية الزراعة والتجارة تلك الرغبة التي كانت تنمو في نفسه مع الأيام منذ ولايته الحكم وقد كشف الستار عنها منذ اليوم الأول في خطابه الذي ألقاه من قبل بين السلك القنصلي ؛ تلك الرغبة التي لم توجد الوسيلة للاضطلاع بها الا بفضل حدة الأزمة المالية التي استحكمت عام ١٨٦٦ فولدت الاتجاه الايجابي لعلاجها وللشعور بالحاجة العاجلة للأخذ بيد الزراعة والتجارة والادارة المالية اصلاحا شاملا للموارد المالية منذ هذا العام .

لقد أراد الخديو بهذا أن يكون من المجلس من وحي أهدافه المالية هيئة استشارية عليا للإنتاج الزراعي والتجاري وادارة الملكية الزراعية ومستلزماتها لخدمة أهدافه ، لها أن تدرس دون أن تعترض وفقا لنظامها كل ما يعرض عليها فتتير للحكومة سبل تنمية الزراعة والعناية بالمحاصيل ولا سيما زراعة القطن الذي أصيب بنكسة هذا العام والعناية بالرى وحفر الترع وتطهيرها وتوزيع المياه والتوسع في اصلاح الأراضي البور لتنمية موارد الضرائب ، والا فكيف يكون عمل المجلس الزراعي ازاء تنمية الموارد المالية ان لم يكن أداة فعالة لتدبير الموارد المالية ودراسة السبل الكفيلة بتوجيه الثروة الزراعية التي تعتبر في ذاتها وما يتصل بها كل المنافع الداخلية لمصر الزراعية والتي تعتبر العناية بها تنمية للتجارة والزراعة والتي يمثلها نوابها .

وكان من المنافع الداخلية وعلى ضوء الأهداف المالية وبرنامج الخديو ، العمل على توزيع الأراضي البور لاصلاحها ثم فرض ضرائب عليها .

وقد كان متبقيا من عهد محمد علي أراض في الوجه القبلي تبلغ ٣٠٦٣٥٨ فداناً بدون زراعة لحاجتها الى مياه وكذلك كان موجودا بمصر السفلى ٨٩١٦٤١ فداناً بدون زراعة وكان ثمة من الأراضي البور ما يبلغ مليوناً ونصف مليون من الأفدنة في أربع من مديريات مصر السفلى وكانت هذه كلها تمثل موارد وثروة مالية لا ينقصها غير الدراسة والتوجيه التي يعتبر نواب المجلس أهلاً لتنميتها واعدادها لتحمل الضرائب وتنمية موارد البلاد .

الدعاية السياسية لأهداف الخديو بين شكل المجلس النيابي وجوهره الإداري :

وكما استطاع الخديو أن يمثل طبقة الملاك في هيئة منتخبة على أساس الشورى فيخلق منهم الأداة التي تستطيع التعاون معه في ثقة ويستطيع بها بلوغ أهدافه أديا وعمليا لاشاعة الثقة في ماليته ، استطاع أيضا أن يضمن هذا النظام قواعد شكلية تكفل له الدعاية لحكمه اشباعا لكبريائه. ولكسب ثقة البيوت المالية والأجانب ليبنى ثمار ذلك أيضا معالجة لمعنى الثقة المالية التي اضطربت في ظل أزمة سنة ١٨٦٦ .

وكان لصياغة الكثير من مواد اللائحتين وطبعهما بالطابع الغربى المتضمن بعض قواعد شكل المجالس النيابية أمرا متفقا مع الهدف المالى من وجود المجلس فقد كان منه مصدر دعاية سياسية لحكم اسماعيل .

فهو مجلس قائم شكلا على جوهر مبادئ النظم النيابية بأقراره مبدأ الانتخاب العام (مادة ٢٥) للنواب فيه وللمنتخبين شروط الأهلية وحسن السير والسلوك وللا انتخاب نظام موضوع غير مرتجل وللمجلس لائحته الداخلية التي تحتم سير المناقشات وفقا لنظام رتيب — يفتح بخطبة ويقوم النواب بتشكيل لجنة للرد عليها (مادة ٤ —) و (٥ لائحة داخلية) كما كان للنواب حق التمتع بشيء من الحصانة النيابية (مادة رقم ٥٣ لائحة داخلية) وغير ذلك من الشكليات النيابية الحديثة كوجوب احترام رأى الأقلية وتشكيل لجان لدراسة المشروعات وما إليها .

ولقد كان لأبناء صدور النظام الجديد دوى كبير فى الوسط الصحفى بين رأى العام الأوروبى حتى أن صحافة إنجلترا وفرنسا وبلجيكا فى حديثها عن ميلاد هذا النظام وشكله خلعت عليه من معاييرها الدستورية خلعا كثيرة أبعدته عن حقيقته وممره فقالت اذ ذاك صحيفة L'indépendance Belge من صحف بروكسل بأن مصر على أبواب التحول الى ملكية دستورية برلمانية كما حاولت صحيفة Pans Temps أن تقارن بين ما لأعضاء النظام الجديد من حقوق وما لأعضاء الهيئة التشريعية الفرنسية يومئذ منها ، حتى ذهبت الى حد مقارنة المجلس بمجلس شيوخ

فرنسا المعاصرة ومجلس الدولة بها وكان للسماح للعناصر المسيحية لأن تمثل في المجلس أطيّب الأثر في الدعاية لاسماعيل والتعليق على سماحة نصره .. بين الرأي العام الأوروبي وجاء عدد ٨ نوفمبر من هذه الجريدة الأخيرة التى كانت تصدر في باريس أحسن دعاية لحكمه في حديثها عن المجلس في شكله واختصاصاته في انماء الثروة والعناية بالتعليم .

بين الساتك القنصلى :

ولقد كان لمحاولة الحكومة الافصاح عن هذا النظام بين السلك السياسى والصحافة يحمل معنى الدعاية أيضا لحكم يقوم على التعاون بين الحاكم والمحكوم !!

فبعد أن صدرت اللائحتان حاول ممثل فرنسا في مصر المسيو Cutrey الاتصال بالخدّيو مستوضحا (١) جلية الأمر فلما سأله عن نظام تكوين المجلس الجديد وأهدافه لم يكن من الخديو الا أن اكتفى باعطائه نسخة من كل من لائحتى المجلس عندئذ ولم يبد القنصل أية موافقة أو اعتراض على الموضوع باسم حكومته وقد جاء في كتابه لحكومته يوم ٢٩ أكتوبر ما يفسر ذلك اذ لم يجد القنصل في النظام الجديد ما كان يعنى فرنسا من احتمال سعى الخديو للاستقلال . ولأنه ما وجد الا ليكون أداة يتصل بها الخديو اتصالا مباشرا برؤساء القرى عندما دفعته مصلحته لذلك وهو ما ذهبنا اليه من قبل .

ولشدة دهشة قنصل بريطانيا في مصر المستر ستاتن بأنباء هذا النظام اتصل برئيس المجلس الجديد - راغب باشا متسائلا بناء على تعليمات حكومته ، عن صحة هذه الأنباء وحقيقتها كما رددتها الصحف في الخارج ، فأنكر الوزير كل شيء وأوضح أنها عارية عن الصحة الا ما كان منها خاصا بدعوة الشيوخ كل عام من شتى نواحي الاقاليم لمناقشة الميزانية على أن أعضاء المجلس لم يكونوا كما قال هؤلاء « الشيوخ » ولكنهم كانوا نوابهم .

(١) خطاب الخديو لنوبار في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٦ دوسيه رقم ٢/٣٤ معزولات مابدين .

وفي باريس كان وقع أنباء نشأة المجلس بين أوساط الأحرار كعمل فريد في مثله في الشرق إلا أن وقعه كان مقلقا لحكومة فرنسا خشية أن يكون محاولة لسلخ مصر عن تركيا باقامة الحكم الوطنى النيابى فقامت بدافع الفضول تعمل على الاطمئنان على صحة ذلك فاتصل وزير خارجيتها Moustier الذى كان سفيرها من قبل فى الاستانة بنوبار باشا وقد كان ذلك يومئذ فى باريس يسعى للعمل على الاصلاح القضائى فى مصر ، فأخذ ذلك يكشف له عن حقيقة هذا النظام فلم يكن فى رأيه — الا تتويجا لمسعى الخديو لتقوية جهازه الادارى واستكمالها على أساس العرف المتبع فى انتخاب رؤساء القرى والاعلاء منه بدافع الرغبة لتنمية الثروة وقد وضع ذلك حدا للشائعات حول النظام الجديد .

فى تركيا :

وطالع المعتمدون السياسيون فى تركيا (١) أنباء المجلس ونظامه وما تضمنه من قواعد الشكل النيابى الحديثة بين الصحف وأخصها Levant Herald فاعتقدوا بأن الخديو قد وضع لمصر دستورا ومجلسا نيابيا فاتصلوا بالباب العالى لمعرفة حقيقة الأمر فلما اتصل ذلك بالخديو عن طريق أحد رجاله « كميل بك » كان موقف تركيا الصمت من النظام الجديد عندما جاء رد الخديو لها نافيا كل معنى من معانى السعى للاستقلال أو التمهيده له بهذا المجلس .

وهكذا كان لشكل المجلس دوى فى الوسط الصحفى والدبلوماسى ومادة دعاية له كأمير يأخذ بأسباب النظم الغربية حتى كادت هذه الأنباء التى استنقتها هذه الصحف من مراسليها بالقاهرة البعيدين عن مواطن الأمور الا لاما — أن تسيء الى علاقة الخديو بتركيا ولا سيما فرنسا وانجلترا كما تجلى .

وكالت هاتان الدولتان الأخيرتان تعملان على الابقاء على حالة مصر السياسية فى حدود الحقوق المخولة لها من تركيا دون أن تستقل أو ترمى

(١) المرجع السابق .

في أحضانها كلية حتى يتسنى لاحداهما أو كليهما العمل على اقرار مصالحهما فيها أو ضمها اليهما رويدا رويدا دون اثاره للمسألة الشرقية لذلك كانت نشأة المجلس مثيرة لفضولهما حول شكله وأهدافه .

فلما أحس الخديو بالآثار العكسية التي كاد اعلان النظام الجديد أن يتركها في أذهان الوسط السياسى اتصل بنوبار باشا يكلفه بالاتصال بوزيرى خارجية الدولتين لافهامهما بأنه ما قصد من النظام الجديد الا ارساء قاعدة للتعاون بينه وبين شعبه في ثقة من أجل انماء الثروة في البلاد وهو ما كان الخديو يريد ابلاغه للرأى العام وحكومتى هاتين الدولتين ليشيع الثقة في حكومته وماليته بانشاء هذا المجلس وقد كان تنفيذ ذلك على يد نوبار بعد أن سمحت الظروف له من الأهداف المعنية من نشأته - وصدع نوبار بالأمر وانهز فرصة الوكالة عن سيده بالحديث عن النظام الجديد الذى يعرف تقديره للظروف المالية المحيطة بالخديو ودأب يتصل بالصحف داعيا لحكم سيده وكذلك بالدولتين المذكورتين .

ولقد أرسل الى الخديو عن طريق سكرتيه الخصوصى ارام بك كتابا تضمن مجمل نشاطه من أجل ذلك في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٨٦٦ موضعا الوقع الطيب للنظام الجديد على الرأى العام مبينا في صراحة كيف كلف Prevost Paradol أحد مشاهير الصحفيين المبرزين ليكتب في جريدة الدنيا ، ليرد على ما نشرته هذه الجريدة من مقالين ضد هذا النظام الجديد كما بين ما استكتبه خاصا بذلك في صحيفة الحرية La Liberté فصدع هذا الكاتب بالأمر وقد جاءت كتاباته في أعداد سبتمبر وأكتوبر من العام التالى أقرب الى الخيال فيما كتبه عن تطور مصر الاجتماعى والدعاية للادارة المالية المصرية متأثرا بما أملى عليه .

ولم تستطع أية صحيفة من هذه الصحف كلها أن تكشف عن جوهر أهداف المجلس كما حاولنا الكشف عنه من قبل الا صحيفة كانت تصدر في الاستانة وهى صحيفة Levant Herald اذ قالت بأن الخديو قد اعتمد كثيرا يائسائه هذا المجلس وفي اسراف على سداجة أوروبا بهذا اللون الجديد من الفن انسياسى من أجل عقد القروض وتديين المال .

أما عن الخديو نفسه فقد كان يشبع كبريائه أن يرى بجانبه أثرياء بلاده يلتفون حوله في مجلس مطبوع بطابع يتسم بالطابع الغربي جذاب يعمل في جوهره من أجل أهدافه ولا غرو فقد كان يفكر بعقلية شرقية عليها مسحة النظم الغربية فكان إذا تحدث عن هذا المجلس نراه يصفه بأنه مجلس نيابي من حقه النظر في الشؤون المالية فإذا ما تكلم عن انتخاباته الأولى في خطابه السابق الذي أرسله إلى نوبار رفعها إلى مستوى الانتخابات الحرة فقد تمت في نظره ولم يكن ثمة تأثير على الناخبين الأمر الذي كان يتنافى وروح العصر فقد كانت الانتخابات تفضي في خطة موضوعة بالحكومة وفي حيز رغباتها الموجهة لهؤلاء الناخبين وفي طريق مرسوم - ثم هو يتحدث عنه بفخر بعد ذلك عند ما جد النزاع بينه وبين تركيا عام ١٨٦٩ فيخلع عليه صفات المجالس النيابية الحديثة كما كانت تفعل صحافة أوروبا في بداية نشأتها ولما افتتح المجلس وألقى خطاب الافتتاح نراه يكرر في أكثر من موضع ليسمع المصريون والأجانب على السواء بأنه بدأ يحكم حكما شوريا بل أخذ يطرى حكمه من أنه لراحة شعبه الذي جاءت نشأة المجلس من أدلته حتى أنساه ذلك ذكر الباب العالي والسلطان مما حدا بإثارة الشكوك حول مراميه من المجلس من جديد فعادت حكومة باريس لسؤالها السابق عن حقيقة المجلس .

كل هذه كانت محاولات الخديو ملء آسماع الناس في الداخل والخارج منذ صدور اللائحتين وبعدها بأنه قد بدأ عهدا يتعاون فيه مع شعبه لانماء الثروة وعلاج الشؤون المالية والثقة بها .

وقد لمس الأثر الطيب الذي تركته هذه الخطبة بين الرأي العام الأوروبي في الخطاب الذي أرسله نوبار بعد ذلك في ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٦ فقد أوضح له فيه تعليقات الصحف الفرنسية الطيبة عن حكمه الذي بدأ في ظل هذا المجلس .

المجلس أداة الخديو لراميه :

ولم يشأ الخديو - الحاكم المطلق الذي يرنو لأن يبسط نفوذه على الملكية الزراعية فيوجهها لأهدافه المالية بهذه الطبقة - أن يخلق من

المجلس إلا أداة — دراسة وإرشاد لخير السبل لانماء الثروة الزراعية ونظاما يذعن لارادة الحكومة في خصائصه ولا غرو فقد جاء المجلس الجديد الخلقية الاستكمالية لجهازه الادارى الذى وجد قبل كل اعتبار لتدبير الادارة المالية في مصر وقد عبر الخديو عن هذه الرغبة في لائحتى المجلس فلم يوجد المجلس في مظهره لدعم الاقتصاد القومى بل للعمل من أجل أهدافه المالية لذلك لم يكن المجلس الا لونا من ألوان نشاط السلطة التنفيذية في أعمال الادارة المالية للبلاد .

ولقد عبرت الحكومة عن رغبتها عند صياغة اللائحتين في جعل المجلس رهن اشارتها يصدع بأمرها بشكل لا يعلو عن معنى الهيئة الادارية في نظامها وحياتها معا حتى تستطيع تحقيق أهدافها منه وجاءت مواد هاتين اللائحتين مظاهر هذا التعبير كما دال على ذلك الواقع عند التطبيق .

فمؤعد انعقاده — سواء تقديمه أو تأخيريه — دعوته في دور عادى أو غير عادى كل ذلك ملك غير مشروط للخديو بمقتضى المادتين ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية وكان الواقع يؤيد ذلك فاذا كانت مواعيد انعقاده قد حددتها اللائحة من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير من كل عام فلم يكن معنى ذلك الزاما للخديو وحكومته بالتنفيذ فلم يسبق له أن دعى مرة واحدة في موعده فقد كانت دعوته الأولى مثلاً في نوفمبر سنة ١٨٦٦ ودعوته الثانية في ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ الى ٢٣ مايو ودعوته الثالثة في ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس كما كانت أولى دعوات الهيئة النيابية الثانية سنة ١٨٧٠ في أول فبراير من هذا العام وهكذا ذواليك بل لقد سبق للخديو أن ألغى حياته عامين فيما بين عام ١٨٧٤ — ١٨٧٥ كما تذكر المصادر ولم توجد لهذه الفترة محاضر جلسات كما غير مكان انعقاده مرة وجعله في طنطا في أغسطس ١٨٧٦ في دور غير عادى ولم يكن ذلك بدعا اذ علمنا أنه كان ينظر اليه على أنه هيئة إدارية مجردة من الحقوق ثم هو يفتتحه دائما بخطبة افتتاح تقصر أو تطول حسبما يرى دون أن يقطع فيها الأعضاء بشيء (مادة ٤ و ٥ لائحة أساسية) تتخذ دائما أداة توجيه أو اقناع بما يرى أو الزام بتوجيهات خاصة وهو ما حدث فعلا في جميع جلسات الافتتاح طيلة حياة هذا المجلس ثم هو يفرض على الأعضاء الحضور (مادة ١٢) والا فلتوقع

العقوبة على المتخلفين منهم حتى لكانهم موظفون بل كان للخديو الحق في « تعديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة » (مادة ١٧ لائحة أساسية) وكان يحتم على كل الأوامر التي تصدر من أجل ذلك بأن « تتلى بمجلس الشورى في الحال ويجرى العمل بمقتضاها » (مادة ٤٤ داخلية) ومن المسائل التي لها دلالة خاصة بين نصوص اللائحة الداخلية تعيين رئيس المجلس ووكيله « من طرف الخديو » (مادة ٣ لائحة داخلية) فانه لكي يطمئن الخديو على سير الأمور في المجلس وفق رغباته ولكي يسهل عليه املاء ارادته عليه رأى ألا يكون الرئيس ووكيله منتخبين من بين عناصر الملاك الفلاحين المصريين بل من خلسائه الأتراك الموالين له مثل اسماعيل راعب الى عبد الله عزت الذي احتكر رئاسة المجلس من ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ الى ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ الى قاسم رسمى ونظرا لأن الرئيس هو الممثل الفعلى للخديو فقد منحه سلطات واسعة فهو المنوط بضبط الجلسات (مادة ٥٧) - له أن يؤخر عقد المجلس من يوم ليوم ولو كان عدد الأعضاء مستوفيا (مادة ٥٨) كما كان بيده وحده الاذن بنشر أى شيء عن المجلس (مادة ٥٤ داخلية) وقد كان ذلك محرما على الأعضاء لسرية الجلسات وهو الذى يؤدى وظيفة الرئاسة عليه دون التدخل فى المناقشات (مادة ٣٧ داخلية) ليتمكن بهذا من مهمته .

وكان المجلس تابعا فى تصرفاته لوزير الداخلية كحلقة اتصال بينه وبين المجلس المخصوص أو الخديو كآية هيئة ادارية فى مصر يومئذ فاذا كان له أن يتداول فيما تفرضه عليه الحكومة لبيدى رأيه دون أن يكون لذلك صفة الالتزام للحكومة فلم يكن له حق الاقتراح أو مناقشته فى أى شيء الا بعد الاستئذان من الداخلية عن طريق رئيسه فيما يقدمه أحد أعضائه من الموضوعات .

فكان اذا تقدم عضو باقتراح يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لتقرر استحسانه للمداولة أولا فاذا تم لها ذلك أرسلت صورته الى الداخلية لتقرر المضى فى دراسته فاذا ما بلغت المجلس موافقتها شكل ذلك من بينه لجنة منتخبة لدراسته . وبعد أن تبحثه يعرض على المجلس « وباتمام المذاكرة

واعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية » (مادة ٢١ و ٢٢ لائحة داخلية) وللخديو أن يقره أو لا يقره حسبما يرى .

ولقد حرم الخديو فى لائحة المجلس الداخلية نشر محاضر الجلسات (مادة ٥٤) فكان ذلك متسقا مع رغبته التى عبرت عنها نفس اللائحة فى جعل الجلسات سرية حتى لا تكون مداولاته وسيلة لكشف أساليب الحكومة فى استغلال سداجة النواب بمختلف آيات التضليل ولكيلا يكون مجالاً لتعليق الأوساط الأجنبية والاساءة الى الحكومة ولكى تستطيع الحكومة أن تمضى تحت ستار كثيف من السرية الى أهدافها دون أن

تكشف أساليبها ولقد كانت ثمرة ذلك أن ذهبت معظم الكتابات الصحفية التى دارت حول نشاط المجلس الى حد الخرافات استنادا الى الواقع الذى يللمسه المرء من مقارنته ما كتب عن المجلس وما دار فى جلساته فضلا عن أن سرية الجلسات كانت من طابع الحكومة الاستبدادية وظلا من ظلالها .

شكل النظام الجديد ومصدره :

لم يكن الخديو عند وضع هذا النظام مستهدفا إعادة نظام جده الشورى الذى أنشئ عام ١٨٢٩ شكلا وموضوعا أو تكراره فى صورة أخرى وان كان يريد أن يعيد الى الحياة مبدأ الشورى الذى سبق أن تقرر وآمن بقيمته بل كان يريد نظامه ذا طابع جديد وقد تميز عن نظام جده الى حد كبير وبصفة خاصة من ناحية الشكل وفى قيام اختصاصاته حول نقطة الادارة المحلية وكان الاختلاف بين النظامين قائما بمقدار الاختلاف بين أهداف الخديو وأهداف جده من انشاء النظامين ذلك الذى كان ثمرة الظروف المالية والادارية المتطورة فى عهد الخديو .

ولقد تأثر الخديو كثيرا - عند صياغة شكل النظام الجديد - بالنظام التشريعى الفرنسى فلقد كتبت صحف بروكسل وباريس عند صدوره تكشف عن هذه الحقيقة حتى بلغ تعليقاتها عليه حد الاسراف وكان طبعيا

أن ينقل الخديو الصورة من منظم فرنسا اذ تربى في أحضانها ليصوغ
فكرة الشورى كما كانت تفهمها عقليته الشرقية التى لا تؤمن بغير الحكم
المطلق .

ولقد جاء تخيره لهذا النظام فى كثير من مواده واختصاصاته فرنسيا
ولكن من وحي نظم الملكية القديمة لا من نظم فرنسا المعاصرة وبهذا جاءت
صياغته وتشكيله من طبقة الأعيان الفرنسية فى مجموعها وان كانت قائمة
على العرف المصرى فى انتخاب رؤساء القرى والاعلاء به وكانت طريقة
الترشيح الفرنسية للعضوية هى وحدها المعمول بها حتى أن المرشحين
الرسميين كانوا لا ينجحون فى دوائهم فحسب بل لا ينافسهم فيها
منافس .

الفصل الثاني

مجلس شورى النواب في خدمة أهداف

الخديو المالية ١٨٦٦ - ١٨٦٩

كان طبيعياً أن يبدأ المجلس نشاطه فيضطلع بالغرض الجوهري الذي أنشئ من أجله ليكون محور هذا النشاط .

تدبير الموارد المالية بطرق مباشرة وغير مباشرة :

ولقد بدأت حياة المجلس بتوجيه من الحكومة لاسعافها في أزمتها المالية ببعض الترتيبات واعداد الموارد المالية وتنمية مصادرها وامكانيات الملكية الزراعية لتستوعب المزيد من الضرائب .

وكان التوجيه لهذه الهيئة يتم كما يرى الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده في مذكراته بمبعوث يرسله الخديو وقت المداولة ليخبر الأعضاء بارادة جنابه وكان هؤلاء « يقررون ما يريد بعد مداولة صورية » ..

الادارة المالية :

اهتم المجلس بتنظيم الادارة المالية بما يعزز أهداف الحكومة المالية وكانت تلك تستفيد من اقتراحات النواب اذ كانت لا تسمح باقتراحات الأعضاء الا اذا كانت موجهة لخدمة أغراضها عموماً ، ولم تنفذ من رغبات النواب الا ما رآته لازماً لها ، فلم يعجبها مثلاً ما رآه بعض النواب من ضرورة جباية الضرائب في موعد جنى المحصول الزراعي اذ سرعان ما رفضت ذلك الاقتراح لأنها كانت مرتبطة اذ ذاك بسداد ديونها في المواعيد المحددة لسداد هذه الأموال الأميرية ورغم ذلك لم يستطع النواب الا الموافقة على اتجاه الحكومة رغم حيوية هذه المسألة بالنسبة اليها ولقد لفت وزير المالية - اذ ذاك « حافظ. ناشا » نظر النواب بهذه المناسبة الى ضرورة العمل على

معاونة الحكومة في ذلك الوقت في الوفاء بالتزاماتها المالية التي تعاقدت عليها مع المدينين .

وبقدر ما كانت الحكومة تسعى للاستفادة مما يثيره النواب لخدمة أغراضها كانت تثير رغباتها عن طريق بعض النواب فيحملونها عنها في صورة اقتراحات ، من ذلك ما حدث حول اصلاح نظام العهد ، وقد نشأ هذا النظام منذ عهد محمد على كأداة لجمع الضرائب عن طريق تعهد بعض الأفراد بمسئولية أداء هذا العمل أمام الحكومة . ونظرا لانحدار هذا النظام وفساده في عهد اسماعيل اقترح بعض النواب الغاءه ، اذ ذاك قبل اقتراحه باستحسان من الحكومة والنواب معا ، فقد كان بالنسبة للحكومة غير متسق وسياستها في تنمية موارد الميزانية واصلاح الادارة المالية ، وكان بالنسبة للملاك غير متفق ووضعهم الاجتماعى في ظل نظام الملكية القائم .

ولقد أحال المجلس هذه المسألة على لجنة من النواب فدرستها ولما عرضت تقريرها على المجلس قرر فك العهد جميعها فوافقت الحكومة على ذلك ونفذته فعلا .

وكان من مشاكل الملكية الزراعية مسألة تحصيل الأموال وضرورة ضبطها في المديرية لمنع العبث في قيد المتحصلات منها ، وكانت هذه المسألة تهم النواب الملاك الممثلين في المجلس كما كانت تهم الحكومة لصيانة ايراداتها فما ان تقدم أحد النواب باقتراح تنظيم ذلك حتى استجسسته الحكومة لأنه كان من شأنه أن يعمل على اصلاح الادارة المالية ؛ عندئذ أحيل اقتراحه على لجنة ، فلما درسته اقترحت اتباع طريقة تحفظ حقوق الأهالى وسرعان ما وافق على ذلك اسماعيل صديق ووعد بتنفيذه وقد تبع ذلك فيما بعد قرار المجلس باعتماد درجات ترتيب الضرائب في كل مديرية اتماما لما بدأه كما وجهت الحكومة المجلس لتنظيم الضرائب الخراجية (١) .

ولما كان اهتمام الحكومة بالمجلس مركزا حول توجيه البحث عن موارد مالية جديدة منذ البداية فقد نشط باحثا وراء ذلك لعلاج صدع الميزانية

(١) الوقائع المصرية ١٨٧١/٤/٨

وقد حاولت الحكومة به انشاء ألوان من الضرائب الجديدة ثم بهيئة الملكية الزراعية لتقبل المزيد من هذه الضرائب .

حاولت الحكومة فرض ضريبة جديدة تستهدف العمل على تنظيم التعامل بين الناس ونظرا لأن هذه الضريبة لم تكن اذ ذاك معروفة بين الناس فقد لجأت الى المجلس تفرضا عن طريقه بعد بيان أهميتها كى تجنى من وراء اقناعه بها والموافقة عليها قدرة على جبايتها من الناس فتقدم اسماعيل المفتش رئيس المجلس وراغب باشا بشرح واف عنها للنواب ثم حبذا العمل بها فى استغلال لسداجة النواب بشتى الطرق حتى وافق المجلس على هذه الضريبة .

وانتهزت الحكومة اثاره بعض الأعضاء موضوع السخرة فحاولت عن طريق ذلك فرض ضريبة جديدة .

حاول بعض الأعضاء بحث مسألة السخرة القائمة على استخدام كبار الموظفين والعمال الزراعيين فى القيام بمشروعات الحكومة وعلى استغلال الملاك الكبار من الأتراك والشراكسة من أصحاب الأبعاديات — هذه الطاقة البشرية فى مزارعهم . استهدف هؤلاء فى استئناس رأى زملائهم — القضاء على نظام السخرة القائم حتى لا يكون أداة تجرد الملكية الزراعية عن عمالها الزراعيين ونشل طاقتهم .

كان الواقع يستدعى اصلاحها بما يتفق ومصلحة الانتاج الزراعى وبالقدر الذى يسمح به الاقتصاد الطبيعى القائم . ولكن بعد دراسة رفضت الحكومة اصلاحها ووافقت على الابقاء عليها .

وقد انتهزت هذه الفرصة وهى بصدد تنمية ايراداتها فأوعزت بضرورة فرض ضريبة جديدة على المواشى المخصصة لأعمال الزراعة لمواجهة ما تتطلبه أعمال المنافع العامة التى تتطلبها السخرة من شراء أدوات وخلافه فأذعن المجلس لرغبة حكومة القاهرة وفرضت الضريبة بموافقته بمقدار عشرين قرشا فى السنة على كل رأس باستثناء الجمال اذ فرض على كل رأس منها ثلاثين قرشا أما الحمير فقد عرض على كل منها عشرة قروش .

البذل العسكرى :

وفى مجال البحث عن موارد مالية أخرى وجدت الحكومة موردا ماليا جديدا فى تقرير الاعفاء من البذل العسكرى نظير جعل مالى .

وعرضت الحكومة ذلك المشروع على المجلس فاستحسنه النواب وكان أمرا طبيعيا أن تستحسنه طبقة الملاك وتسعى الى تنفيذه لينفسح المجال أمام كل منهم لافتداء أتباعه من الجندية بدفع البذل العسكرى فلم تكن الجندية حتى وقتئذ تشجع على الانخراط فى سلكها وذكرىات حروب محمد على لاتزال ماثلة فى النفوس كما كانت أساليب الجندية بطبيعتها تدفع للنفور منها لذلك ما كادت الحكومة تعرض ذلك المشروع على المجلس حتى وافق على دفع البذل العسكرى نقدا ، ومن ثم استطاعت الحكومة أن تفتح لمسايتها مصدرا كبيرا لتنمية إيراداتها على حساب هذه الفئات بل وعلى حساب الطبقات الفقيرة ذاتها أيضا فقد كان ذلك القانون مدعاة لحثهم على ما هم عليه من فقر الى الاضطراب الى ارهاق أنفسهم من أجل التخلص من الخدمة العسكرية ليضمنوا لأبنائهم العافية بدل المعاناة من سيئاتها .

توزيع الأراضى البور وتنمية مصادر الضرائب :

وكان من المسائل التى اهتمت بها الحكومة أيضا وعرضتها على المجلس مسألة الأراضى الناشئة من زيادة المساحة من أرض صالحة وأراض بور ، وقد أرادت أن تخلق منها موردا ماليا للمستقبل فعرضت على النواب مشروعا لضمها للملاك فى حدود نظم مالية خاصة ، وقد جاء اهتمام النواب بهذا المشروع كاهتمام الحكومة يستهدف المصلحة الذاتية لا القومية ، لأنهم كانوا يسعون لضمها لأملاكهم ، فلما اقترح بعضهم « ضمها أو اضافتها بالمال » ، الى أصحاب الأطنان المتداخلة فيها أو الملحقه بها ، قرر المجلس بعد دراسة هذا الموضوع بلجنة خاصة قرارا يحقق رغبة الطرفين فى نظام خاص ، ومن الممكن أن نلمس أثر هذا القرار اذا علمنا أن عهد اسماعيل قد ورث من عهد جده من الأراضى البور

ما يبلغ ١٥٠٠٠٠٠ فدان (١) كانت موزعة في مديريات مصر السفلى ، ولم يكن ينقصها اد ذاك غير المياه لتصبح أرضا زراعية فكان ضمها كلها أو بعضها لذلك لا ينمى الموارد المالية فقط بل يزيد بها تأهيلا للزراعة واستعدادا لتقبل المزيد من الضرائب .

حجج الملكية :

ويمضى المجلس ليحقق الحكمة من وجوده فتجد الحكومة فيما أثاره (٢) بعض الأعضاء - من اقتراح بالعمل على صيانة حقوق من لم يسجل ملكيته بعد - سبيلا ينمى إيراداتها فتهم بذلك عندما وجدت فيه موردا جديدا فقد كان ثمة أراض كثيرة غير مسجلة هذا فضلا عن أن الحكومة كانت قد سبق لها أن قررت توزيع الآلاف من الأراضى البور نظير مالية خاصة وكان الأمر بالطبيعة يستدعى تسجيلها وكان معنى تنفيذ ذلك فتح موارد مالية جديدة للميزانية المتداعية ، وقد قضى قرار المجلس فيما يتعلق بحجج الملكية بالعمل على ترغيب الأهالى بتحرير حجج أملاكهم بالمحاكم والتصريح لكل مالك باثبات ملكيته أمام القضاء وأن يجرى الحجة بذلك أمام المحكمة .

وهكذا استطاعت الحكومة بوسيلة وأخرى أن تعمل بواسطة هذا المجلس على اسعافها باعداد الموارد المالية ، من بيع أراضى الفيضان وأراضى الجزائر وضم الأراضى البور للملاك نظير نظم مالية ثم ايجاد موارد جيدة جديدة للخزانة الخاوية بفرض ضرائب جديدة على الأراضى البور والمالحة والبرارى وتوسيع المساحات المزروعة بالتشجيع على اصلاحها لزيادة امكانياتها على تقبل ضرائب أخرى وقد جاءت هذه القرارات تدعم هدف الحكومة من خلال تكليف الطبقة المالكة بالتزامات جديدة وإفادتهم ، الشيء بطريق غير مباشر وقد استشنت توزيع أراضى المدن واحتفظت عمل منها موردا ماليا كبيرا عند بيعها للاسكان .

Mc Coan : Egypt as it is p. 182.

٢٨٠ ، ٢٨١ - ١٨ مارس سنة ١٨٦٩

ولقد أثار بعض النواب مسألة الأراضي البور مرة ثانية بعد ذلك فيما يختص بامتلاك الأراضي الواقعة على جانبي ترع الاسماعيلية فاستحسن المجلس ذلك كما رحبت الحكومة بدراسته اذ وجدت فيه أداة لزيادة المساحات الزراعية وتنمية الانتاج الزراعى وبالتالي مصدرا جديدا من مصادر المال ، وقد تناقش المجلس فى هذا المشروع مهتما بتحديد هذه الأراضي وبيعها وطرق تسليمها لمن يرغب حتى قرر فى النهاية اعطاءها للرغبين بمثل الطريقة التى اتبعها المجلس فى توزيع الأراضي البرارى السابقة بالمجان لآجال محدودة على أن تدفع الضرائب بعد مضي مدة وقد أصدر الخديو أمره بتنفيذ ذلك الى الداخلية .

الدعوة الى معالجة صدع الميزانية :

ولم يفت الحكومة وهى تجد ساعية لتنسية مصادر المالية بثتى الوسائل الممكنة أن تعمل بوسائلها لاسعاف الخزانة الخاوية بمد مالى سريع ، وكان ذلك عن طريق القروض الداخلية والخارجية وكان المجلس سبيلها الى ذلك :

اشتدت الأزمة المالية وزادت تعقدا فى سنة ١٨٦٨ وعجزت الحكومة عن دفع مرتبات الموظفين وقد مثل هذا العام شحا كبيرا فى انتاج الحبوب كما نزل فيه الصادرات من القطن الى النصف كما ضغط الفلاح بكل الوسائل التى كان المجلس احداها ، كى يوافى الخزانة الخاوية بثتى الضرائب فلم يجد الخديو بدا من عقد قرض جديد لمواجهة سداد فوائده الديون وجزية الباب العالى ودفعيات شركة القنال مما ينوء به دخل مصر فى ذلك الوقت وقد تراوح بين ١٣٠ - ٢٥٠ مليوناً من الفرنكات وكان الخديو يرنو الى هذا المجلس بين هذا العسر المالى كى يقف بجانبه فى أزمتة المالية لاسعاف الخزانة الخاوية ولقد بدأت المفاوضات مع بعض البيوت المالية الفرنسية التى كان يمثلها الميسو Gernuchi وقد قدم للخديو مشروع قرض ولكن ما كادت المفاوضات تمضى الى نهايتها حتى توقفت وتراجعت الحكومة عن اتمام هذا القرض ولم يجد صاحب المشروع مبررا لهذا التراجع الا خوف الخديو من التدخل المالى الفرنسى

في شئون مصر . وكان ذلك تعليلا ساذجا أما الخديو فكانت حجته هي عدم ملاءمة شروطه ورغبة الحكومة في جعله وطنيا بحجة ابعاد النفوذ الأجنبي وكانت حجة واهية فالقروض السابقة كانت من بيوت أجنبية .

وواقع الأمر ، هو أن وقف مفاوضات القرض كان حركة بل ومناورة بارعة من حكومة الخديو والمجلس منعقد في دوره العادي في ١٦ مارس سنة ١٨٦٨

أراد أن يستغل الظروف القائمة كي ينال به مزيدا من المال والايادات على أساس كسب ثقة النواب ومعاونتهم ، بالاقتناع والحث القائم على غير ذي موضوع .

بدأ يمد يده لاحدى البيوت المالية ولكنه توقف قليلا اذ شاء استغلال سذاجة المجلس ليحل ذلك محل هذه البيوت في أداء القروض ولكي يمدده بجانب ذلك بمزيد من الضرائب ، فلما استطاع التأثير عليه بسهولة ورفع الضرائب كانت موافقة المجلس حينذاك على عقد قرض داخلي — مبدأ ، مكن الخديو من المضى في اتجاهه الأول .

وكان المجلس بعد أن افتتحه الخديو في هذا العام قد شكل من بينه — بتوجيه من الحكومة — لجنة للحالة المالية توطئة لاصلاحها ولقد ألقت اللجنة بيانها على المجلس بعد أن أوقفت الحكومة مفاوضاتها لعقد القرض المذكور محاولة بمختلف ألوان التضليل كسب معاونه النواب بتبرير ضيقها المالى .

قد رأت اللجنة أنه نظرا لحاجة الحكومة لعقد قرض جديد فانها تناشد في سذاجة نواب المجلس أن يكفوا البلاد شر عقده من الخارج وبهذا الأسلوب استطاعت الحكومة أن توجه المجلس لغايتها لعقد القرض في داخل البلاد وقد كان ذلك هو الهدف الكامن وراء الاقتناع بالمغالطات فوافق المجلس على ذلك مبدئيا وألف لجنة لدراسة الحالة المالية دراسة مفصلة ١١ وبعد هذه الدراسة التي كانت مصادرها وزارة المالية التي كانت تصنع الميزانيات والأرقام صنعا طلعت اللجنة على المجلس بمغالطات مالية كبرى أوحى بها هذه الوزارة عن قصد لأهدافها فأدانت العهد السابق لاسماعيل وأبرزت عهد الأخير الى أن أعلنت أن الميزانية بهذا في احتياج — زيادة

على ما مضى - الى ستة ملايين من الجنيهات لرد الصدع المالى عن ثلاث
السنين ٦٧ و ٦٨ و ١٨٦٩ - لذلك فهى ترى حلا للموقف أن يعمل المجلس
على منع الحكومة من الاستقراض الخارجى بالقيام أولا بزيادة ضريبة
الأراضى بمقدار السدس وكذلك ضريبة النخيل ثم الضريبة الشخصية
لمدة أربع سنوات تبتدىء مؤخرا من سنة ١٨٦٧ وبهذا شاءت أن تحمل
النواب دينا منذ هذا العام رغبة فى تنفيذ القرار مؤخرا بأثر رجعى ،
ولم تكتف بذلك بل رأت عقد قرض داخلى يكفى ما تبقى على الحكومة
من الالتزامات المالية بعد ذلك .

ورغم حيوية هذه المسألة فقد وافق المجلس على ما جاء بالتقرير الذى
أرفق بمشروع ميزانية سنة ١٨٦٨ ... وليس ذلك بدعا . ألم يكن هيئة
ادارية ؟ !

ثم يعود وزير المالية بجلسة أخرى خصيصا لمناقشة هذا القرض وليبدي
رأيه فيه ويبرره فقال بأن حصيلة الضريبة التى تقرر فى أربع السنوات
المذكورة تعتبر دون العمل على رد الميزانية لحالتها الطبيعية وقد قدرها
بثلاثة ملايين من الجنيهات لذلك فقد ناشد المجلس الموافقة على أن يكون
ثمة قرض جديد يمكن الحكومة من ذلك . ورأى أن تكون قيمته ستة
ملايين من الجنيهات فوافق المجلس .

استطاعت الحكومة رفع الضرائب وقد كسبت من المجلس موافقته على
مبدأ القرض ؛ بعد هذا بدأت الحكومة تستغل ذلك فى المضى فى اتجاهها
الأول وعقدت قرضا من بيت أوبنهايم بمبلغ يزيد عما قدرته الحكومة
لحاجياتها .

الاقتصاد الزراعى :

وكان للحكومة بجانب هذا نشاط آخر فى مد الميزانية وتغذيتها بالمصادر
المالية بطريق غير مباشر بمحاولة النهوض بالاقتصاد الزراعى وتنمية الثروة
الزراعية لتزيد من قدرة هذا الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته المالية وزيادة
الدخل القومى وقد جاء ذلك أمرا مكملًا لنشاطها الأول وقد شاءت
الاستفادة من خبرات النواب لدراسة طرق النهوض بهذا الاقتصاد .

عرضت عليه مشروعات خاصة بالعناية بزراعة القطن وسرعان ما استجابت لاقتراح (١) أحمد الشريف عمدة ابيار غربية الخاص بالشاء تفاتيش للزراعة تكون بمشابة مجلس أعلى للإشراف على شئون الري والزراعة وقد رأى ذلك اعانة من لا يستطيع زراعة أرضه وتحرير بيان - كل عام - عن الأهالى المهتمين باصلاح أراضيهم لمكافأتهم .

استحسن المجلس ذلك الاقتراح ؛ ولما وافقت عليه وزارة الداخلية كما هي العادة دائما فى الاقتراحات قبل دراستها تناوله المجلس بالدراسة حتى أصدر قرارا بتأليف مجالس زراعية يكون أعضاؤها من الموظفين الفنيين تسمى بمجالس تفاتيش الزراعة على أن يكون منها مجلسان فى الوجه البحرى وثلاثة مجالس فى الوجه القبلى .

واهتم المجلس أيضا بالرى فهو أمر مرتبط بتوسيع رقعة الأراضى الزراعية وتنمية مصادر المال بطريق غير مباشر ، فتقدم ليف من الأعضاء عن الوجه البحرى وآخر عن الوجه القبلى باقتراح تطهير الترع والعمل على تعميم مياهها والاكثار من شق الترع وتطهيرها (٢) ، ولقد شكلت لجنة لدراسة شئون الري بعد موافقة وزارة الداخلية فقرر المجلس بعد هذه الدراسة ضرورة تنظيم المحصولات الصيفية فى الوجهين البحرى والقبلى بما يتفق وحاجات الأراضى من المياه ، فأصدر الخديو قراره بهذه التنظيمات لتنفيذها ، كما قضى القرار باصلاح الطرق الزراعية .

ثم اهتم المجلس بعد ذلك بدراسة الجسور الموجودة فى الصعيد بحيضان الرى ثم بأعمال القناطر (٣) واستمع النواب لمناقشات كثيرة حول هذه الشئون وعن الأفيان الراكدة فيها المياه وطرق تصريفها ثم أصدر قراره برسم الوسائل الواجب اتباعها فى ذلك ، ولما رفع هذا الأمر الى الخديو أقره وأصدر الأمر بتنفيذه للداخلية كما قضى بتنظيم المياه الراكدة فى أفيان الوجه القبلى باقامة الهدارات والقناطر .

(١) الوقائع رقم ٢٨٢ - ٢٩ مارس ١٨٦٩

(٢) الوقائع رقم ٢٧٥ سنة ١٨٦٩

(٣) الوقائع رقم ٣٥٠ - ٢٧ مارس سنة ١٨٧٠

كما درس المجلس غير ذلك من المسائل التي تعمل على استقرار الملكية وتوفير المياه ومعالجة الأراضي التي تحتبس فيها المياه .

الإدارة المحلية :

ولم يفت المجلس بجانب نشاطه من أجل تدير الموارد المالية وتنظيم الإدارة المالية والنهوض بالاقتصاد الزراعي والري وما يمت بذلك من سبب أن يهتم بالإدارة المحلية كجزء مكمل للجانب الأول .

كانت الحكومة يهملها أن تدعم الإدارة المحلية في الأقاليم وتعمل على استقرارها كما كان يمثلها المشايخ والعهد في القرى وهم أدواتها من أجل بلوغ أهدافها المالية من المجلس لذلك رحبت بما تقدم به بعض النواب (١) من طلب تنظيم تعيين المشايخ بشكل يشرف عليه المدير ومفتش عموم الأقاليم ومنع عزلهم إلا في حالة ارتكاب إحدى الجنح فاستحسن المجلس المدولة في ذلك ولما وافقت الداخلية ناقش المجلس ذلك الاقتراح وقرر تنظيم ذلك العمل وتجديد عدد المشايخ بمعرفة الأهالي مع تكليف المديرين للتحري عنهم حتى لا يعزل أحد منهم إلا إذا ارتكب إحدى الجنح .

بجانب هذا اهتم المجلس بتنظيم المباني في المدن والقرى ورسم خرائط عن مباني كل بندر وفتح الشوارع (٢) وقد أصدر الخديو أمره بتنفيذ ذلك للداخلية .

كما اهتم بالإدارة القضائية من خلال اهتمام الحكومة بها فأصدر قراره بإنشاء مجلس محلي « محكمة ابتدائية » في كل مديرية ومجلسين استئنافيين في الوجه القبلي وقد صدر بذلك مرسوم خديوي ثم عاد ثانيا بالاهتمام بالإدارة القضائية وذلك بناء على شكوى الأهالي من قصور محاكم الاخطاء وعدم كفايتها ولما اقترح أحد النواب زيادة عدد المحاكم استجابت الحكومة لاقتراحه فأصدرت لائحة بتنظيم قواعد التقاضي والقضاء .

اضطلع المجلس صاغرا بمهامه التي حددت له وكشف نشاطه في صدارة حياته عن تجوهر أهدافه وكان في ذلك إرادة الخديو ونظاما إداريا لا نيايا

(١) الوقائع ٢٨٠ - ١٥ مارس سنة ١٨٦٩

(٢) الوقائع ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٩

يستجيب لدراسة أغراضه ويعمل على طبع أوامره بطابع الشرعية في شكلها العام لا في جوهرها في استناد الخديو الى الرجوع الى نواب شعبه ! ... وقد عاونه في ذلك كثيرا في تحقيق اصلاحاته المالية والاقتصادية والادارية في البلاد وان لم ينجح تماما في ذلك .

على أنه رغم هذا فقد حاول بعض المؤرخين الأجانب النظر اليه نظرة جدية من خلال معاييرهم الدستورية محاولا التدليل على خلوه من المعارضة ، فذكر ما كون عند بداية انعقاد المجلس مرددا اشاعة سمعها اذ ذاك في القاهرة عن المجلس دون أن يحققها تاريخيا وهى أن النواب رفضوا الاذعان لتوصية شريف باشا وزير الداخلية من ضرورة انقسامهم الى مقاعد اليمين ومقاعد اليسار أى بين معارضين ومؤيدين للحكومة ... وأنهم عند ما سمعوا ذلك آثروا الانضمام الى الحكومة . !!

وليس بين الأساليب التاريخية كلها ما يؤيد هذا الزعم بل انه لو صح ذلك لدل موقف النواب على حقيقة هذا النظام كما اتتينا اليه في الفصل الأول — تلك الحقيقة التى أكدتها ليدى ووف جورون التى عاصرت حياة نظام شورى النواب وذلك باتصالها ببعض النواب وقد كتبت تؤكد بأن لم يكن ثمة من بين أعضائه ما يجرؤ على معارضة الحكومة وقد عزز ذلك رأى المؤرخ مالورتى من أن المجلس لم يعد الهيئة الادارية لا النيابية وانه لا يستطيع أن يمثل الا ارادة حاكم مطلق للبلاد .

على أن المجلس رغم هذا لم يحقق آمال اسماعيل فيه تماما فقد أسرف في اتخاذه أداة تحقق هدفه من اصلاح الادارة المالية وتدير موارد المال لذلك ما كاد يمضى به طويلا حتى كانت الأزمة المالية قد استشرت ممبا دفع بالخديو الى معالجتها بوسائل أخرى غير المجلس امتصت نشاطه وانهكت كاهل الملاك .

وفي ظل اشتداد الأزمة المالية وما انتهت اليه من تأثير على النواب وعلى العلاقات بين الخديو وتركيا بدأت بذور الحياة النيابية تختمر لتنمو بعد ذلك بنمو الروح القومى .

الفصل الثالث

تطور نشاط المجلس وبذور الحياة النيابية

١٨٦٩ - ١٨٧٨

بقدر ما ارتبطت نشأة نظام شورى النواب بشأة المسألة والأزمة المالية ارتبط تطور حياته ونشأة البذور الأولى للحياة النيابية في هذه الفترة بتطور هذه المسألة ، ولا غرو ، فقد كانت جزءا منها وذلك بدافع ما كانت تتركه من آثار سيئة في نفوس النواب من تدمير وقلق ، كانوا يدركون من خلالها بالمعاناة ادراكا مباشرا الفكرة السياسية لنظام الحكم المطلق القائم وسيئات ادارته وبدافع ما كانت تؤثر به هذه الأزمة على كيان الخديو المالي والسياسي بما كان يدفعه الى الشعوب بمزيد الحاجة الى الاستناد الى المجلس وتصريف مشاكله المالية وما تطورت اليه مما كان يترتب فيمكنهم بالتالي من التعبير عن مشاعرهم في ثوب جديد .

بدأت الأزمة المالية تشتد منذ سنة ١٨٦٩ رغم محاولات اسماعيل لحلها عن طريق المجلس كما بدأت الحالة الاقتصادية تتعقد حتى انتهى الأمر الى نهايتها المحتومة بفرض الوصاية الأجنبية سنة ١٨٧٦ وانتقال سلطات اسماعيل على يد حكومة أجنبية سنة ١٨٧٨

ورغم أن المجلس كان يسير في هذه الفترة وفقا لنظامه لكن حياته استطاعت أن تساير انعكاسات تطور هذه الأزمة حتى تطورت الى الايجابية التي حملت معان جديدة من الروح النيابي التي كانت في جوهرها تستهدف فرض الرقابة على الخديو يغذيها ما نجم في ظل هذه الأزمة المالية من أزمات ثقمة متلاحقة انعكست آثارها على حياته بطريق مباشر تارة وغير مباشر تارة أخرى ..

كان ثمة أزمة ثقة بين الملاك والخديو لمسئوليته عن تدهور الوضع الاقتصادى والمالى لكنها من التعبير عن ذاتها فى طليعة هذه الفترة ما نجم بين الخديو وتركيا من أزمة ثقة أخرى زادها حدة اسراف اسماعيل مما لى روح القلق ضد الخديوية حتى تجلى ذلك نشاطا نيايا يعبر عن معانى ذلك القلق يتجه فى جوهره كبدور أولى لفرض الرقابة عليه .

وفى نهاية هذه الفترة كان ثمة أزمة ثقة أخرى بين الخديو والدائنين الأجانب جاءت ثمرة تطور المسألة المالية ، أزمة انتهت بفرض الوصاية على مصر بل ونقل سلطات الخديو اليهم ، وكان طبيعيا أن تترد تلك لتتمكن الروح الأولى من الوجود ولكن فى ثوب جديد بدا فى صورة أوضح فى محاولة منح الأعضاء اختصاصات جديدة ليتمكنهم من معاونته على حل ما ترتب على تطور المسألة المالية من تبعات فرضت عليه وعلى البلاد .

كان اشتداد الأزمة المالية وتطورها وانحدار الكيان الاقتصادى للبلاد المسألة التى تتعمق بآثارها حتى صميم الشعب . ولكن كانت آثارها بين الملاك أقوى وكان شعورهم بها كخطر على كيانهم الاجتماعى أوضح ، فقد كانت طبقة النواب من الملاك الفلاحين يتحملون وحدهم عبء الضرائب وسوء الإدارة ويلمسون من خلال معاناتهم من ذلك مدى فساد الحكم وتغلغل التحكم التركى الذى كان يتمثل فى فئة قليلة من الملاك الأتراك والشراكية المتمتعين بامتيازات خاصة وقد بدأت طبقة الملاك الفلاحين تشعر بوجودها وترى فى هؤلاء عائقا لنموها الطبيعى منذ أن مثلها اسماعيل فى مجلس شورى النواب .

كانت هذه الطبقة تعيش فى جو هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ولكنها أخذت تدرك وطأتها وتعبر عن مشاعرها منذ أن اشتدت سنة ١٨٦٩ فتعبر عن مشاعرها فى المجلس بلون من النشاط حمل فى طيناته بذور الروح النيابية بعد أن مكنتهم الظروف التى نشأت مع اشتداد هذه الأزمة من ذلك التعبير .

فاذا كانت سنة ١٨٦٩ تمثل نهاية عهد الزواج للقطن فى مصر وقد كانت بداية لأزمة ساحقة فى الجيوب لم تجد عوضا عما وجدته بالأمس فى

ظل هذا الرواج وقد بدأت مصر في تصديره سنة ١٨٦٠ فبلغت حركته سنة ١٨٦٧ نصف ما بلغته سنة ١٨٦٣

ورغم العناية التي أبدتها الحكومة للنهوض بزراعة القطن تلك التي كانت تنحدر كل عام بعد انتهاء الحرب الأمريكية - وذلك باقامة حقول تجارب زراعية في جميع المديرية فقد نقص محصوله حتى بلغ سنة ١٨٦٧ ١٨٤٠٠٠٠ قنطار الا أن النقص في تصديره للخارج قد وجد تعويضا في الصناعات التي قامت عليه يومئذ في داخل البلاد ولكن رغم ذلك لم يستطع الخديو رد الصدع الذي أصاب قيمة الصادرات عموما في هبوطها عقب الأزمة القطنية .

وما انتهى هذا العام حتى مثل حالة من الركود الاقتصادي العام على أن حركة تصدير الحبوب سارت بعد ذلك نحو الصعود سنة ١٨٦٨ حتى بلغت المقدار الذي بلغته سنة ١٨٦٢ سنة الرواج العظيم في مصر وهو «٢٣٩٣٧٠٠» أردب وساعد على ذلك ما أنفق الخديو لاقامة الخطوط الحديدية في مصر الوسطى والعليا ولو أن صادرات القطن في هذا العام لم تتجاوز ما صدر منه سنة ١٨٦٧ الا قليلا في صادرات البذرة وكان لزيادة انتاج الحبوب أهمية في تعويض النقص الطارئ على انتاج القطن وصادراته الى حد كبير في هذا العام الا أن ثمار ذلك لم تلبث حتى زالت أمام ما أحدثه النيل في ظل التحاريق من خسارة كبرى للفلاحين اذ حرم ١٠٠٠٠٠٠ فدان في مصر العليا وعدد آخر في مصر السفلى من الري مما عاد على الحكومة بالخسران المالي عندما اضطرت لأن تعفى هذه الأراضي مما كان عليها من ضرائب في هذا العام وأن توزع الحبوب على الزراع على أن ترد أثمانها للحكومة مقسطة في مدة تتراوح بين سنتين وأربع فأحدث ذلك نقصا كبيرا في الايراد والحبوب بعد ذلك .

ورغم هذه المحاولات المضطربة لعلاج الحالة الاقتصادية فقد كانت حالة الخزانة آخذة أيضا في التدهور لعدم الاتساق بين وسائل الحصول على المال بالقروض وبين أهداف الحكومة في معالجة هذا الصدع المالي الذي كانت القروض تنميه فتغل الدخل العام ثم زيادة النفقات والالتزامات

المالية على الايراد وقد كان لشروط قرض سنة ١٨٦٨ من تحريمها عقد القروض على الخديو لمدة خمس سنوات أثرها البعيد في دفع الخديو الى أن يتلمس مصادر المال لفرض بعض ضرائب غير مباشرة .

زرغم هذه المحاولات في المجالين الاقتصادي والمالي فقد كان عام ١٨٦٩ أشق الأعوام على الفلاح والمالك .

أزمة الثقة المالية وموقف النواب :

كان طبيعيا أن يعمل كل ذلك على تحطيم معنى الثقة في الحكومة ويدلل على سوء الحالة المالية التي كانت الحكومة تحاول علاجها فترتد آثار ذلك بين النواب فتغرس فيهم معاني القلق والتذمر وأن يؤثر ذلك على معاني الثقة المالية لاسماعيل ويحط من سمعته المالية بين البيوت المالية والرأى العام الأوروبي ، الأمر الذي كان يتحاشاه دائما كما يحطم ثقة تركيا في خديو مصر ، وقد كان يعتبر أمامها مسئولا عن سياسته المالية على وجه الخصوص في مصر ، فترتد أيضا آثار ذلك على النواب وطبقتهم فيمكنهم من التعبير عن مشاعرهم القلقة تعبيرا يطبع نشاط المجلس بطابع جديد من الحيوية والحركة .

وكانت هذه الأزمات كلها تسير في طورها وآثارها بعضها بعضا وتجد كل ما يغذيها من الأخرى فتلتقي آثارها السيئة بين الطبقات المرهقة وعلى رأسها طبقة الملاك الممثلة في المجلس .

وبينما كانت الأزمة المالية تمضي في شدتها كانت أنباؤها تتسرب الى تركيا فتجد هناك أذنا صاغية وتنتهي الى دعاية مغرضة ضد اسماعيل تؤثر في موقف تركيا منه بما يرتد الى تقوية روح القلق القائم ، وقد كانت الدولة العثمانية تنظر منذ سنة ١٨٦٧ اليه بعين الشك والتذمر فيما كان يسلكه من تصرفات شفت عما وراءها من محاولات التحدي لسيادتها فلما نفى الأمير حليم ورحل عن مصر مصطفى فاضل أثر حرمانها من وراثة العرش كان اشتداد الأزمة المالية السبب المباشر لزيادة الجفاء بين البلدين في محاولة الباب العالي الاتفاص من حقوق اسماعيل .

وبينما كانت آثار الأزمة المالية تنمى معانى القلق حول مصير النواب كطبقة مالكة كانت آثار هذه الخصومة بينه وبين تركيا تمكن على مر الأيام هؤلاء من الوقوف في وجهه بقدر ما سمحت به روح العصر في معارضة للمسائل التي كانوا يحسونها احساساً مباشراً وكان أخصها الشؤون المالية وقد زاد ذلك القدر وضوحاً بقدر زيادة هذه الأزمة منذ سنة ١٨٦٩

وكان طبيعياً - واسماعيل يعلم بمجريات الأمور في الأستانة واتجاهاتها بفنل وكيه فيها - أن يخشى مغبة سياسته المالية وأثرها على علاقته بتركيا فيعمل على الحد من امتداد آثارها بتبرير أعماله المالية فيها أمام النواب وبيان مدى ما حققته الحكومة من مشروعات ليعالج أزمة الثقة القائمة بين الطرفين .

فما أن انعقد المجلس في يناير سنة ١٨٦٩ حتى اتخذ الخديو ساحته أداة لتحقيق ذلك، ليسمع الجميع في مصر وخارجها مدى تحسن هذه الحالة بل ومدى قيام سياسته المالية على أساس الشورى .

واجه الخديو المجلس بخطاب (١) يعتبر أطول خطاب ألقاه فيه حتى هذا العام يحمل بين سطوره معنى الرغبة لعلاج ما تركته الحالة الاقتصادية والمالية من معنى سييء ثم ما تبذله الحكومة من المجهودات لانعاشها كما حاول تبرير ساحة الحكومة من التبذير أو العبث بحقوق الشعب ، وقد أبرز دوقف الحكومة في مظهر العامل على رفاهية الشعب ومن ثم جاء هذا انخطاب دفاعاً عن ساحته أكثر مما جاء مقرراً .

على أن الخديو بهذا لم يستطع علاج أزمة الثقة المالية التي تحطمت في الداخل والخارج فقد بقيت آثارها تؤثر في علاقة النواب بالخديو وتمكنت تركيا من جهة أخرى من النيل منه ليغذى ذلك بالتالى اتجاه النواب .

فالمجلس يستتبع حياته الادارية بالنهوض بمحاولة العمل على النهوض بالثروة الزراعية وانشاء مجالس الزراعة ومناقشة حجج الأملاك وميراث الأراضي الخارجية وتنظيم المباني كما مر بنا ولكنه مع هذا لا يلبث حتى

(١) الوقائع رغم ٢٧٢

يبدو في اتجاهه الايجابى فى علاقته بالحكومة فيبدو فى حيوية جديدة
ينجلى من خلال اهتمامه بالمسائل المالية فى محاولة تقدها ومراقبتها كانعكاس
لآثار الأزمة المالية فى الداخل والخارج تمثلت معها بذور الروح النيابى .

ضريبة المواشى :

كان النواب ينظرون اليها على أنها ضريبة لا موضوع لها الا مجرد
مصدر لزيادة دخل الحكومة وكانت تضايق النواب أثناء عمليات البيع
والشراء فى الأسواق عند تقديرها على المواشى بدون ضابط ، لذلك سعوا
لأثارها فى استقصاء عن حصيلتها وعن أساليب الحكومة فى التصرف فيها
هل صرفت حقا على الرى أم كانت لمجرد تنمية الدخل لقد فرضت على
المواشى فى الوقت الذى تكاثرت عليهم ألوان الضرائب .

ولقد أثارها النائب على سيد أحمد عمدة الزربى - فى احدى
جلسات المجلس (١) . فطلب من الحكومة بيان ما صرف منها وما تبقى
« وبحسب ما يتضح يعطى القول اللازم » فاستقر رأى المجلس على ذلك
واستدعى وزير المالية فحضر وتلا على المجلس بيانا بهذه الضريبة ولما
لاحظ « على عمارة » عمدة بيا بحيرة عدم ورود مبلغ من ايرادها لهم
يحصل - « مع أنه مع الاقتصاد تحصيل كل شىء أولا بأول فى أوقاته » -
وجه اللوم للحكومة فتأخير ذلك فى رأيه يلحظ أنه من التراخى فى التحصيل
فسعادة ناظر المالية يجاوب عن ذلك ، فلم يسع هذا الوزير إلا أن أكد
لنواب همة الحكومة فى ذلك مكثفيا بذلك .

توجيه الحكومة فى التصرف بحصيلة الضريبة :

ثم تقدم (٢) « أحمد الشريف » عمدة ابيار غربية طالبا شراء أدوات
الرى كالكرافات وخلافه والاستفادة من حصيلة هذه الضريبة ولم يكن
هدفه الا محاولة احلال الآلات محل أفراد السخرة فى تطهير الترع حتى
يخفف الضغط على استدعاء العمال الزراعيين للعمل فى أراضي الملاك الكبار
ولما كان الطلب محرجا أحاله الوزير للتخلص منه الى وزارة الداخلية .

(١) الوقائع رقم ٢٨٤ - ١٤ ابريل سنة ١٨٦٩ .

(٢) المرجع السابق .

الا أن « على كامل » عمدة النصرية - غربية ، يلاحظ أن من ضمن الكشف الوارد من وزارة المالية « الذى صار تلاوته بالمجلس مذكور على المبلغ ٩٠٠٠ كيسه وكسور منصرفه ومخصوم من دون بيان » . لذلك طلب من الوزير ايضاح ذلك فوافق الوزير على تقديم بيان بهذا ولما اقترح « على سيد أحمد » الذى أثار هذه المناقشة أن تكون مرتبات مستخدمى مجالس تفاتيش الزراعة من حصيلة هذه الضرائب لم يسع الوزير الا الاستجابة لذلك ووعده بالتنفيذ .

ولما لم تكن مهمة المجلس مراقبة الحكومة فقد اكتفى ذلك النائب بهذا القدر دون استطراد كما أسدلت الحكومة الستار على هذه المسألة غير أن ذلك كان له مغزاه الكامن حول معنى عدم الثقة فى تصرفات الحكومة كما ترمز اليه هذه الطليعة حول عوائد المواشى التى ما لبثت أن اشتدت، فى اصرار لالغائها فيما بعد فى دور ١٨٧١ كما سيأتى :

حول الميزانية :

كانت الميزانية تفرض أو تطلب من النواب بطريقة تقليدية لمجرد الرغبة فى أن تتخذ الشكل التقليدى فحسب ولم يكن للمجلس الحق فى أن يعدل منها كهيئة ادارية .

الا أن الميزانية تعرض فتبأتى فى صورة مبهمه وأرقام خطأ بأكملها ، لم يكن من مصلحة الحكومة بيان حقيقتها بل ابرازها كما حدث فى الدور السالف بشكل يحسن دعايته للحكومة فجاءت الايرادات تفوق المصروفات وبدأت غامضة لاتذكر شيئا عن الدين السائر تعرض الميزانية فى هذا اليوم هكذا فيلاحظ « مجيد محمود » عمدة برما - غربية - زيادة فى المصروفات عن العام السابق فيسأل عن سر ذلك فلما كان رد الوزير « بأن العلة بسبب معاشات الموظفين » كان قد فتح تصريحه هذا للمجلس بابا جديدا للمناقشة اذ واجهه « محمد بك سعيد » من أعيان نوسا البحر - دقهلية - فى نقد وتقريع فقال انه لا يجوز التجاوز عن مربوط الموظفين وتخلصا من هذا المسلك الحرج أجبل النائب للرجوع للداخلية كسابق نهج الحكومة فى مثل هذه الاتجاهات الدقيقة .

ثم طلب « أحمد الشريف » في إحدى الجلسات أن تعرض الميزانية مفصلة « قلما قلما » فوافق الوزير كما طلب « يوسف عبد الفتاح » استحضار بيان عن أصول « المعاشات وروابط الحكومة » جاء ذلك منه تطلعا لأفق جديد فتخلص الوزير من ذلك الحرج كعادته في مواجهة مثل هذا السؤال بالإشارة إلى الرجوع إلى الداخلية . فلم يسع « أحمد على » عمدة الزاوية - المنيا - إلا المطالبة بحضور وزير الداخلية فوافق المجلس ولما لاحظ « على كامل » أن الحكومة تقوم بسداد ديون السكك الحديدية من الأيراد العام للخزينة تساءل : لم لا تعمل الحكومة على سداد ذلك من إيرادات السكك الحديدية نفسها . عندئذ قرر المجلس استدعاء مدير السكك الحديدية للمذاكرة معه .

فلما جاء وزير المالية غاية ذى القعدة والقى بيانه بجلسة السبت تفصيلا عن الميزانية اقترح « محرم على » أن تعمل الحكومة على أن تتحمل المحافظات والمدن والبنادر نفقاتها من إيراداتها فوعده الوزير بذلك . ولكن أسدل الستار على كل هذا دون تنفيذه كما أسدل الستار على عوائد المواشى من قبل ولم يسع المجلس إلا أن أعتمد الميزانية دون تغيير .

وقد كان لهذا التوجيه الأخير وسابقه الشبيه به معنى كامن بين سطوره يرمز إلى ضرورة العمل والاتفاق في حدود الأيراد للحد من نفقات الحكومة ليعود بالتالى عليهم تخفيفا للضرائب .

ومهما يكن الأمر فقد مثل هذا وذاك طليعة روح قلقة بين النواب كان الخديو يحاول دفعها إلى الاستقرار ما أمكن كما تجلى من خطاب الافتتاح ومن ردود وزير المالية السابق .

وبالرغم من أن هذا العام كان من أشق السنين على الفلاح فقد كانت الحكومة ماضية في فرض الضرائب كما تجلى قبل انعقاد المجلس حيث قرر وزير المالية في هذا العام دفعها نقدا بدلا من الدفع العيني وقد نفذت

أوامره منذ ١٥ مارس سنة ١٨٦٩ في ميعاد جمع المحاصيل لتبيعهما الحكومة لحسابها فزاد ذلك من الحالة ضيقا .

وكما كان هذا العام أيضا شديد الوطأة على الحكومة من النواحي المالية لثقل ماواجهته من محن كالأزمة القطنية وآثارها وأزمة الجيوب سنة ١٨٦٧ وكثرة التزاماتها المالية بشكل لا يتفق وضيق الموارد المالية رغم نشاط الحكومة لمعالجة ذلك . وقد أدى ذلك الى العمل على فقدان معنى الثقة المالية والادارية بحكومته بينه وبين تركيا وكان سببا مباشرا لاحتدام النزاع بينهما في هذا العام . كانت آثاره بين النواب قوية في تمكينهم من المزيد من التعبير عن مشاعرهم البرمة .

وتحدثت الأزمة بين مصر وتركيا سنة ١٨٦٩ فيجد الخديو في الاستانة اذ ذاك ما يوسع هذا الخلاف بين الاثنين ويجد المجلس في ظل ذلك مايمكنه من المزيد من التعبير .

كانت الاستانة منذ عهد محمد على ملجأ المعارضين لحاكم مصر وبتغيير نظام وراثة العرش زادت عناصر الدسائس والتعريض باذارة اسماعيل في مصر وكان ينظم المعارضين بالاستانة رجل كان يكره الخديو وهو غالى باشا لاعتقاده بعدم كفايته كحاكم لمصر وكان وزير خارجيته خليل بك يضع شئون الخديو يومئذ — منذ أن تولى وزارته في فبراير سنة ١٨٦٩ — موضع النقد والاضرار بصالحه .

وقد انعكست آثار هذا كله على نشاط المجلس وعلى الخديو على السواء فقد دفعت الأزمة اسماعيل لأن يقف أمام تركيا (١) مدافعا عن شرعية تصرفاته المالية في مصر معتمدا على مبدأ اقرارها من مجلس شورى النواب ، كما انعكست آثار هذا الخلاف على حياة المجلس انقباضا في نشاطه في البداية لتفرغ اسماعيل لفض هذا النزاع ولكن ما لبث أن انتهى الأمر بها فانطبعت بمظهر التجدد بمزيد من التعبير عن الرأي وكشف معالم القلق التي كانت تساور نفوس النواب الملاك وقتئذ خوفا على مصيرهم المالي في ظل هذا الخلاف الذي عبأ مشاعرهم للعمل ونشر الدسائس التي آزرتهم .

ولقد كانت آثار هذا النزاع في مصر بادية بين الطبقات المرهقة ماليا والتي تنظر بعين الولاء الدينى للسلطان وقد كانت هذه ترى في هذا النزاع معنى الحماية لحقوقها وقالت جريدة Progrés التي كانت تصدر في هذه الأيام متزنة النزعة عن هذه الروح فصورت ذلك التذمر الذى أثار « حفيظة كثير من الشعب والباشوات ورجال الدين » وكتبت عن شكوى مقدمة من لفيف من الأعيان والتجار والملاك وقد ألصقت صورها على جدران الاسكندرية صورت لنا كيف كانت تركيا تنمى ذلك الشعور بتعليقها مأخذها المالية ضد الخديو على أبواب المصالح .

وأنشغل الخديو بهذا النزاع اذ ساءه أن توضع شئونه المالية تحت رحمة تركيا ورغم محاولات الخديو ايجاد حل لذلك أصدرت تركيا فرمان ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ محققا اتجاهاتها العدائية حيال مصر ففرض ذلك عليه الرقابة المالية . وحرّم عليه عقد القروض وفرض الضرائب دون استئذائها وكان لهذا النزاع آثاره المنعكسة على المجلس ؛ اذ تمكنا من التعبير عما كان يحسه النواب من معانى القلق والتذمر من سياسة اسماعيل المالية وفي كل هذه المساندة الروحية من تركيا .

ولما كانت الهيئة النيابية الأولى التي انتهت مدة نيابتها بنهاية جلسات المجلس سنة ١٨٦٩ قد بدا في أخريات أيامها ما يرمز - لحد ما - الى آثار هذه الأزمة المالية وذلك الصراع بين البلدين فقد استطاعت الحكومة بانتخاب الهيئة النيابية الثانية بعد انتهاء المدة الأولى أن تغير من الأعضاء القدامى فتأتى بلون جديد منهم عليه طابع الجدة ليمضوا معها في سياسة الازدعان بفضل ما يحسه الأعضاء الجدد من هيبة للحكومة وبقدر ما ينأى بهم الخوف عن معارضتها في البداية ولكنهم مالبثوا بعد أن ازدادوا احتكاكا بها . واطمئنانا على مسلكهم أن نشطوا في التعبير عن مشاعرهم في مرحلة أعلى .

انشغل المجلس في أول دور لهذه الهيئة فيما بين أول فبراير سنة ١٨٧٠ الى ٣١ مارس بالشئون المحلية حول الرى والزراعة والادارة

الاقليمية كما جاء انعقاده على غير عادته وتاريخه قصيرا في مدته بل امعانا من الحكومة في اهمال شأنه لانشغال الحكومة فيما هو أهم ولعجزه عن السير في تدبير المال بعد أن حرمت تركيا عليها فرض الضرائب وعقد القروض الا باذن منها .

غير أن المجلس لم يلبث حتى عبر عن مكانم القلق من خلال ما عرض عليه انعكاسا للأزمة المالية كانعكاس النزاع بين الخديو وتركيا . وقد جاء ذلك باديا بين الأعضاء في الدور الثاني عن سابقه ولا غرو فقد زاد احتكاكهم بالحكومة والمأمهم بمجريات الأمور كما أخذت هيئتهم منها تذوب رويدا بين غمر الحوادث تجلت بينهم روح استقلالية جديدة بلغت حد الاعجاز للخديو يؤازرها من كان وراءهم من أعوان تنشر الدسائس فقد كان من الطبيعي ألا تترك تركيا الأمر يمضي دون أن تدفع بأعوانها في مصر لمناهضة حكم اسماعيل فتمكن دسائسها بجانب دسائس حليم من البلاد ذلك الذي صار له منذ سنة ١٨٦٩ مركز مرموق بين المصريين حتى غدا خطرا على اسماعيل .

بين المجلس :

ولقد نما هذا النزاع ، بقدر ما أنزل من قدسية الخديو من روح التذمر من سياسته المالية والكراهية له ، ذلك الشعور الذي تجلّى بين جلسات هذا الدور وكان مجالا يقرأون فيه رغباتهم وينفسون به عن آلامهم بل دفعا ايجائيا لهم للوقوف مما يحسونه احساسا مباشرا ، موقف الرأى الصريح حول بعض المسائل المالية التي ان صغرت فقد دل أسلوب اثارها على معنى كبير وفي صورة أوضح عن ذى قبل . وقد جاء ذلك من النواب ثمرة الشعور بسلامة أعمالهم فقد جرى في اتساق مع موقف تركيا من اسماعيل في مراقبتها له حول فرض الضرائب دون جدوى بعد أن ضرب السلطان للنواب المثل في مراقبة أعمال الخديو وأبدى استعدادا لحماية حقوق الملكية خلال صراعه مع اسماعيل وما انتهى اليه من فرمان يحد من تصرفاته المالية .

ولقد تجلى هذا الشعور اليوم من انفراد الحكومة بالسياسة المالية بين النواب حول ضريبة الفردة التي فرضت دون نظام ودون أن يييدي فيها المجلس رأيه وكذلك ضريبة المواشى ثم حول مشروعات الرى التي أهملها الخديو وقتئذ في الوجه البحرى في تفرغه للاطلاع لشئون الوجه القبلى في النطاق الذى تحتله منه أملاكه .

ولقد أثار موضوع ضريبة الفردة — (١) بجلسة الإثنين ٢٤ ربيع الأول — أحد تجار القاهرة الكبار العليمين بشئون التجارة ومجريات الأمور بها في هذه الأيام وهو النائب يوسف العقبى عندما لمس أثرها السيئ ومبلغ مضايقتها للتجار مطالباً بالغائها مستأنساً برأى زملائه .

طلب هذا النائب حضور وزير المالية ليعرض عنها بياناً عما تقوم الحكومة بتحصيله منها ثم حضر الوزير في اليوم التالى ومعه هذه البيانات الجارى العمل بها وقد أخذ ذلك يبرىء ساحة الحكومة من فرض هذه الضريبة على اعتبار أن العطل بها كان معروفاً من قبل ثم زعم أن الحكومة كانت بصدد العمل على الغائها لولا ضيق الموارد المالية .

ولما استتبع (٢) المجلس بحثها مع هذا الوزير واجهه هذا النائب بالتفريع فيما قاله « يفهم من قول سعادة ناظر المالية عدم الاقرار على رفع الفردة نظراً لكثرة المصاريف الجارى صرفها على البلد (القاهرة) وانها زائدة عن ايراداتها » ثم بين النائب أن الالغاء ميسور اذا ما اعتنى بجباية عوائد الدخولية التي لم يجد منها هذا النائب في البيان الموضح للمجلس غير مبلغ ضئيل وقد رأى ان كان من الألزم أن يكون أكثر من ذلك اذا حصلت الدقة التامة والمراعية في تحصيلها بالتساوى من كل انسان غنياً كان أو فقيراً وعدم تهريب شىء منها » .

ولما وجد الوزير حرج الموقف رأى ضرورة الرجوع في ذلك للمجلس المخصوص الذى كان يرأسه الخديو وكان ييده تصريف

(١) الوقائع المصرية رقم ٤١٣ — ٤ ربيع الثانى — ٢٢ يونية سنة ١٨٧١

(٢) الوقائع المصرية رقم ٤١٤

شئون البلاد يومئذ وقد كان بمثابة مجلس الوزراء اليوم الا أن ذلك المجلس لم يقره على الغائها عندما رجع اليه رغم سابق وعد المجلس بتدبير ما يستعمل أن يحدثه الالغاء من عجز في الايراد فلما عاد ذلك الوزير الى النواب ومعه رأى ذلك المجلس واجه منهم تحديا جديدا واصرارا على الغائها تجلّى فيما قاله العقبي « لا زلنا نكرر طلب رفع الفردة من الآن » .

ولقد كان لهذا الروح بوضعه المخرج للحكومة دلالة خاصة ففي الوقت الذي يدافع فيه الخديو عن شرعية الضرائب وأهميتها (١) أمام تركيا يقف المجلس منه هذا الموقف الصريح ، فلما شعر الخديو بحرج مركزه ازاء جرأة المجلس لم يسعه الا الادعاء ولكن رأى عوضا عن ذلك أن يدبر المجلس بوسائل أخرى ، ما ينجم عن ذلك من قص في الايراد .

ولقد تشكلت لجنة خصيصا لذلك وقرر المجلس انهاءها بعد ذلك ولما رفع الموضوع للخديو أصدر أمره « برفع فردة مصر وتحصيل الدخولية على حقيقتها » وقد جاء ذلك نصرا جديدا للروح النيابي الجديد وإن تجلّى من خلال المسائل التي كان يحسها كل من زاوية ومضى المجلس يتكلم بوضوح عندما أفسح النزاع التركي المصري له المجال لذلك ودل على استعداداه وقد وجد من يستمع له وإذا كانت هذه الكلمة للتجارة فقد أيدها سائر الأعضاء في جرارة لقيامها على سلامة المبدأ ولما كانت ترمز اليه من معنى يحسه الجميع .

أما كلمة الملاك فقد دارت حول هذا الروح أيضا المتطلع نحو فرض الرقابة على الحكومة ، وقد تناولت شؤون الري .

شئون الري :

ولما كان الملاك في الوجه البحري يحسونها احساسا مباشرا فقد كان لاثارتها من لفيق من عمد بلاده وهم على عمران عمدة

Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail p. 354. T. 2.

(١)

سرسمون (منوفية) وسليمان العبد عمدة شبرا النملة (غربية) وسيد
القاضي عمدة مطوبس (غربية) موضع ترحاب المجلس .

تساءل هؤلاء لم لم تعمل الحكومة على تميم مياه القناطر الخيرية
وقد كانت هذه في حاجة الى ترميم أقعدها عن العمل الكامل مما حال
دون الانتفاع بمياهها في رى الزراعة وطلبوا بحضور وزير الداخلية
ولم يرتض الأعضاء ويطمئنون الا بعد أن حضر ذلك وكان شريف باشا
وذلك بناء على طلبهم بجلسة الخميس ربيع الآخر فطمأنهم باهتمام
الحكومة بالانتفاع بهذه القناطر والاستفادة من رياح البحيرة والغربية .

ثم تقدم غير هؤلاء من النواب عن الوجه البحرى بجلسة ٢٦ ربيع
الأول وهم : « محمد الاتربى عمدة اخطاب (دقهلية) محمد أبو النجا
دينا من أعيان مسهلة (غربية) ورسالة صدار عمدة محلة أبو على
(غربية) » يطالبون الحكومة بأن توضح للمجلس ما تم ونفذ من قرارات
المجلس الخاصة بمشروعات الرى والهندسة وقد حضر ناظر الأشغال
ومعه المهندسون المختصون بجلسة الأحد ٢١ ربيع الثانى وأخذ يطمئن
النواب على موضوعهم ويشرح لهم أن معظم ما قرره المجلس من مشروعات
الرى قد تم ! . أما الباقي فقد علل تأخيرها بوجود أعمال مهمة تقدمت
أهمية إنجازها عليه وكان من ذلك رياح البحيرة والشرقية لارتباطهما
بمسألة اصلاح القناطر الخيرية .

ولقد بلغ اهتمام النواب بذلك فيما بعد أنهم اقترحوا على الحكومة
تشكيل لجنة من المهندسين لمراقبة تنفيذ ذلك وبيان أسباب تأخره وان
مثل ذلك مجرد اقتراح .

كل ذلك كانت مسائل المجلس التى أثارها بروح مستقاه من الظرف
القائم الذى مهد لهم السبيل للإفصاح عنه ولم يكن بايعاز أحد لأنه لم
يكن ذا خطة موضوعة بل كان من وحي روح تسميها الظروف على مر
الأيام ومن خلال المسائل التى كانوا يحسونها احساسا مباشرا وان ترمز
الى قوتها بالنسبة الى النظر الى الظروف الطارئة ..

ضريبة المواشى :

وقد تيحلى هذا المعنى فى محاولة المجلس أيضا إلغاء ضريبة المواشى وكان سعيه فى ذلك استكمالا لمسعاة من قبل فى التعبير عن مضايقات هذه الضريبة وقد وجد المجلس مندوحة لالغائها بعد أن وجد أن وزير المالية قد سبق لها أن قررت فى يناير سنة ١٨٧١ ما يفضلع بأغراضها أصلا بزيادة ١٠ ٪ على مربوط المال للقيام بنفقات الرى .

فلما أثارها « بدينى الشرىعى » عمدة سمالوط لمضايقتها عند تقديرها وجبايتها عند بيع المواشى وشرائها من فرد لآخر قرر المجلس بموافقة الحكومة الغاءها وأصدر الخديو فعلا أمره للداخلية بتنفيذ ذلك .

وبهذا عبر المجلس عن يقظة جديدة ومضايقات ازاء تصرفات الحكومة المالية والإدارية وكان بجانب ذلك يضع من الأسئنة حول هذه الشؤون ما يحمل نفس المعنى وكان له دوره أيضا عند عرض الميزانية بما ينهم عن هذا .

اثناء عرض الميزانية :

ثم عرضت الميزانية (١) على المجلس بجلسة الأربعاء غرة جمادى الأولى وتلى تقريرها بجلسة السبت ٤ جمادى الأولى فتوجه بعض النواب الى الحكومة ببعض الأسئلة كان أهمها السؤال الموجه حول جباية ضريبة السدس التى سبق أن قررتا الحكومة بالمجلس لرد صدع الميزانية سنة ١٨٦٨ بأثر رجعى ينسحب على سنة ١٨٦٧ لمدة أربع سنوات ولم يكن رد الوزير عن ذلك الا غامضا وتخلصا من السؤال اذ تبين أن ابقاءها كان لداعى الحاجة لذلك ، ثم السؤال الذى وجه للاستفسار عن عجز إيرادات الأقاليم وقد جاء الرد عليه كسابقة مبهما لنفس الغرض وكان ثمة سؤال ثالث يستفسر عن العجز البادى فى عوائد المعاصر فلما علله الوزير بامتناع بعض الأوربيين عن دفعها واجهه صاحب السؤال برأيه بوجوب العمل بمحو الاستثناءات حول هذه الضريبة .

(١) الوقائع رقم ٤٢٠

ولا كان الخديو قد سبق له أن أصدر أمرا عاليا من قبل لوزارة الداخلية بتاريخ ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٨٧ باعتماد قرار المجلس المخصوص الصادر بتاريخ ١٧ ربيع سنة ١٢٨٧ عن فرز درجات الأتبان العشورية بالمديريات وربط عشورها من سنة ١٢٨٧ فقد أصدر أمرا تكميلا لذلك بتشكيل اللجان الخاصة بالتنفيذ .

ونظرا لأن ذلك قد تم بصورة مخلة بالمساواة بين الملاك وكان يعوزه اندقة في التقدير فقد تقدم النائب « حسن عبد الرزاق » لوزير المالية بلوم لمسلك الحكومة في ذلك « لعدم الدقة في هذا القرار الذي كان يتأتى منه الراحة والانتفاع واستيلاء الميرى على حقوقه » . ولم يجد الوزير بدا من مشاركته هذا الأسف ولكنه برر ساحة الحكومة فتمس لها الأعذار لقبامها بذلك على وجه الاستعجال وقد كانت الحكومة بصدد اعداد قوائم لضرائب الأرضى وتحديدتها للتمهيد لصدور قانون المقابلة .

ثم ووفق بعد ذلك على الميزانية دون ما تعديل أو مناقشة تذكر بجلسة ١٣ جمادى الأولى .

كل هذه كانت أدلة ظهور روح استقلالية بين المجلس تتجلى في وضوح مميز عن الجلسات السابقة سببها عوامل نفسية كامة مكنتها الظروف القائمة من الظهور . وكان لها دلالتها .

ولقد مضى نشاط المجلس في هذا الدور عن استعداد وكان مضيه في اتساق مع اتجاه تركيا لمعارضة الترتيبات المالية ، يرمز الى صلته بالروحية بالنزاع التركى المصرى الذى أثار « طائفة كبسيرة من رجال الدين والباشوات والملاك » وكان عاملا ايجابيا لتعبئة الشعور لمعارضة الخديو في تصرفاته المالية والادارية .

موقف الخديو :

وقد كان نشاط هذا الدور مثار تعليق قنصل كشف عن مدى قلق الخديو فصورت لنا التقارير القنصلية الفرنسية والانجليزية مدى حقيقة هذا التطور التاريخى في حياة المجلس .

قابل القنصل البريطاني Limmoore نوبار ليوفى دولته بمجهرى
الأجداث في مصر إذا ذاك ، فحدثه نوبار عما شاهده من روح استقلالية
مشرقة بين المجلس في هذا الدور بشكل مميز عن سابقه كما بين له مدى
استياء الخديو من هذا الروح الذى أخذ في التعبير عن ذاته بوضوح بين
جناات المجلس (١) وقد أبلغ ذلك القنصل حكومته اذ ذاك بوصف تلك
الدورة ويوضح لها ما ينم عنه هذا الروح الجديد .

وكما راع ذلك اهتمام القنصل البريطاني ، أثار أيضا اهتمام القنصل
الفرنسى De Montomrand فكتب لدولته عن هذه الدورة يفصل ذلك
تفصيلا ، وقد زاد الموضوع ايضا عما كتبه سلفه ، فبين كيف حاول المجلس
الغاء ضريبة الفردة وكيف أصبح لصاحب الاقتراح شأن مرموق بين
مواطنيه ، ثم تحدث عن موقف الخديو ازاء ذلك فقال : بأنه قابل اتجاه
المجلس بالاذعان مضطرا ، استجابة لاتجاه الرأى العام كما قال ، ثم حدثنا
هذا القنصل عن نشاط المجلس حول شئون الرى فوصف اتجاهه في ذلك
بأنه كان يتبع من نبع الروح الأول الذى تجلى ابان النظر في الغاء ضريبة
الفردة ولشد دهشته من هذا الروح لم ير بدا من تعليله غير القول بأن
مصادره لا تتعدى بعض الدسائس في الداخل أو لنشاط أعوان الباب
العالى في مصر .

على أن الواقع لم يكن بالدقة كما ذهب اليه هذا القنصل في تحليل
هذا الروح ، فلم يكن مفتعلا بل بدا عن استعداد كانت تمتد أصوله الى
صميم الشعب وتذمر طبقة المجلس عموما من السياسة الضرائبية والسياسة
المالية عموما كما أسلفنا ، واذا كان ذلك الروح لم يستطع أن يرفع رأسه
من قبل فقد كان لموقف تركيا من الخديو — لطبيعة الدسائس التى تكاثرت
ضد الخديو ابان النزاع التركى المصرى — آثارها الكبرى في تقوية هذا
الروح ومساندته بما خلع عليه القوة .

تلك كانت بذور الحياة النياية الأولى التى بدت تنم عن معانى القلق
والخوف والتذمر بين النواب ، تلك المعانى التى ان تجلت من خلال المسائل

(١) التقارير القنصلية البريطانية

الذاتية الا أنهم كانوا يدركون من خلالها معنى الفكرة النيابية وكانت تلك تحمل بين جنباتها تطلعا نحو فرض الرقابة المالية على سياسة الحكومة .

وقد كان للمجلس بجانب ذلك نشاط انشائي محدود جرى حول استكمال دعم الادارة القضائية ، بتنظيم محاكم الاخطاء ، وقد جاء هذا النشاط ثمرة اقتراح أحد النواب عن شعور بما عليه من واجب النيابة نحو مواطنيه فما اشتكى الأهالي من قصور هذه المحاكم عن أداء واجبها حتى تقدم أحد النواب باقتراح يطلب زيادتها فلما أخطرت الحكومة بهذه الرغبة سرعان ما استحسنتها فاستجابت الى المجلس فقدمت اليه مشروعا درسه اذ ذاك المجلس المخصوص مع أربع من أعضاء المجلس فصدق عليه وصدرت به لائحة خاصة تضمنت قواعد التقاضى والقضاء .

ما كاد المجلس ينفذ من دوره الثانى سنة ١٨٧٢ حتى أقبل الخديو بغير طريق المجلس يدبر شئونه المالية ، فلم يعقده فى هذا العام اذ كان منشغلا بما كان يعتل فى ذهنه من قبل ولم يستطعه فى ظل المجلس بعد أن غدا ذلك أعجز من الاستناد اليه لمواجهة اسرافه واسعافه بالموارد المالية الكافية أو اصلاح الادارة المالية ولاسيما فى ظل القيود المالية التى فرضتها تركيا على الخديو بفرمان سنة ١٨٦٩ وقد شاء هذه المرة أن تكون أداة الاصلاح فنا اداريا جديدا يحاول به الافلات من القيود المالية التى فرضتها عليه تركيا بفرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ ويحقق أغراضه المالية .

كانت تركيا قد حرمت عليه الاستدانة بل وفرض الضرائب بمقتضى هذا الفرمان فلما أعيت اسماعيل الحيلة للحصول على المال وأصبح المجلس بالنسبة الى ذلك غير ذى موضوع لعجزه عن متابعته لم يجد بدا بفضل خبرة اسماعيل المفتش من محاولة الافلات من هذه القيود بنظام يعده فى شكله عن معنى الخروج عن الفرمان المذكور ويحقق فى جوهره علاج الوضع المالى على أساس تكليف الملاك دفع الضرائب مضاعفة عن سنوات دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة علاوة على الضريبة السنوية فى مقابل إعفائهم على الدوام من نصف المربوط على أطيانهم وهو مضمون ما يعرف بقانون المقابلة الذى صدر دون عرضه على المجلس .

وانشغل الخديو في هذا العام ١٨٧٢ بتنفيذ هذا الاصلاح الجديد فلم يدع المجلس للانعتاد حتى اذا ما استعاد اسماعيل حريته المالية بفرمان سنة ١٨٧٣ وحقه في عقد القروض وفرض الضرائب وشعر بحاجته للدعوة لمشروعه الجديد بين زعماء الملكية التي قام على اكتافها تمويل ذلك المشروع لم يجد بدا - بدافع حاجته لذلك - من دعوة المجلس في هذا العام في دورته الثالث ليبحث النواب على مساندته في اتجاهه الجديد .

افتتح الخديو المجلس بخطاب طويل حاول فيه كسب ثقة النواب اذ أبدى فيه استعداده للاهتمام بما كان يشكو منه النواب من اهمال شئون الرى في الوجه البحرى وتنفيذ قرارات المجلس التي كان قد اتخذها في صدر جلساته ، ثم عقب عليه وزيره اسماعيل المفتش عند عرض الميزانية بخطاب يحمل نفس المعنى وقد حاول معالجة الثقة المحطمة بين الحكومة والنواب كما حاولها الخديو ، كى يضمن تعاونهم على تنفيذ تمويل المشروع زعم المفتش في خطابه عن طريق المقارنات الرقمية من صادرات مصر ووارداتها في عهد اسماعيل وبين يظايرها في عهد سلفه سعيد . فميز عهد الأول بما أسماه بالزواج الكبير للبلاد ورغم أن ذلك المشروع قد جاء لونا جديدا للحملة على الملكية فلم يستطع أى نائب أن يرفع صوته بالمعارضة واذا كان لروح النيابى قد تجلى من قبل في صورة انبثاقات بقدر توفر ما خلغ عليه من القوة للتعبير ، فقد ارتد هذه المرة الى دور الهمود في ظل استرداد اسماعيل لحقوقه المالية وهيبته المسلوبة اثر تسوية النزاع التركى المصرى بفرمان سنة ١٨٧٣ ولكن ذلك الروح كان يتهاى للانتقال الى مرحلة أعلى في ظل امتداد اسرافه المالى وتطور المسألة المالية بآثارها السيئة بين الملاك والشعب وفى اضعاف مركز الخدوية .

انقض هذا الدور وانشغل الخديو عن المجلس بعد أن غدا في نظره غير ذى موضوع ، بتدبير المصادر المالية بالمد المالى السريع فبجانب علاج ذلك بقانون المقابلة لجا للقروض الأجنبية بعد أن أطلقت يده فيها حرة فعقد أكبر قروضه قيمة في هذا العام أجهز به على موارد البلاد التي انحدرت مالىتها بعده الى الهاوية المحتومة .

ولم يلجأ الى المجلس بعد ذلك الا بعد أن كان ذلك الانحدار المالى قد انتهى الى فرض المراقبة الأجنبية على مصر سنة ١٨٧٦ ضمانا لحقوق الدائنين فانتهى ذلك بشعوره. بالحاجة الى الملك لعلاج الموقف بعد أن عجز عجزا تاما عن الوفاء بالتزامات هذه الديون .

وكما تضخمت الديون الخارجية وتحطمت الثقة المالية فى حكومته حتى انتهت الى فرض هذه الوصاية على مالىته ، تضخمت الديون الداخلية حتى تمت معانى القلق والتذمر من أساليب الحكم المطلق والسياسة المالية على وجه الخصوص . وقد جاءت محاولة الخديو علاج أزمة الثقة ازاء الطرفين فى حكومته عاملا جديدا نمت روح المعارضة لحكمه انتقل فى ظلها الروح النيابى الذى بدت بذوره من قبل الى مرحلة أعلى .

تطور فى مجرى الحياة النيابية :

كان على الخديو دعما لمركزه فى الداخل والخارج أن يعالج الأزمتين ، كان الدائنون الأجانب يريدون أن يطمثوا على حقوقهم وهم اذ ينزعون الى ذلك لم تكن رغبتهم أن يحققوا ذلك فى ظل الحكم المطلق بغير أن يسيطروا نفوذهم على مصادر المال والادارة المالية .

وكان الدائنون المصريون والملوك المرهقون يريدون أيضا الاطمئنان على حقوقهم ومصائرهم بعد أن أشهرت الحكومة افلاسها سنة ١٨٧٦ فارتبط مصيرهم بمصيرها أمام الأجانب . وكان الخديو اذ ذاك بين هؤلاء فى مفترق الطرق يواجه مأزقا دقيقا .

ويشغل ذهنه موضوع معالجة هذه الثقة فى مالىته بتدبير مواردها والعمل على طمأنينة الجانبين على حقوقهما ولا سيما جانب الأجانب حتى لا يتزعزع مركزه السياسى بالتبعية .

كان من الطبيعى اذن أن يعالج أمور الجانبين على أساس احترام الحقوق حتى يستطيع رد الطمأنينة الى نفوسهم فيكسب جانبها معا .

ولما كان الخديو قديرا على اسكات شعبه وأعجز من أن يقف وحده أمام الدائنين الأجانب خوفا على مركزه فقد شاء البدء بتصنيفه موقفه من

هؤلاء أولاً ليعود بعد ذلك للجانب الآخر فلم يكن ينسى أن مصلحته هي ألا يغفل جانب المصريين في مثليهم النواب ولا سيما بعد أن لمس انبثاقات روح المقاومة لحكمه فيمضى في ذلك طويلاً بعد أن شعر بمزيد من الحاجة الى الاستناد اليهم في الوقوف في وجه الأجانب .

وبدأ الخديو فعلاً يسكن الأجانب من الاطمئنان على حقوقهم فأصدر مرسوماً في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ حاول به علاج الموقف المالي بتأجيل دفع الأقساط المستحقة على حكومته في أبريل ومايو ثلاثة أشهر لتتمكن الحكومة من سداد حقوقهم ولكن لم يكن الأمر هكذا يحتمل التأجيل إذ كان التأجيل معناه إعلاناً لعجز الخزانة عن الوفاء بالتزاماتها المالية فما أن أعلن ذلك الخديو حتى ساد الذعر بين المالىين الأجانب . فلما خشى الخديو على مركزه السياسى من سلطانهم طلب من وكلاء الدائنين في مصر وضع نظام خاص لضمان حقوقهم ، اذ ذاك وافق هؤلاء على ايجاد ادارة خاصة للدين تسمى صندوق الدين تكون مهمتها تسليم المبالغ المخصصة له وكانت تشمل معظم موارد الميزانية .

ثم أصدر الخديو مرسوماً بذلك في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ وقد مثل ذلك أول كسب للنفوذ الأجنبى في صراعه مع الخديو اذ كانت تلك أول هيئة رسمية للتدخل في شئون مصر وأول تحديد فعلى لسلطة الخديو وبالتالي لنشاط الخديو في توجيه المجلس توجيهها من أجل تدبير المال اذ أصبحت الحكومة بهذا المرسوم ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت لصندوق الدين بشكل ينقص من الإيرادات الا بعد موافقة أغلبية أعضاء صندوق الدين وكانوا من الأجانب كما لا يصح أن تعقد الحكومة أية قروض الا للحاجة الماسة وبعد موافقة هذه الهيئة .

ومضى الخديو في اذعان لارضاء الدائنين الأجانب مضطراً ، فأصدر في ٧ مايو مرسوماً آخر قضى بتحويل ديون الحكومة والديون السائرة ودين الدائرة السنوية الى دين موحد بلغ قدره ٩١ مليوناً من الجنيهات بفائدة ٧٪ على أن يسدد على ٦٥ سنة ثم خصص لسداد الدين الموحد وفوائده جميع ما خصص لموارده صندوق الدين كما قرر وقف قاتون المقابلة حتى

لا يؤثر في تنفيذه على موارد الضرائب فكان ذلك ضربة قوية للحكومة ولطمة أليمة لطبقة الملاك في وقت لم تكن الحكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذا القانون لهذه الفئة .

حاجة الخديو للاستناد الى المجلس وتغيير نظره نحوه :

وفي ظل اشتداد الأزمة المالية والتطور الجديد للمسألة المالية أخذ الخديو يدرك مدى حاجته الى الاستناد الى طبقة الملاك وتعاونهم لمعالجة الموقف ، ومن ثم أخذت نظره الى المجلس تغيير وقد كان لالغاء قانون المقابلة الإثر الكبير في التعجيل برسم الخطوط الايجابية لتحقيق هذا التعاون .

ولكن كيف يضمن اسماعيل ذلك التعاون وقد تحطمت الثقة في تصرفاته بين هذه الطبقة بل وبين الشعب ؟

لقد سبق لاسماعيل من قبل عندما احتاج لتعاون هذه الطبقة لمعاونته لتدبير المال أن مكنها من المضي معه في ثقة بتمثيلها في مجلس يلتف حوله فلم لا يفكر في ذلك في ظل هذه الظروف مرة ثانية فيزيدها قدرة وتمكينا من هذه الثقة بعد معالجتها لتتمكن بها من النهوض باعبائه المالية المتطورة وبالقدر الذى يتطلبه الموقف ؟ . فما أحوجه بهذه الثقة في محنته وما أحوج هؤلاء بالشعور بها بعد أن حطمتها الظروف المالية ونظام الخديوية المطلق هل كانوا أقل جدارة من الأجانب الذين حاول اسماعيل من قبل العمل على طمأننتهم واحترامه لحقوقهم بالمرسومين السابقين ؟ اذن ليس بدعا أن يمضى اسماعيل ليعالج هذه الثقة المحطمة ليقف الملاك بجانبه مرة ثانية في تعاونه لعلاج مشكلاته المالية المعقدة فيستجيب لمنطق الظروف ، ولكن كيف يزيد هذه الطبقة تمكنها من ثقتها فيه وقدرة على المضي ؟ وكيف كان ذلك الاتجاه وكيف اختتم اذ ذاك في ذهن اسماعيل معبرا عن تغيير نظره نحو المجلس حتى خلع على الحياة النيابية تطورا شمل شكل المجلس ثم نسي الروح النيابي الذى تجلى من قبل بذورا حتى عاد يشرق في انبثاقه أعلى ؟

كان مجرد قيام المجلس على نفس نظام الشورى القائم على مجرد الرجوع لاستشارة المجلس ان صح في رأى الخديو من قبل لكسب ثقة

النواب فانه لم يعد يصلح بعد أن فسدت سياسة الخديو المالية وأرهقت هؤلاء الملاك سبيلا لكسب هؤلاء النواب في جانبه في الأزمة الطارئة .

كان لا بد اذن من مزيد من التطور في روح الأداة التي مثلت علاقة الشعب بحاكمه وهى المجلس بشكل يجارى خطورة الأزمة . فكان لا بد من مشاركتهم معه في كليات هذه السياسة المالية بمزيد من الاحترام للرأى والعمل في اتجاه الروح النيابى الصاعد على الأقل بقدر ما كانت تسمح به الظروف ، بمنح النواب نوعا من الاستقلال الذاتى واكسابهم اختصاصات جديدة وغير ذلك .

كما أن الابقاء على حياة المجلس كما كانت في حدود اختصاصاته السابقة قد أصبح غير ذى موضوع بل وغير منسق وحاجة اسماعيل لأن يضطلع معه المجلس في علاج تبعات المسألة المالية الجديدة في مناقشة الديون ومسائل اليوم فكان لا بد اذن من التوسع في آفاقه ونشاطه واختصاصاته .

اذن كان من منطق الظروف المتطورة وأزمة الثقة التي زادها حدة تطور المسألة المالية ، وفي اتساق مع محاولة علاجها أن يعمل اسماعيل على الاعلاء من وظيفة المجلس الادارية الأولى بمنحه اختصاصات جديدة حول المشاكل التي أثارها المسألة المالية ، ثم ثقة جديدة قائمة على احترام الرأى والرغبات في نطاق معنى الاقرار التشريعى ليتمكن بهذا من جعل المجلس أداة جدية في علاج الموقف المتدهور لمواجهة النفوذ الأجنبى . وذلك كان موقف الخديو في تغيير نظره نحو المجلس في ظل التطور الأخير للمسألة المالية .

وفي ظل ذلك عاد الروح النيابى في صورة أعلى من انبثاقاته السابقة عندما وجد النواب المجال للتعبير عن اتجاهاتهم في جو جديد واختصاصات جديدة بعدما عادت الظروف ثانية تخلق من ضعف اسماعيل قوة لهم تمكنهم من التعبير .

فاذا كانت أهداف هذا الروح في جوهرها من قبل أن تستحوذ للمجلس كما تجلى بين الهيئتين السياسيتين السابقتين على كيان ذاتى الى حد ما في

تطوير لطبيعته الادارية فقد كان موقف الحكومة من سنتي ١٨٧٦ - ١٨٧٨ تقويما لهذا الروح ولقد بدأ ذلك يتضح منذ دعوة المجلس .

وعملت الحكومة على غير عاداتها بدعوة المجلس في دور غير عادي بعد أن أهملته سنين عديدة . بعد أن دفعتها الحاجة هكذا اليه وقد جثها على ذلك على وجه الخصوص مسألة الغاء قانون المقابلة الذي أخرج مركزها في موقعها من الملاك بل ومن الدائنين عموما .

ولما كان الغرم كله بالغاء هذا القانون سيقع على الحكومة اذ كان مدعاها لاضعاف امكانياتها في الوفاء بديونها واجبارها لرد حقوق الملاك من مموليه في وقت عجزت فيه عن الوفاء بحقوق الدائنين الأجانب ، فقد دعا الخديو المجلس في دور غير عادي ليدبر الموقف لأول مرة في حياته - في طنطا يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ لينقذ الحكومة مما أوقعها فيه النفوذ الأجنبي من مأزق دقيق - لم يرغب الخديو معالجته وحده - بل بطريقة الملاك المثلة في المجلس - حتى يستطيع أن يثنى الوصاية الأجنبية عن رغبتها في الاضرار بمصالح الحكومة والملاك في سبيل دعم مصالحها - واجتمع النواب وكان معنى وقف قانون المقابلة في نظرهم من الناحية النظرية - حرمان من ساهم في تمويله من امتياز القاضى بالاعفاء من نصف المربوط عليه من الضرائب دائما الا أنه لم يكن يضيرهم من ناحية الواقع أن يلغى اذا كانت الحكومة قادرة على دفع ما تسلمته منهم وهو مبلغ جسيم لا سيما وقد كانت غير جادة في تنفيذ قواعده هذا فضلا عن أنها كانت ماضية في تنفيذه بالاكراه كل يوم بل كان قيامه ارهاقا للملاك المعسر كما تجلى ذلك عندما استطاع المجلس التعبير عن مشاعره في غير قليل من الحرية فيما بعد (١) .

أما أن الحكومة كانت غير جادة بالقيام بالتزاماتها في هذا القانون فقد دل عليه ما سبق لها أن أصدرته من افادات مالية على الخزانة وما فرضته من ضرائب جديدة على الأطيان التي دفعت المقابلة مخالفة بذلك تعهداتها قبل اجتماع المجلس .

(١) جلسة الاربعاء - الوقائع رقم ٧٩٦ - ٢ فبراير ١٨٧٩

وكانت الحكومة عاجزة عن رد ما تسلمته منهم في ظل هذا القانون فيما لو أبطل العمل به ، الأمر الذي حدا اذ ذاك بأحد النواب وهو عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم (غربية) بدافع حب الاستطلاع لأن يطلب من الحكومة توضيح موقفها الغامض في هذا اذا ما كان ثمة نية في ذلك ، مينا استحالة رد هذه المبالغ الجسيمة ولما كانت الحكومة عاجزة اذ ذاك عن رد ما تسلمته من النواب من مال اذا ما ألغى قانون المقابلة فقد جاءت موافقة المجلس على قانون المقابلة موافقة اضطرارية بحكم الظروف عملا بأهون الأمرين حتى لا يضيع عليهم ما اكتسبوه من انصاف الحقوق وما دفعوه من مال اذا ما ألغى القانون والحكومة مفلسة .

الا أن ذلك قد دفع بهذا النائب لأن يستطرد بمزيد من التطلع ، فيطلب بعد ذلك من الحكومة في احراج وبغير التقاليد المتبعة مستأنسا برأى زملائه عرض الميزانية — ولم تكن قد عرضت عليه من سنتين — ليعرف الايراد والمنصرف عله يجد تبريرا لهذا العجز أو يطمئن لتصرفات الحكومة المالية في سداد الديون واستهلاكها فوافق المجلس وتألقت اللجنة التي واتته بالمعلومات اللازمة من وزارة المالية وقد جاء قراره عن الابقاء على المقابلة قرار مثل رغبة الجائنين وقد كشفت المداولات حوله عن مبلغ الروح التي دلت على وجودها من قبل وكانت لونا من التحرى والتطلع لنرض الرقابة على الحكومة .

وقد جاء اعتماد الخديو على قرار المجلس في تعديل مرسوم ٧ مايو ودعوته له من أجل ذلك في دور غير عادى ذا دلالة خاصة اذ مثل بداية حياة قائمة على الاشتراك الفعلى في الإدارة حول المسألة المالية وهو لون جديد من الاعتراف بوجوده .

حق آخر في اعتراف الخديو بالحق الماضى :

افتتح (١) الخديو دور المجلس العادى في ٢٣ نوفمبر بعد ذلك وجاء في خطاب افتتاحه اعترافه بهذا الحق ليزيدهم تيمكنا من الماضى معه وذكر بأز

(١) الوقائع رقم ٦٨٥ - ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٦

« أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص » بالمرسوم الصادر بتوجيه الديون في ٧ مايو من جهة ابطاله المقابلة ثم أنهى الى المجلس بأن تسوية الديون مع مضموى المراقبة الثنائية سيكون بالطريقة التى ستعرض على المجلس وأن هذه التسوية قد بنيت على قرار النواب الخاص بالمقابلة لموازنة الميزانية ثم أخذ الخديو يخلع على المجلس ذاتا جديدة في محاولته كسب النواب الى جانبه عندما قال : « وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه أمكن فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام أفكاركم » ولم ينس الخديو بجانب ذلك أن يطرق الموضوع الذى كان مثار تعليق الهيئة النيابية السابقة في دور انعقادها الثانى وهى الرى طالبا تعاونهم مع وزارة الأشغال فيما هو خاص بالوجه البحرى .

وبهذا اتضح معنى الأفق الجديد الذى تطورت اليه حالة المجلس في حقه في الاشتراك مع الحكومة في معالجة المسألة المالية ومشكلة الديون وطلب ما يتعلق بهما من ناظرى المالية والأشغال بل وكيف اضطر الخديو لأن يهيم المجلس لمزيد من التعبير عن ذاته كهيئة نيابية لا ادارية .

قرار المجلس بالابقاء على المقابلة وأثره في تسوية الديون :

استطاع الخديو بمؤازرة المجلس أن يعدل مرسوم ٧ مايو بمرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بأداء العمل بالمقابلة والابقاء على مصادر ايرادها لتتمكن الحكومة من سداد ديونها وقد جاءت تسوية الديون باعتراف الخديو نفسه « بناء على قرار النواب الخاص بالمقابلة » .

ولقد تضمنت هذه التسويات الجديدة بالاتفاق مع مندوبى الدائنين اخراج ديون الدائرة السنوية من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها ثم اخراج قروض سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ القصيرة الأجل من الدين الموحد أيضا واستهلاكها بمقتضى أحكام العقود الخاصة بكل منها على أن تسدد بواقع ٨٠٪ من ايرادات المقابلة — معنى ذلك الوفاء بهذه الديون في مواعيدها بعد أن كانت طويلة الأجل في مرسوم ٧ مايو .

ثم قسم الدين المصرى قسمين أحدهما سمي بالدين الممتاز ومقداره ١٧ مليونا من الجنيهات وقد صدر به سندات باسمه بفائدة ٥٪ على أن

تسدد في مدة ٦٥ سنة على أن يبدأ بأحد المبالغ اللازمة لسداد فوائد لها من إيرادات الدين العام وسمى الباقي بالدين الموحد وقد خفض الى ٥٩ مليوناً من الجنيهات ثم قصر ما حدد من إيرادات برسوم ٧ مايو لخدمة هذا الدين .

وهكذا يكون المجلس قد اشترك مع الحكومة في وضع قاعدة تسوية جانب كبير من ديونها للشعب . وقد أخذ شعوره بذاته ينمو بفضل ذلك حتى وقف أعضاؤه يطالبون الحكومة الحساب حول اهتمامها بدفع ديون الأجانب .

حق مراقبة تصرفات الحكومة المالية وتسوية الديون :

ولما كانت الحكومة بصدد العمل على دعم الثقة بينها وبين النواب فاستجابة لطلب المجلس ، عرضت عليه في هذا الدور تفاصيل الديون وتسويتها ولكنها اذ تعمل بالمبدأ السابق رأت أن تثير بعض المسائل التي تهمها ولكنها راعت انتباه النواب وتمنوا تحقيقها والحكومة تدافع بها عن ساحتها فتقدمت بجلسة (١) الثلاثاء ١٢ ذي القعدة ببيان مفصل عن الديون والإيرادات والمصروفات — وبرفقته بيان آخر عن مسألة الديون الأهلية ومسألة بيع الحكومة الغلال بغير الطرق المألوفة والمشروعة .

ولما اجتمع المجلس بعد ذلك يوم الخميس تلا تقريره عن الديون وقد دارت المناقشات بين مندوب الحكومة وبين الأعضاء وعليها طابع فرض الرقابة على الحكومة .

استحقاقات الموظفين والديون الأهلية :

وكانت هذه أولى الأمور التي راعت انتباه المجلس وتركز حولها نشاطه فهي المسألة التي تضمنت معنى اغفال حقوق الشعب على الحكومة التي عملت على إبعادها عن أن تدخل في التسوية العامة للديون الأخيرة وقد شملت هذه الحقوق ديونا خاصة بتجار ومقاولين ودوائر ومرتبات متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات في الجهادية والمعارف وغيرهما وكان

(١) الوقائع رقم ٦٨٧ — ١٨٧٧

المصريين » أما المطلوبات فهي أيضا الحقوق اللازم استيلاء أربابها عليها بصورة مستحسنة » ثم طالب هذا النائب الحكومة في النهاية ، في تأييد من زملائه ، أن تنجز ذلك كله وأن تعمل على أن يكون دفع تقسيط الديون في أوقات جنبى المحاصيل كى تنتهى المسألة على أحسن حال .

ولكن أين للحكومة بالمال لتستجيب لرغبات النواب . لقد استمعت لنقد النواب وهم يراقبون أعمالها ولكنها اذ تعجز مرغمة على عدم الاستجابة لذلك لافلاسها حتى عام ١٨٧٨ فقد استطاعت بهذا كله أن تبرىء ساحتها أمام المجلس كى يظل على ثقته بها عندما ألت تبعة العبث بحقوق الأهلىن على عاتق المراقبة الشائئة .

مسألة الغلال محاولة أخرى للدفاع عن الحكومة :

أما المسألة الثانية التى استرعت انتباه النواب أثناء عرض الديون فقد كانت مسألة بيع الغلال التى وجد بها عجز عند تسليمها للمشتريين وقد حدث ذلك من قبل فى عهد اسماعيل صديق قبل أن تتخلص منه الحكومة بالاغتيال فى نوفمبر من هذا العام .

وقد راعت انتباه أحد النواب التجار وهو محمود العطار فتساءل عن « كيفية الغلال السابق بيعها على غير وجود » وهل تم ذلك « بأوامر أم كيف (١) ؟ » فجاء ذلك منه سعيًا لتحديد مسؤولية الحكومة .

ولقد قام مندوب المالية (حافظ بك) يوضح للمجلس حقيقة هذا الموضوع فى دفاع عن الحكومة فاعترف أولاً بأنه قد حدث فعلاً أن بيع « مقدار مليون ومائتى ألف أردب وكسور الى مذكورين تجار وعند التسليم ما وجد هذا المقدار الذى يتبقى منه نحو ثلاثمائة وسبعين ألف أردب وكسور » ثم أضاف المندوب بأن الحكومة تعمل على تسوية هذه المسألة الا أنه يعود فيوضح النقطة الهامة التى دار دفاعه حولها وهى أن هذه الصفقة لم تتم « بأوامر بل بتصريحات ناظر المالية السابق » وكان المقصود به اسماعيل صديق .

(١) الوقائع رقم ٦٩٦ - ١١ فبراير سنة ١٨٧٧

ولما أجلت المسألة تابع المجلس مناقشتها في جلسة الأحد ٢٢ ذى الحجة فتساءل عبد السلام المويلحي طالبا من الحكومة الايضاح عن نقطة جديدة حول تصرف وزير المالية السابق المذكور في هذه الصفقة وهل جاء تصرفه على علم بوجود الغلال أو بناء على « مخابرة أجراءها بين مديريات الوجه القبلى » ولم يكن رد الحكومة الا ادانة لاسماعيل المفتش وتبرئة لساحتها بالطبع في مخالفة للواقع : فليس ثمة من ينكر أن هذا الوزير ما كان الا ليأتمر بأمر سيده الخديو بل كان أداته القوية والفعالة للحصول على المال بمثل هذه الطرق الملتوية التى حدث من أمثالها الكثير .

ولقد كانت جلسة الاثنين ١٨ من ذى الحجة بداية العودة بالمجلس سابق نشاطه الادارى في تنمية الثروة الزراعية والاهتمام بشئون الري ولكن في روح جديدة متمشية مع ما يحقق رغبة الطرفين .

اعانة الحرب ودلائها نحو المجلس :

وأعلنت الحرب التركية الروسية في هذا العام لأطماع أقليمية لروسيا في تركيا ، ورأت مصر عملا بالتزاماتها حيال تركيا أن تمددها بالمال والرجال ولكن في غير حماس كبير نظرا لأزمته الشديدة ولقد وجد الخديو نفسه في هذه الظروف ملزما أن يشترك معه المجلس في تدبر الأمر ليجنى ثمار ذلك ، في اعتماده عليه تعاونا في محنته كعلاج الموقف كسابق نهجه القريب في ذلك ، في نظر المسألة المالية وتسوية الديون . لذلك لجأ الخديو للمجلس يدعوه لتبدير المال لتركيا عن طريق فرض الضرائب في دور غير عادى وهكذا يربط الخديو كيانه المالى بمشيئة المجلس في ظل الرقابة الأجنبية ومن ثم مكنه بهذا الاعتماد الكبير عليه من مزاولة اختصاصاته في حيز معنى حق الاقرار التشريعى الذى بدونه لا تكون لقرارات الحكومة — التى لم يوافق عليها المجلس في العرف النيابى — صفة الشرعية التى أخذت الحكومة تستهدفها في ظل الرقابة الأجنبية .

ولقد جاء قرار المجلس في الاعانة الحربية بزيادة الضرائب على اختلاف أنواعها ١٠٪ الممارسة الثالثة لهذا المعنى الجديد الممنوح له حول

المسألة المالية والديون وبشكل كاد يسمو لمرتبة الحقوق في ظل احترامه للمجلس وتنفيذ قراراته واشتراكه معه في علاج المشاكل الطارئة .

وسرعان ما استجاب النواب الملاك عموما في حماس لتدبير هذه الاعانة أليست موجهة لخدمة أغراض الخلافة؟! وقد استمر العمل بها حتى بعد انتهاء الحرب لسداد الديون بعد استئذان المجلس .

على أن ذلك كله وإن لم يخرج بالمجلس عن طبيعته ونطاقه الإداري فقد نما فيه روحه النيابية المشرقة بين جنباته وخلع عليه لونا من صفاتها الحديثة فيما بدا من النواب من استعداد لممارسة الاختصاصات الجديدة في نزعة مستقلة وما انطوى عليه نشاطه من الميل لفرض الرقابة على الحكومة وتوجيهها وقد بدت حياة المجلس في هذه الفترة تتطور في موقعه من الحكومة من السلبية الى كثير من المعاني الايجابية ومن الانصياع الى معنى النقد المعبر عن البرم والقلق والتطلع نحو أفق جديد وهى وإن لم تمثل معنى الوعي السياسى فقد حملت بين جنباتها بذور حياة نيابية جديدة .

الفصل الرابع

طبيعة الوعي القومي السياسي

بدأت الحياة النيابية في جوهرها من قبل شعورا قوامه كره نظام الحكم وتذمرا من سياسته المالية البذائية الجائرة ينيق تعبيرا من خلال المسائل التي كان يحسها الملاك احساسا مباشرا مسيطرا وينمو في تعثر في اطار الولاء للخديوية . دون أن يمثل في ذاته وعيا سياسيا الا في غموض ، اذ كانت الفكرة النيابية تدرك لا شعوريا ومباشرة بالمعاناة من تبعات الخديوية المطلقة ، ولم يكن يربطها بمعنى النزعة النيابية الا اتجاهها الهادف في جوهره للحد من سلطة الخديوية لاسيما بعد تغلغل النفوذ الأجنبي .

ولقد ظهر هذا الشعور ينهل من نبعه الشعور القومي العام الذي أخذ ينمو في عهد اسماعيل يمتد بأصوله في أعماق الشعب ، ويرتكز على قاعدة روحية واحدة ، شعورا كان يعوزه المزيد من التقويم ليرقى لمستوى الوعي السياسي .

وكان ثمة الملاك الفلاحون الذين جمعهم شعور التذمر والبرم والتطلع للحد من السلطات الخديوية للتخلص من التحكم التركي والأجنبي ويحد عمقا بين الفلاحين الكادحين .

وكان ثمة المثقفون من العلماء والأدباء والصحفيين الذين كان لاسماعيل فضله في ابرازهم كنواة جديدة مثقفة . وقد بدأ في قلوبهم هذا اللون من الشعور البرم واستهدفوا في أعماقهم نفس الهدف ولحسن كان يعوز الفئة الأولى تقويم للجانب الادراكي والنفسي وكان يعوز الثانية تقويم للجانب النفسي واستشارة للجانب الادراكي لتكون من ذلك نزعة تنزل نظام الخديوية عند رايها .

وكان بجانب هؤلاء فئة أخرى وهى الجيش ، وهو وإن كان يشعر أكثر من غيره بطغيان الخديوية وتمكن التحكم التركى فقد كان يستهدف القضاء على حكم الخديوية المطلقة ليتخلص من ذلك ولكنه إذا كان ينقصه تقويم للجانب الإدراكى ، فقد كانت مكومات الجانب النفسى أعلى من سائر الطوائف لطبيعة تكوينه وترابطه ، فقد عمل مبكرا سنة ١٨٧٦ على تشكيل أول جمعية سرية للقضاء على حكم اسماعيل والتحكم التركى .

كان المجتمع المصرى اذن يسلكه محور واحد من الشعور الهادف للحد من سلطة الخديوية وإن اختلف مستواه من فئة الى أخرى ولكنه لم يكن يرقى لمستوى الشعور السياسى الا لما ضعفت مقومات الفردية الحديثة المادية والفكرية .

وكان الأمر فى حاجة — كى توفر هذه المقومات — الى مزيد من البناء الفكرى فى نظرة مثالية نحو الأمر باصلاح نفوس المثل العليا واصلاح العقول باتساع رقعة التعليم والاستنارة مع توفر مقومات التحرر المادى للفرد بما ينمى الشعور بالذات والولاء نحو الجماعة وينتهى بهذا السبيل لاختتمار الفكرة السياسية وظهور قوة الشعب ، ولقد بدأ ذلك يتوفر مع تجدد المجتمع المصرى ونمو الطبقة المثقفة وفى ظل دعوة جمال الدين الأفغانى التجديدية . فى نهاية عهد اسماعيل .

كانت الطبقة المثقفة أخص الطبقات التى تفتتح عنها المجتمع المصرى منذ مشرق فجر مصر الحديثة واذا يبدأ وجود نواتها بطريق غير مباشر منذ عهد محمد على لخدمة أغراضه ، فقد كان لاسماعيل أثره فى العمل على نموها واذكاء قرائنها .

فلقد أخذ التعليم يتطور تطورا شعبيا بعد أن كان من قبل ضيقا عسكريا ووجد بعض الأجانب والمصريين وعلى رأسهم على مبارك خير معاون على ذلك حتى انتشر بفضل التعليم وترقى وقد سائر ذلك حركة تقدم الطباعة والصحافة الأدبية .

عنيت مصر في عهده بمسألة التعليم (١) عناية تامة فزيد عدد المدارس التي أنشئت على الطراز الأوروبي من ١٨٥ مدرسة سنة ١٨٦٢ الى ٤٨١٧ مدرسة سنة ١٨٧٥ وفي هذه السنة ١٨٧٥ بلغ عدد الأساتذة ٦٠٤٨ وعدد الطلبة ١٤٠٩٧٧ فزاد عدد المدارس على عددها في السنة السالفة ١٠٧٢ مدرسة وعدد الأساتذة ١٦١٥ أستاذا وعدد الطلبة ٢٧٧٢٢ وقد تغير بالضرورة طراز التعليم غير أنه تحسن على وجه الاجمال تحسنا كبيرا وأصبح في بعض الحالات من طراز أوروبى راق جدا ولقد كتب القنصل الأمريكى يومئذ دليون مؤيدا ذلك .

واذا كان لمحمد على فضل البداية في تخريج طائفة من الأدباء والعلماء بمدارسه أو بعثاته لأوروبا لخدمة أغراضه فقد كان لمصر في عهد حفيده الفضل في اذكاء قرائحها وانتاجها حتى سايرت حركة التعليم وغدت طلابها بالمؤلفات وكان منهم الأدباء وعلماء الطب والهندسة والفلك .

كما كان في مصر صحافة أدبية استلزم وجودها التعبير عن شتى فروع النهضة العلمية والأدبية ، فاذا كانت الوقائع المصرية قد أعدت سجلا ولسانا للحكومة (٢) فقد كانت مجلة يعسوب الطب سجلا لنشاط مدرسة الطب ومجلة روضة المدارس (٣) مظهرا من النشاط الثقافى للتعليم وكذلك كانت مجلة وادى النيل ، ولو أنها كسابقتها كانت لسانا للحكومة تعبر عن أهداف الخديو الذى كان يعينها بسخاء .

وفي رحاب هذه الصحف تخرج لقيف من الصحفيين كانوا فيما بعد من خيرة دعاة الحركة النيابية . وقد عاونت على تثقيف العقول وتهيئة الأفكار .

كما كان فن الطباعة متقدما فكان ثمة مطبعة بولاق ومطبعة المعارف وأركان حرب الجيش وهى ملك الحكومة كما كان بجانبها مطابع أهلية كمطبعة وادى النيل والمطبعة الوطنية بالاسكندرية كما كان ثمة جمعية

Mâ Coam : Egypt as it is p. 392.

(١) ص ٣٩٢

(٢) محفوظات عابدين وثيقة رقم ٦٤ دفتر رقم ١١٨١ أوامر المالية ٣ رجب ١٢٨٢

(٣) أنشأها على مبلوك سنة ١٨٧٠ - صحيفة ديوان المدارس .

وللمدين مجده . فلما جرب الغرس في غير مصر - ولم ينبت ألقى بعصاه فيها وألقى بغرسه في أرضها الطيبة فتعهده بالعاية وقد وجد فيها صالحته المنشودة التي أغرته على تنفيذ برنامجه في الفكر والسياسة .

وكان في مصر مدرسة حافلة ذات نشاط تعليمي مزدوج بدأها بدروس علمية منظمة كان يلقيها في بيته في خان الخليلي ودروس عملية كان يلقيها بين زواره سواء في بيته أو في بيوتهم ، وفي كل مكان يحل بينهم وكان يحاضر على بعض علماء الأزهر وطائفة من مجاوري الأزهر أمثال الشيخ عبد الكريم سلمان و ابراهيم اللقاني ومحمد عبده وسعد زغلول و ابراهيم الهللاوي وكان يقرأ عليهم كثيرا في المنطق والتصوف والفلسفة فيسمو بهم من قيود الجمل الى ما وراءها .

وبجانب ذلك كانت مدرسته غير النظامية التي كان يختلف إليها زواره في بيته وبخاصة المثقفون والمفكرون عند اجتماعه بهم في شتى المناسبات فيدرس لهم الأدب ، وكان يحضر هذه الظروف عبد السلام المويلحي عضو مجلس شورى النواب وأخوه ابراهيم المويلحي ومحمود سامي البارودي وكان يحضر من الشباب ابراهيم اللقاني ومحمد عبده وسعد زغلول وأديب اسحق وسليم نقاش وعلى مظهر ممن حملوا دعوته السياسية فيما بعد وكان السيد ينحو نحوا جديدا في أهداف الأدب ليقوم على خدمة الشعب .

وكان له بجانب ذلك نشاط آخر من مدرسته الشعبية تركز فيما كان يشيره هنا وهناك من الأحاديث الممتعة المليئة بالحكمة . وكان يقطع بياض نهاره في منزله ، بخان الخليلي حتى اذا ما جن الليل خرج يتوكأ على عصاه فيجلس على مقهى قبالة حديقة الأزبكية ولا يلبث الشيخ أن يجلس حتى يلتفت حوله هيئة كبيرة من مريديه كان منهم الطبيب والشاعر والناشر والمهندس فيأخذ في توجيههم وارشادهم .

كان يدعو للتفكير ليفهم الناس أن الاصلاح ليس بدعة ولكنه سنة التطور كان يريد من تلاميذه أن يتحرروا من الجمود الى الأبحاث الحرة وكان يريد من دروسه العامة أن يطلق العقول من عقالها لتفهم حقوقها الطبيعية ويستثيرها بأشعارها بالظلم الواقع عليها .

فلسفته السياسية

أراد من المصريين أن يخرجوا من نظام التفكير الضيق الى النطاق الواسع ويحرر عقولهم . فدعاهم لأن ينظموا أمور دنياهم كما تقضى بذلك روح الدين اجتماعيا وسياسيا ، على ضوء الأحداث الجارية وكان في مصر فريقان أحدهما يعلم الشريعة ولا يعلم الدنيا ويطبق أحكام الدين دون اجتهاد يناسب العصر وقد كان هؤلاء رجال الدين بين معيهم الكبير الأزهر الشريف الذي لم يكن التعليم فيه الا فلسفة لفظية تعلم القدرة على الجدل اللفظي بين الحواشي والشروح لا تدرس على أساس البحث والاستقصاء ولكنها تلقن عن السلف ، وفريق ثان كان لا يعرف من نظريات الدين الا لما وما هم رجال السياسة والحكام وكانوا يطبقون قواعد السياسة والحكم ويمضون فيها دون مراعاة لمبادئ الدين والانسانية أو السياسة التي أوضحتها مبادئه ، وقد أخذ الأفغانى يجلو هذه الأفكار ويدفعها للتطور فيطلب من الأولى معرفة السياسة على هدى الدين ومن الثانية معرفة الدين لتستقيم أمور السياسة ، فلا شك أن التمسك بالدين لا يمنع النظر في شؤون الدنيا والأخذ بأسباب التقدم ، وكان الدين عنده قادرا على ملاءمة الظروف ، فاذا كانت الحكمة ضالة المؤمن فليأخذها حيثما وجدها من القديم أو الجديد من مصر أو من أوروبا فالحق لا يعرف بالناس ، ولكن بالحق يعرف الناس .

وكانت فلسفته السياسية من وحي الحكمة الاسلامية ، فالسياسة عنده يجب أن تمضى وقواعد العدل والمساواة وقد أمر بهما الاسلام الذى لم يفرق بين الناس الا بالفضيلة كما أمر بالحرية .

ومن الحرية أيضا الحرية السياسية وهى المشاركة فى نظام الحكم والمداخلة فى اختيار الأصلح له والعدل والحرية ركنا الدولة المستنيرة تزدهر بهما وتتردى بدونهما ، أما الشعب فلا يستطيع أن يستقر فى عدل وحرية ومساواة الا فى ظل الحاكم الصالح العادل الذى لا يتحيز لغير الحكمة الاسلامية .

وثمة فرق بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب وبين ما للشعب

من حق العدالة عليها وتقضى الحكمة أن يكون هذا بذلك ، فمن يسيئون السيرة في حكمهم ويعتدون على حقوق الشعب الطبيعية واجب على الشعب تقويمهم أو تغييرهم كما تقضى بذلك الحكمة الإسلامية وليس أولو الأمر إلا الصالحون .

ولا يضمن العدل والحرية بتغيير الحاكم فقط وهذا صحيح كما حاولت مصر عند تولي محمد علي ، فقد يكون بعض الملوك أو الحكام ممن يحسنون التصرف ، إلا أن بقاء ذلك موقوف لوقته ولا ضمان لذلك في رأى الأفغانى إلا بالأخذ بنظام الشورى وليست الشورى الإسلامية إلا مبدأ نظم فأحسن صياغته في العصر الحديث فكان النظام البرلمانى . كانت فلسفته السياسية من وحى الحكمة الإسلامية الخالدة التى لا يرى سبيلا لتحقيقها إلا أن يشارك الشعب حاكمه في كليات السياسة ومسئولية الوزارة بنواب منتخبين عنهم .

ولقد كانت دعوة الأفغانى دعوة اصلاح اجتماعى وسياسى وتحرر فكرى فقد كانت العقيدة تخرج نواحى هذا الاصلاح .

كان الأفغانى لا يسأم من الكلام فيما ينير العقل أو يظهر العقيدة أو يذهب بالنفس الى معانى الأمور أو يستلفت الفكر الى النظر فى الشئون العامة فيما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه الى أحيائهم (١) وبهذا الأسلوب أخذت دعوة الأفغانى فى الانتشار دعوة تجديدية ، فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة من أطراف متعددة من البلاد وخصوصا فى القاهرة .

وبقدر ما قاوم العلماء والمحافظةون آراءه الدينية بقدر ما وجدت دعوته السياسية المتطرفة رضاء وحامسا بين شباب الوطنيين الطامعين فى العمل على تحقيق الحرية السياسية عندما وجدوا فى ذلك استكمالاً لوجودهم فى استكمال وجود الجماعة السياسى .

(١) السيد محمد رشيد رضا : الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ص ٢٨

ولما كان فرض الوصاية الأجنبية على شئون البلاد وتدخل الأجانب بنفوذهم أمرا مناف لتعاليم الأفغانى ومبادئه السياسية فقد أثار ذلك نفسه بالقلق على مصير مصر والعالم الاسلامى مما جعله يهتم بهذا الجانب السياسى لدعوته ويركز نشاطه حوله فتمى ذلك من رغبته فى الدعوة لقيام الفكرة النيابية الحديثة سعيا لاقامة حكم قوى يتساند على رغبات الشعب الحقيقية وكان طبيعيا أن يجيء نشاطه السياسى وتفكيره فى نظام الحكم النيابى عقب فرض الوصاية الأجنبية على البلاد وتهديدها والعالم الاسلامى الذى تجلى بصورة واضحة خلال الحرب التركية الروسية بالنفوذ الغربى وهو الرجل الذى بلغت به الكراهية للاعتداء الأوروبى على الشرق ان كان يجوز خلع أمراء المسلمين الذين يخونون أمانة شعوبهم ويمكنون الاستعمار منها (١) .

وباعلان الحرب التركية الروسية سنة ١٨٧٧ ، لمطامع اقليمية لروسيا على حساب تركيا ، تجلى بوضوح مدى قلق المصريين على مصير بلادهم وكرههم للنفوذ الأجنبى والحكم المطلق بقوة دلت على سابق كمونها بين المصريين من قبل ، كما تهيأت السبل للدعوة السياسية الجديدة التى أخذت فى ظلها يقظة المصريين فى الاتساع .

وكان لهذه الحرب حقا ، أثرها البعيد المدى على اليقظة الفكرية التى كان يسميها الأفغانى فلقد وجد الناس من أنفسهم لذة فى الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا فتطلعوا الى ما يرد من أخبار الحرب وقد سهلت كثرة الأجانب فى هذه البلاد ورود الجرائد الأوروبية الى طلابها من الأوروبيين ومهدت مخالطتهم للعامة والخاصة الطريق للعلم بنا فيها « وسرى هذا الى بعض الجرائد العربية التى كانت لا تزال الى هذا العهد قاصرة على ما لا يهم فانطلقت فى اطراء الحوادث فوجد الناس الناقم على تلك الجرائد والناصر لها وحدث بين الناس نوع من الجدل لم يكن متوقعا من قبل (٢) » ولقد نشأ عن هذه الحرب أن استحدثت صحفا لنشر أخبارها ونشطت الصحف

(١) محمد الخرومى : خاطرات جمال الدين الافغانى ص ٩٢ .

(٢) السيد محمد رشيد رضا : الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ص ٣٨

القديمة والحديثة في رواية الأخبار والتعليق عليها ومباراة بعضها البعض في نشر الأخبار وقامت الصحف الحديثة تناوىء القديمة المشرب فأخذت صحف الرأى في الظهور . واندفعت الرغبات الى الاشتراك فيها الى حد لا يمكن منعه وفرض سلطان الوقت على سلطان الارادة القاهرة .

ولم يكن ما ينشر في الجرائد محصورا في حوادث الحرب بل اجترأ الكثير منها على نشر ما كان قد بدا في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية .. بل نشرت أحوال الأمم الأخرى السياسية والاجتماعية والمالية في بحوث مقارنة بأحوال مصر .

أوجدت هذه الحرب اهتماما بانبائها فمهدت لحركة صدور الصحف وضاعفت من الاهتمام بمصير البلاد ومصالحها لارتباطها بمصير تركيا

ولم يكن قلق المصريين واهتمامهم بهذه الحرب ناجما عن شعور ديني بحث ، وميل نحو الخلافة المتهالكة بل كان اهتماما سياسيا ودينيا فهزيمة تركيا كان معناها وقوع مصر في قبضة الاستعمار الغربى ولاسيما انجلترا الطامعة في وادى النيل ، ولقد أوضح ذلك صمويل بيكر في مقال له عن هذه الحرب في جريدة التيمز بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ فقال :

« لقد تبين لجميع من كان لهم المام بالقراءة أن مصر أعلنت مصلحة بريطانيا وحددت صفتها أثناء الحرب في الوقت نفسه اكتفت انجلترا بمظاهرة بحرية تافهة بدلا من تقديم معونة حقيقية لتركيا وفي نهاية الحرب اجتاز سبعة آلاف هندي قنال السويس واحتلت انجلترا قبرص على حين غفلة ، وقد فهم قراء الصحف الانجليزية من المصريين ، من الجدل العنيف الذى حدث وقتئذ حول أهمية هذه المنطقة الجديدة ، أن قبرص تسيطر على مصر وتجعل انجلترا المسيطر المطلق على قنال السويس . هذه حقائق لا ريب فيها نشرتها الصحف العربية واعتقدها المصريون الذين لم يغرب عن فطنتهم أن الامبراطورية الهندية الحالية قامت على مصرف مالى » وبهذا استطاع هذا الرجل أن يترجم عن مشاعر المصريين التى عبرت عنها صحافة هذه الأيام كما سيجىء فيما بعد .

وهكذا أحدثت هذه الحرب يقظة فكرية ، وضاعفت من اهتمام الأفغانى السياسى بمصر ، فبدأ خطواته الفعلية لنشر دعوته لمكافحة الطغيان الداخلى والخارجى عن طريق الصحافة ومن ثم ظهرت الصحافة السياسية تباعا ينشر بين الشعب بها أفكاره التحررية ويجلو بها الروح الثائرة الكامنة بين المصريين ، وبين هذا القلق العام كانت بداية ظهور الفكرة النيابية الجديدة منذ سنة ١٨٧٧ .

الصحافة السياسية :

وبايعاء من الأفغانى توالى ظهور هذه الصحف فأنشأ يعقوب بن صنوع مجلة أبو نضارة فى هذا العام بالاشتراك مع محمد عبده لانتقاد أعمال اسماعيل والحملة على عهده ، فظهرت باللغة العربية الدارجة على طريقة الحوار بين جميع طبقات مصر وذاع صيتها فلما لم يحتمل الخديو حملاتها للاذعة الثورية الساخرة ألغاهها بعد العدد الحادى عشر ونفى محررها خارج البلاد .

ولما جاء أديب اسحق للاسكندرية ١٨٧٦ بقصد تمثيل الروايات تحت رئاسة سليم نقاش ، وقضت الظروف الغاء التمثيل رحل الى القاهرة وتعرف بجمال الدين بل تصادقا فما جاء عام ١٨٧٧ حتى ساعده على اصدار جريدة مصر يحرق فيها جمال الدين وتلاميذه ومن ثم وفق بين أديب اسحق وسليم نقاش وأوعز اليهما بالرحيل الى الاسكندرية بعد أن مكنهما من نيل امتياز آخر لصحيفة يومية سميت جريدة التجارة فصدرتا الصحيفتان بالاسكندرية وظل أديب بمصر حتى تفاه رياض سنة ١٨٧٩ لشدة معارضته للحكومة . وكان كاتباً حراً يجيد العربية والتركية والفرنسية شعلة ملتهبة كاستاذة جمال الدين .

وقد صدرت جريدة مصر فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٧ فتحدثت عن الخراب واهتمت فى عطف على السلطان فى العدد الثالث منها كما عبرت فى العدد ١٨ عن شعور الألم للفشل الذى حاق بجنود السلطان وكانت مشاعر كاتبها ممزوجة باهتمام بمصير مصر وتركيا .

وكان من آثار هذه الحرب مجلة الوطن التي صدرت في هذا العام قسوتوجى حملاتها ونشاطها من أفكار مدرسة الأفغانى تملأ صفحاتها بأبناء الحرب وكانت أعدادها فيما بين سنتى ١٨٧٧ وأوائل سنة ١٨٧٨ خاصة العدد ١٦ حافلة بذلك حتى أصبحت سجلا لهذه الحرب فى أدوارها ومباهداتها .

ولم ترد الأهرام التى صدرت فى عام ١٨٧٥ تعنى بتافه الأنباء ، أن تكون فى عام ١٨٧٧ أقل حرية وقوة من سائر الصحف سواء فى التعبير عن موجة القلق العام أو عن مبادئ الأفغانى بل سرت إليها عدوى التحرير وقد كانت معرضا لكتابات الأحرار أمثال محمد عبده فانتهزت هذه الحرية النسبية التى أباحتها الحكومة للصحافة وأخذت تندد بآثار الحرب على مصر فى هذا العام وتحمل على الظلم والظالمين وآثار حكم الفرد المطلق فكان ذلك منها حملة على نظام الحكم القائم تحت ستار الاهتمام بشئون الحرب فأندرتها الحكومة .

ولم تحاول حكومة الخديو عرقلة هذه النهضة الصحفية الطارئة خصوصا فيما يتعلق بتركيا وسير الحرب ولم يكن الخديو متحمسا تمام التحمس لاشتراك مصر فيها بحكم التزاماتها أمام السلطان عندما طلب ذلك منه لارتباطها برعاية الدين العام ، ولم يكن الخديو ينظر نظرة عطف وتقدير لتركيا ، فقد كان عهد النزاع بينهما قريبا هذا فضلا عن أن مسلك هذه الصحف السليم للدفاع عن شئون مصر الدولية قد حث الحكومة لأن تقف منها موقف التأييد السلبى فقد كان نتيجة هذه الحرب عقد صلح سان استفانو ومؤتمر برلين وضياع حقوق مصر والاشراف عليها فى النهاية بين انجلترا وفرنسا ، بل طالبت روسيا برهن خراج مصر لتسدد منه تركيا غرامة الحرب بعد هزيمتها ، وكان لذلك أثره فى حملة جريدة الوطن على انجلترا لنياتها السيئة نحو مصر والتى كشفت عنها دعوة صحافتها خلال الحرب لاحتلالها مصر وبهذا دلت على طابع اهتمام المصريين بهذه الحرب المميز باللون السياسى كما جاء من قبل عن صمويل بيكر وهكذا مضت الصحافة السياسية تعبر عن الاتجاهات الجديدة . ولقد تابع الأفغانى

نشاطه السياسى التجددى فتوسط لأحد تلاميذه لاصدار مرآة الشرق سنة ١٨٧٨ فنزلت فى هذا الميدان تنفج بأقلام محمد عبده والشيخ على يوسف وابراهيم اللقانى .

وهكذا بدأ الوعى السياسى فى الظهور بحملة شاملة على الظلم والظالمين ونظام الحكم المطلق والدعوة للفكرة النيابية اضطلعت بها جرائد الأهرام والوطن ومصر والتجارة ومرآة الشرق بطرق مباشرة وغير مباشرة كما تجلى فيما بدا بين الشعب من قلق عام سببه الأحداث الجارية التى كانت من العوامل القوية التى استمدت منها الفكرة النيابية الحديثة قوتها ولم يرد الأفغانى أن يكون أسلوبه فى دعوته الجديدة نظريا بالأحداث والصحافة بعد ذلك بل أخذ ينغمس فى الحياة الواقعية ليتمكن من تنفيذها ويدفع يديه روح اليقظة السياسية التى أخذت تدب فى جسم الأمة فوسع دائرة نشاطه سنة ١٨٧٨ فزاد مركزه اذ أخذ يقترب من العامة ويقرب العامة منه ويدخل فى صميم الشعب ويحاول أن يشعره بما عليه من ظلم ليستشيره . كأن يحدث الناس عن تاريخهم وكيف تناوبت الشعب أيدي المستعمرين الرعاة والرومان والفرس والغرب وغيرهم وهم صامتون ثم يناشدهم أن يعيشوا أحرارا وكان يلهب النفوس بالتقريع ثم يدخل عليها الأمل بعد ذلك .

وانقلب الرجل الى معلم أمة من معلم أفراد وجماعة ، الا أنه فى هذا العام الذى زاد فيه النفوذ الأجنبى تغلغلا فى البلاد لم يكتف بهذا بل أراد أن ييسط نفوذه على الحكومة والوزارات فبدأ فى الانضمام الى الماسونية . انضم للمحفل الاسكتلندى عله يستطيع به أن يبلغ رسالته الى المصريين ولكنه وجد بيئته تمج السياسة فأعرض عنها غاضبا ثائرا ثم أنشأ محفلا تابعا للشرق الفرنسى فانضم اليه عدد كبير من علية الناس كان منهم من الصحفيين : ابراهيم اللقانى وأديب اسحق وسليم نقاش ثم كان زعيم مجلس شورى النواب عبدالسلام المويلحى وبعض ضباط الجيش وغيرهم حتى بلغ عددهم فيما بعد ٣٠٠ عضوا وقد نظمه شعبا لشتى الأعمال فكان ثمة شعبة للمالية وأخرى للحقانية وثالثة للجهادية ورابعة للأشغال العامة

وبهذا صار لكل وزارة وإدارة شعبة تتوفر على إدارة شئونها وتلم بجوانب النشاط فيها وتتصل بالوزير المختص لتبلغه توجيهاتها ورغباتها بحسرية وكان من نشاط شعبة الجهادية أن قامت تنصح وزيرها للنظر بعين العدل الى الضباط المصريين في السودان باستبدالهم بغيرهم من الشراكسة المقيمين في مصر بعد انتهاء مدتهم كما قامت شعب المالية والحقانية والأشغال وقد كانت مليئة بالموظفين الأجانب المميزين على غيرهم من المصريين بنصح الوزير ليراعى «إحقاق الحق وعمل العدل والانصاف على مستخدميهم من الوطنيين» وهكذا استطاع الأفغانى أن يوسع دائرة نفوذه ونشاطه ومن السيطرة على عقول تلاميذه الى السيطرة على عقول مستمعى مجلسه الى السيطرة على الوزارات في محفله الماسونى ومن كتب الفلسفة الى دراسة شئون مصر الاجتماعية والسياسية الى توجيه الصحافة ومريديه لاشاعة الفكرة النيابية الجديدة الى أن وضع يده على زمام الأمور في مصر وصار محط آمالها وهو اذ يفيد مصر والعالم الاسلامى ببعث أمة يترجم عن طبيعته التى لا تقنع حتى تتزعم .

عامل مساعد :

وكان ثمة عامل ساعد دعوة الأفغانى وهى الفكرة النيابية للاختصار والانتشار فاذا كانت الكوارث المالية قد طرقت جوانب الأمة وتركت أثرها في النفوس تدمرا وقلقا زاد بفرض المراقبة الأجنبية فتجلى خلال الحرب الروسية التركية فتجرك بذلك الأفغانى للعمل من أجل فكرته في الوقت المناسب بمعارضة نظام الحكم .

فقد زادت الفكرة النيابية الجديدة اختمارا في النفوس عندما انتهت هذه المراقبة بتجريد الخديو من سلطاته بقيام النظام الوزارى في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ واضطلاع الأجانب بحكم البلاد فلقد كان لهذا العمل الذى لم يألوه المصريون من قبل في لون الوزارة وطبيعتها ، أثره في زيادة الالتفاف حول الأفغانى لاقامة حكم نيابى كما أسقط هيبة الخديو وحكمه المطلق في أعين المصريين حتى لم يعد له القدر الأول من القداسة اذ صار ثمة قوة تعلو سلطتها سيد البلاد بجانب ما كان ممثلا من السلطان

الأجنبي في المحاكم المختلطة ، فسمى ذلك من روح المعارضة في البلاد التي كان يغذيها البؤس السائد وما نجم عن انخفاض النيل سنة ١٨٧٧ وفيضانه سنة ١٨٧٨ من خسارة .

ولقد عملت هذه الفترة الجديدة وعاونت الأفغانى وحركته على الازدراء بحكم اسماعيل المطلق وكرهيته فقد نشرت مخازى حكمه ودفعت الناس للشكوى بفضل نشاط لجنة التحقيق في ذلك وقد أخذ الأفغانى يعلن في صحافته ومجالسه ومحفله فساد نظام الحكم المطلق وبهذا أخذ الناس يتجراؤون ولا يهابون الشكوى .

هكذا وجد الأفغانى الفرصة في مصر لتحقيق غايته السياسية «انهاض دولة اسلامية من ضعفها بتنبيهها للقيام على شئوننا حتى تلحق الأمة بالأمم الراقية والدولة بالدول القوية وتحرير العقول من قيود الأوهام وتوحيد وجهة الشرقيين فيعود لهم مجدهم وكان معنى الحكم النيابى عنده في مصر هو الاشتراك الأهلى بالحكم الدستورى الصحيح .

ولقد كان لقيام النظام الوزارى أثر كبير في تشجيع القائمين للمضى بالأفكار الجديدة ، اذ حقق في ذاته دعامة كبرى من مبادئ النظام النيابى فبدأت الأنظار تتجه الى مجلس شورى النواب تدفع نظامه للتطور ليحقق الفقرة الأخيرة من التطور النيابى وهى العمل على تمثيل الأمة في حكم البلاد بتوسيع مبدأ الانتخاب وقرار حقه التشريعى ومسئولية الوزراء .

الدعوة ووزارة نوبار :

ولقد زادت هذه الدعوة السياسية نموا بعد تشكيل الوزارة المختلطة برئاسة نوبار وعضوية ريفرز ويلسن للمالية وديبلنير للأشغال تستهدف العمل وفقا لخطة اقرار حقوق الدائنين فقد ظهرت الصحافة وشجعته على الزاياة بحكم اسماعيل فاكتسبت الدعوة صديقا وانطلقت الصحافة تتناول مساوىء العهد الماضى بالنقد في طمأنينة فيما قرره ذلك من ضرائب جائرة فتحمل عليه جريدة الوطن وتناشد وزير المالية أن يقضى على الفساد الذى حل بمصر وتحمل على سلوك الخديو وتحمله مسئولية التصديق

المالى وتقول انه بينما كانت خزانة الدولة خالية الوفاض زادت عقارات الدائرة وبلغت مليون فدان .

وقامت الأهرام والتجارة للدفاع عن حقوق المصريين والحملة على الرجعيين ، وحملت جريدة الوطن على مدير السكك الحديدية الانجليزية وعلى الحكم المطلق والوزارة الأجنبية وراست حكومة الوزارة نفسها على منحها هذه الحرية فتشجعت بعض الهيئات فى اذاعة فضائح هذا العهد ، كان منها مذكرة تجار الاسكندرية الأجانب التى أرسلوها لقناصل الدول يكشفون فيها عن سيئات اسماعيل المالية .

وكانت الصحافة تكتب عن فهم لا مجرد تأييد لهذه الوزارة فلما خرجت عن جادة الصواب حملت عليها الوطن فتوجهت بنقد لاذع لوزير المالية والأشغال لمحاولتهما تعيين موظفين أجانب فى وزارتهما دون الاستفادة من مواهب المثقفين وقد عدت جريدة التجارة ذلك منهما بربرية أوروبية .

وكان بجانب هذه الحملات على نظام الحكم المطلق وسياسة الوزارة الشاذة مقالات عن النظم النيابية الحديثة وأهميتها لمصر وعن مسئولية الوزارة والمطالبة بإيجاد مجلس نيابى تسأل أمامه ثم كان ثمة دعوة أخرى لفهم معنى البرلمان موجهة لنواب مجلس شورى النواب والعمل على استيفاء حقوقهم .

ونشطت الدعوة وأخذت تشيع فى الأوساط المصرية اتجاهها سياسيا جديدا يدور حول اقرار نظام الحكم النيابى لمصر ليحقق طمأنينة المصريين وهو أصلح أشكال الحكم التى رآها الأفغانى لمصر وللدول العالم الاسلامى .

أما تغيير شكل الحكم المطلق بالشكل النيابى الشورى فقد كان أيسر مطلباً وأقرب منالاً فى رأيه اذ يكفى منه أحيانا الارشاد لعاهل البلاد ونصح من عقلاء أمتة باشتراكها معه بنواب يمثلونها فتزداد الرابطة بين الطرفين .

ومن المحفل الماسونى استطاع الأفغانى أن يوجه دعوته ويحقق فكرته
فى ظل الصراع بين الخديو والنفوذ الأجنبى .

وفى ظل دعوة الأفغانى التجديدية السياسية غرست أصول الوعى
السياسى فى صميم المجتمع المصرى، وأخذ الروح القومى عموما يتجدد
ويختمر بين المثقفين ويتنقل إلى غيرهم فى اطار الفكرة الإسلامية التجديدية
وقد كان لذلك آثاره فى تغذية الاتجاه النيابى الذى تجلى من قبل ومزجه
بالطابع السياسى القائم على لون جديد من الوعى السياسى وان لم يبلغ
بعد مستوى العمق الأمر الذى نقله الى مرحلة أعلى مثلت طلائع الفجر
الجديد .

الفصل الخامس

طلائع الحياة النيابية ودستور سنة ١٨٧٩

نشأت الحياة النيابية من قبل في جوهرها شعورا تجلى تعبيراً في شكل انبثاقات بقدر انعكاسات فساد نظام الحكم والأزمة المالية وتأثير ذلك على كيان البلاد ولاسيما طبقة الملاك وكان يعبر عن ذاته بمقدار تأثير هذه الأزمة غير المباشرة على الخديوية ولاسيما بعد تطورها بما مكن النواب من التعبير عن مشاعرهم الكامنة في نشاط هادف في جوهره نحو الحد من سلطة الخديوية .

واذ يبدو هذا الشعور من قبل بتطور المسألة المالية وبداية صراع ثنائية الخديو والنفوذ الأجنبي حول وحدة النفوذ في البلاد — أوضح تعبيراً عن سابقه ، فقد كان من الطبيعي أن ينتقل هذا الشعور فيتطور تعبيراً الى مرحلة أعلى بتطور المسألة المالية سياسياً واشتداد الصراع بين هذه الثنائية بداية اختمار الفكر السياسى .

اتتهى اسراف اسماعيل بايجاد لجنة تحقيق قضت بايجاد النظام الوزارى فى مصر يمارس سلطات الخديوية فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يضطلع به وزارة أجنبية لضمان حقوق الدائنين .

ومنذ أن تطورت المسألة المالية هكذا تطورا سياسياً، أخذ الروح النيابى يتهاى بعوامل نفسية وسياسية جديدة تزيده نموا وتمكنه من التعبير فى ظل اشتداد الصراع بين هذه الثنائية تغذية طليعة الوعى السياسى المنبثق فيشير الى اختمار جديد للفكرة النيابية بين النواب ويسانده الخديو فى نضاله ضد الأجانب كسبيل لاسترداد حقوقه فيسمو لمرتبة النضال النيابى امتدادا لذلك النضال القومى الذى كان يثيره الخديو ضد النفوذ الأجنبى

وقد مثل ذلك التطور في مجرى الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٩ طلائع الحياة النيابية وأضواء الفجر الجديد .

كان استعداد النواب عموما للمضى بالاتجاه النيابي من قبل يقوم على التذمر من السياسة الضرائبية على وجه الخصوص تلك التي أثقلت كواهلهم في ظل الحكم الخديو المطلق وكانوا يتطلعون لعلاجها وقد جاء تشكيل الوزارة المختلطة وفقا للنظام الوزاري سنة ١٨٧٨ يرأسها ذلك الرجل الذي تربى في فرنسا وعمل في مصر كأحد عملاء بريطانيا ، نوبار باشا من أجل اقرار حقوق الدائنين ، أمرا مثيرا لمشاعرهم ومخيبا لآمالهم وهم الطبقة التي قام على اكتافها ، دون الملاك الأتراك والشراكسة ، حمل عبء السياسة الضرائبية التي فرضها عليهم اسماعيل فاذا كان لهم من قبل في حدود الولاء التقليدي للخديوية أن يمضوا في غير ثورة من وضعهم الا لما ، فلم يكن من الطبيعي في ظل حكم أجنبي غير مألوف أن يمضوا بحمل العبء ويفرغوا ضرائبهم في أيدي الأجانب دون أن يستشير ذلك شعورهم وينمى سابق استعدادهم الفكري للمضى بالاتجاه النيابي بقدر ما تسمح به الظروف للتعبير عنه .

كان أساس الدخل في مصر ضريبة الأراضي ، وكانت تلك مفروضة على مساحة (١) قدرها ٨٠٠٠٠٠٠ فدان لا يدفع منها الضرائب غير ٣٥٠٠٠٠٠ أما الباقي فكان معظمه معفى منها منذ محمد علي ولم يكن من ملاك هذا الباقي أحد من الفلاحين بل كانوا من سلالة محمد علي ومن معاونيه ومن حاشية اسماعيل وحكامه وأتراكه أما من آلت اليهم بعض الأراضي بطريق الشراء فقد كانوا يدفعون ضريبة أقل وقد تمتع بالاعفاء أيضا الأراضي التي أضافها اسماعيل الى أملاكه وأملاك أسرته اما بمصادرتها لحسابه أو بشرائها وقد بلغت المليون فدان وكانت تفوق جميع الأراضي من حيث الجودة .

وكان بجانب ضريبة الأراضى التى تحملها الملاك ضريبة اصلاح القنوات رغم أنها كانت تصلح بضريبة أخرى عينية هى السخرة ولا يستفيد من مياهها الملاك والفلاحون فكانت مياهها تمتصها مزارع الخديو وتقوم بخدمتها جل مشروعات الرى التى تركزت فى الصعيد دون الوجه البحرى لوجود معظم أملاكه بها .

ثم كانت ضريبة النخيل ، النوع الثالث المفروض على أراضى هؤلاء ولما زادت القروض واحتاجت الحكومة للمال فرضت ضرائب أخرى مثل ضريبة السدس أى سدس المربوط من الأموال وضريبة الرى وضريبة المقابلة التى أكره الملاك على تحملها وضريبة اعانة الحرب .

وكان بجانب ذلك ضرائب غير مباشرة على الأرض كضريبة الرؤوس وقد فرضت على جميع المصريين الذكور البالغين باستثناء الموظفين والعسكريين وضريبة أصحاب الحرف كالنجارين والميكانيكيين والخدم ومواد البناء الخام التى تحتاج اليها الصناعة الوطنية وكذلك ضريبة منتجات الصناعة فى الاسكندرية ورشيد ودمياط والقاهرة وسائر المدن كما كان ثمة ضرائب على مواد الطعام وعلف الماشية ومعروضات الأسواق والدواب والخيول والبغال وضريبة الدخولية فى المدن والملح الباهظة والدخان وقد كان من الحاصلات المصرية ثم رؤوس الأغنام الجينة والمذبوحة ومصايد الأسماك والملاحة النهرية والاعفاء من الخدمة العسكرية وضرائب الزواج ودفن الموتى .

كل هذه كانت ألوانا من مئات الضرائب التى تحملها بصفة خاصة الملاك والزراع دفعوها لاسماعيل فى البداية ، وكان لهم فى ظل التطور السياسى الجديد أن يتحملوها ليدفعوها للأجانب فى النهاية اغتصابا ، وقد عجز عن دفعها الكثيرون فاستدانوا من المرابين الأجانب فأخذت تنتقل الى أيديهم فلم يأت عام ١٨٧٩ حتى قيل ان أكثر الفلاحين لا يملكون الأراضى التى يزرعونها (١) وأن طبقات أخرى تملك تسعة أعشار هذه الأراضى قد

(١) دوتشين : المسألة المصرية - ص ١١٩ من الترجمة

يكون ذلك مبالغة ولكننا نعلم وعمدتنا اللورد دوفرن فيما قرره بين عامي ١٨٧٩ - ١٨٨٢ اذ زادت الأموال المعروفة المدونة في قوائم الرهن على وجه التقرب من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧٩٠.٠٠٠ ملايين فيها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين يضاف اليها ما عليهم لمرايى القرى من ديون قدرها اللورن دوفرن بمقدار يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات ذلك الخراب الذى فرض على الملكية في عهد اسماعيل ومنذ بسط حملة السندات حكمهم على مصر .

لهم تحاول وزارة نوبار المختلفة علاج هذا الوضع بل زادته آثاره حدة في اهتمامها فقط بشئون الدائنين فقد كان أول عمل واجهته هذه الوزارة استصدارها مرسوم ٢٩ اكتوبر ١٨٧٨ الذى خول للحكومة أكثر أملاك الأسرة واطمئنانا الى الوفاء بالديون سافر وزير المالية يومئذ ليعقد قرصا جديدا بضمانة هذه الأملاك وقد تم له ذلك وكانت قيمة القرض ٨٥٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه بشرطه أن تؤدي فوائد الديون كاملة حتى آخر هذا العام يساعد ذلك على عدم نزول أسعارها في أوروبا .

ولما جاء نوفمبر وحل موعد كوبون الدين الموحد ووجد أنه ينقص عن مقداره بمليون ونصف قام بتسديده من متحصل هذا القرض الذى عقد لسداد الدين السائر فحسب ثم أخذ يزيد على المليون جنيه لأداء بعض ما يستحق على الدين وجزية الباب العالى وأعمال الحكومة حتى لم يبق من القرض شيئا مذكورا لأصحاب الديون السائرة أو موظفى الحكومة المتأخرة رواتبهم وقد شاءت الحكومة أن تستمر على ما اتبع من قبل من ضروب المعاملات القاسية في جباية الضرائب من البلاد وبقدر ما نمت هذه الوزارة باتجاهاتها المالية من تدمير النواب وزادت من متاعبهم كان من الطبيعى أن يكون وجودها عامة دافعا على إثارة شعور الكراهية ضد الحكم المطلق والعمل على الحد من سلطانه . ولقد غدا هذا الروح ومكنه من التوثب والتهيؤ للتعبير عن هدفه اشتداد الصراع من نائية الخديوية والنفوذ في نهاية عام ١٨٧٨

ظلت الحياة النيابية تستمد وجودها من قبل من استعداد النواب النفسى وما مكنهم من التعبير عنه كانعكاس لازمة المالية وتأثيرها على الخديوية ولاسيما بعد تطورها بما مكن النواب من التعبير عن اتجاههم النيابى كما أسلفناه وذلك حتى نهاية جلسات سنة ١٨٧٨ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الحياة النيابية تتطور تغذيها عوامل جديدة .

وجد المجلس نفسه عقب ارفضاض جلسات هذا العام فى ظل تطور المسألة المالية سياسيا ، فى مفترق الطرق يتجاذبه طرفا ثنائية سياسية من وزارة. تتشكل تستهدف توطيد حقوق الدائنين ويستوى عندها صلاح حكم مصر أو فسادها اذا ما أعد المال اللازم للديون السائرة وانتظم دفع فوائد الدين العمومى وتتشكل بوضع غير مألوف فى البلاد من وزيرين أجنيين ريفرز ولسن الانجليزى للمالية ورييلتميرا الفرنسى للأشغال ثم بعض المصريين الموالين للنفوذ الأجنبى — لا يهمها مصالح المصريين قبل مصالح الدائنين وتمارس سلطات الخديوية .

ومن خديو ، ان جرد من سلطاته فقد ظل بنفوذه التقليدى الأمير الذى يسيطر على مصادر الأمور فى مصر يؤمن بالحكم الفردى المطلق ويدعم التحكم التركى ولا يفهم الحكم النيابى أو يطمئن اليه وان ارتضاه سبيلا لغاياته ، ويكره وزارة نوبار لتمثيلها النفوذ الأجنبى ويتطلع للاسترداد سلطاته منها ولم يكن قبولها لها مبنيا على شىء. الا ظنه ان نفوذها ، كوزارة مسئولة ، سيقضى على ما عداها من نفوذ أو على الأقل سيجعل من نهاية نفوذ لجنة التحقيق التى جردته من أملاكه وسلطاته وذلك بفضل ما سيكون للدولتين صاحبتى النفوذ فى هذه الوزارة من وزراء فهو لذلك كان يشايعها فى الظاهر كمن ينحنى للعاصفة وفى الباطن كان يتمنى نهايتها فلما مضت تلك على نهج ما كرهه فاستصدرت مرسوما فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ مخولا للجنة التحقيق سلطة وضع مشروعات القوانين المالية وكان ذلك معناه لدى الخديو بقاءها نلى أجل غير محدود لجنة تتطلع بالتشريع عندئذ لم يجد بدا من مكافحتها .

ولما كانت أهداف كل من طرفي هذه الثنائية لا يتحقق الا على حساب الآخر ، فقد كان من الطبيعي أن يتصارعا صراع الأضداد فتغذى صراعهما الروح القومي المشرق في اتجاهه ضد التحكم التركي والأجنبي ليبدو بين النواب في امتداده ، محورا في صورة النضال النيابي الذي يتجلى عن استعداد بينهم ، وان مضى في اطار مصالحهم الذاتية .

فبقدر ما كان موقف النفوذ الأجنبي من الخديوية موقف النقد والحقن والزراية والاصرار على ممارسته سلطاته بقدر ما كان ذلك ينمى بين النواب لونا من معاني الثقة والقدرة على التعبير ويحررهم من الرهبة التقليدية من الخديوية من وجوده قوة تنزل من قداسة الخديوية فيعدهم للوثوب في وجه الخديو والتحكم التركي ، وبقدر هيمنة هذا النفوذ على السلطات في البلاد ومصادر المال فيها ، كان يستثير الروح القومي ، وبمقدار حرص الخديو على السعى لاسترداد حقوقه بالاستناد الى النواب كان يمكن هؤلاء من اتجاههم في اطار اتجاهه ، لكسح عدو الطرفين المشترك وهو النفوذ الأجنبي ، وبينما كان اجمهون المجلس يتهاى هكذا بهذه العوامل النفسية كان يمتزج بها لون من الشعور السياسى في مشرق اختماره بفضل امتداد حركة الفكر السياسى الجديد - الى الأعضاء - منذ أن استطاع المحفل الماسونى نشر الفكرة النيابية بين ليفيف كبير من المثقفين أعضاء المجلس ، من البروجوازية المثقفة وعلى رأسها النائب عبد السلام المويلحى أحد تلاميذ الأفغانى فلما امتد ذلك الروح القومى الى المجلس مستندا الى الخديو قام محورا في نضال نيابى لاقرار الحكم النيابى كسبيل للقضاء على التغافل الأجنبى وقد وجد استعدادا وتجاوبا بين النواب لما كانوا يعانونه من التحكم الخارجى وسيلا القضاء على التحكم التركى بما يدينهم من حل قضاياهم ويرقى بهم كطبقة لمستوى سادتهم الذين سادوهم قرونا من الاتراك والشراكسة ، اذا ما انتهى الأمر بالحد من سلطة الحكم المطلق وساعد على سريان ذلك الوعى السياسى أولا رضاء الخديو عن اتجاه الطليعة الواعية وتشجيعه ذلك كسبيل يدينه من استرداد سلطاته ولاسيما بعد أن أخذت

هذه الوزارة المختلطة تمضى على نهج ما كرهه بعد استصدار مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٧٩ فأخذت مشاعر النواب الذاتية بتمتزج بالمشاعر السياسية في معايير جديدة ، وقد عملت الصحافة قبل انعقاد المجلس على إشاعة الفكرة السياسية بينهم والوقوف وراء الاتجاه النيابي بالارشاد والاستشارة ، فقد عبرت جريدة التجارة عن ذلك فقالت « ولم لا فان من أعضائه رجالا لا تأخذهم في الحق لومة لائم مع العلم بواجباتهم وحقوق الأمة وما ألم بها من آلام » ثم تستطرد في نقد ضمني لللائحة المجلس في تمن لاقرار مبدأ جديد فتقول « وتناقل الثقة خبرا آخر وهو أنه سيسمح لمراسلى الجرائد بحضور جلسات المجلس لاستماع المعارضة فيه ونقلها الى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعهد جديد يفى به طارق المجد عن التليد (١) » .

تهياً النواب قبل اجتماع المجلس للاتجاه النيابى عن استعداد ولكنه لم يكن في اختماره ليسمو لمرتبة العقيدة بينهم، بل كان يتجلى رغم هذا في حدود الولاء للخديوية فلقد كانت نقطة البدء في العمل بين النواب بلا جدال هو شعورهم بالاطمئنان على سلامة أعمالهم أولا من جانب الخديو الذى لمسوه بالمشاركة العاطفية بين الطرفين فلم يكن لأحد منهم القدرة على اعتساف الطريق وحده دون أن يطمئن برضاء الخديو عن اتجاهه رغم انتقال سلطاته للنفوذ الأجنبى .

فزعيم الفكرة لم يكن ليحمل عبء النظام النيابى فيمثل فلسفة المحفل الماسونى السياسية الا بعد أن مكنها من التعبير موقف الخديو من الأجانب وقد كان اسماعيل ولى نعمته الذى كانت له أياد ييضاء على بيت المويلحى عند ما أنعشه ذات مرة من كبوته من افلاسه كأحد تجار القاهرة وقد كان المويلحى على صلة ودية بالخديو .

والأعضاء وان كرهوا نظام الحكم المطلق لم يكن دأبهم القيام باتجاه يبلغ مرتبة النضال ام ينطبعوا عليه من قبل وكان ذلك حتى الأمس القريب من مظاهر العصيان ، الا بعد أن يطمئنوا .

أما الخديو وان كان قد جرد من سلطاته فهو ما زال متمتعا بنفوذه

التقليدى على هذه الطبقة التى اصطفاه من رجال ادارته من أكثر العناصر طاعة له ونفوذاً في البلاد يضمن عليها من مركزه سحراً لا يقاوم، شأنه شأن أى أمير شرقي في بلد كمصر لا تزال تحيا في عهد يشبه عهد الرعاية الأبوية ولم يكن متوقفاً أن تنقطع دفعة واحدة سيطرة الخديو على المجلس التى تأكدت به من قبل حتى نهاية عام ١٨٧٨ ومن ثم كان تأثيره على أعضائه لا يزال قائماً .

وما كاد المجلس يتعقد في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ حتى تجلى مدى استعداد النواب للمضى مع الاتجاه النيابي في نضال واضح، لما كانت السياسة الضرائبية هى أخص ما كان النواب يشعرون به من حرارة ونظراً لأن آثارها تخرج الوزارة الأوروبية فيما يرضى الخديو فقد بدأت بها أضواء الفجر الجديد للحياة النيابية تتم عند اختتام جديد للفكرة بين النواب .

افتتاح المجلس واجتماعه :

ثم افتتح المجلس (١) في ٩ محرم سنة ١٢٩٦ الموافق ٢ يناير سنة ١٨٧٩ ولما تليت خطبة الافتتاح (٢) جاءت قصيرة كغير عاداتها فلم يكن لها هدف الا الأداء الشكلي لتنفيذ اللائحة المجلس قال فيها الخديو « أخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتذكرون معكم في بعض مسائل مالية وأشغال داخلية » .

وكان المتوقع في ظل الظروف الجديدة أن يناقش المجلس هذه المسائل المالية والأشغال الداخلية بحرية وقد عبرت جريدة التجارة (٣) عن ذلك فقالت « ان الآمال جميعها متعلقة بأن المجلس المذكور يحذو في هذه المرة حذو مجالس أوروبا في استعمال حرية الأفكار في جميع مناظراته ومداولاته ... » ولم يشأ المجلس الا أن يمضى في ركب الأحبار متطوراً مع الظروف وألا يعتبر أعضائه منذ أول جلسة له الانوابا بالمعنى النيابي الكامل .

ففي ٦ يناير قدمت (٤) لجنة الرد على خطاب الافتتاح ردها (٥) للخديو

(١) الوقائع المصرية رقم ٧٩٢ ق ١٤ محرم سنة ١٢٩٦ - ٧ يناير سنة ١٨٧٩

(٢) الوقائع رقم ٧٩٥ (٤ صفر - ٢٦ يناير)

(٣) التجارة في ٤ يناير سنة ١٨٧٩

(٤) الوقائع رقم ٧٩٢ (١٤ محرم ٧ يناير سنة ١٨٧٩)

(٥) جاء النص في الوقائع رقم ٧٩٥ (٤ صفر ٢٦ يناير)

فمثل انطلاقا للتعبير عن أفكارهم وآمالهم الجديدة .

فلقد وصفوا أنفسهم بأنهم « نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها التي هي في نفس الوقت مصلحة الحكومة »
 ثم يخلعون على المجلس الجديد من أفكارهم الجديدة ما يحدد اتجاهاتهم
 مما جاء نفضة من تعاليم الأفغانى ، وقد أخذوا ينظرون اليه نظرة جديدة
 محاولين رفعه الى صفة المجالس النيابية النحقة فقد أصبح في رأيهم
 « المسبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والرقى وهو الباعث
 الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق التي هي جوهر العدل وروح
 الانصاف » ثم حاولوا أن يفسروا الأحداث الجارية بمعايير النظام البرلماني
 المسئول ثم استطردوا بعد ذلك شاكرين الخديو لانشائه مجلس الوزراء
 وجعله مسئولا كاملا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب .. ويدللون على ذلك
 بقولهم انه حينما تعلقت ارادة الخديو « بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية
 والأشغال الداخلية دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم ذلك حفظا لحقوق
 الرعية ومصلحة الحكومة » .

ولقد دل هذا الروح كله على اختصار جديد للفكرة النيابية بين النواب
 الذين بدأوا ينظرون من خلالها الى الأمور ويتطلعون لتحقيقها فلم يكن
 الوزراء مسئولين أمام الأمة ولا أمام أحد ، كما لم تكن دعوة المجلس
 الا دعوة عادية فى مياعدها ولكنها الأفكار الجديدة التي يعبرون عنها
 بالأحداث الجارية فى تعبير كان ينقصه العمق فى الفهم وذلك عندما
 أحسوا أن ذلك يرضى خديويهم وكان توجه النواب بشكر الخديو
 لخطابه « الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة (سريرة
 الخديو ! !) الزكية من الميل الغريزي الى اصلاح الأمة ولرغبته
 الخالصة فى صدورهما على معارج التقدم ورقبها الى ذودها السعادة
 ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولاً وفعلاً .. » وهم العارفون أنه سر بلائهم
 فى مصر ، يعتبر تعبيرا لا يعدو المشاركة العاطفية بينه وبينهم ، تلك
 التي زادتهم تمكنا من المضى الى اتجاهاتهم النيابية التي كانوا ينظرون
 اليها أولا نظرتهم الى المصالح الذاتية .

وعلى كل ، فقد عبر النواب في ردهم على مقال الافتتاح عما كان يعتل في نفوسهم من أفكار وغيره نحو بلادهم كما كشفت عن مبلغ استعدادهم للعمل وجاءت بمثابة برنامج لنشاطهم في المجلس . وتطلع لعهد جديد .

اهتمام المجلس بالمسألة المالية :

وبدا المجلس في نشاطه واهتمامه في البداية بالمسألة المالية ذا دلالة خاصة اذ استطاع أن يعبر فيها عن مقاصده المالية ومشاعر اسماعيل ورغبته في احراج الوزارة والحيولة دون تماديها في النواحي المالية من أجل حقوق الدائنين . وكان مضيه فيها والقواعد النيابية ، تعبيرا عن أفكاره الجديدة التي طبعه بها المحفل الماسوني بفضل عضوه البارز فيه ، زعيم المجلس .

وبدأت معارضة الوزارة بشدة وكانت البداية محاولة لفرض الرقابة والاشراف على الوزارة وأعمالها على متن اثاره هذه المسألة ، اذ أخذ على النظر أنهم لا يحضرون جلسات المجلس ولا يقدمون له المهام من المشروعات ففي احدى الجلسات وقف محمود بك العطار عضو المجلس يبدى رغبة الأعضاء في المداولة في بعض الشئون العامة بعد أن طال انتظارهم دون أن يرد من الوزارة ما سبق أن طلبوه من بيانات فاقترح أن يرفع المجلس استعجالا بذلك فلما قرر المجلس الكتابة لوزارة الداخلية وأرسل كتابه طالبا سرعة موافاته بالمشروعات المالية والمسائل الداخلية ، لم يكن موقف المالية الا مماطلة ، اذ ورد على المجلس ما يفيد بعدم استطاعة ناظر المالية الحضور لعدم تحضيره ما طلب منه .

اذ ذاك ظل النواب في ترقب لحضوره وتهيؤ لنقد السياسة المالية ومحاولة اقرار حقهم في الاشتراك مع الحكومة في تقريرها ، وكانت مشاعرهم حساسة نحو كل مسألة تطرق المسائل المالية من قرب ومن بعد فلما تباطأ وزير المالية الانجليزى في المثول بين المجلس وأسرع وزير الأشغال يستجيب لدعوته ، فأرسل أولا تقريره عن الأشغال العامة عن مسألة التحفظ على النيل ، واقامة الجسور ووضع نظام لدعوة جميع الفلاحين لمساعدة الحكومة عند ارتفاع النيل . كان من الطبيعي أن ينشط

النواب عندما أدركوا ما تضمنه المشروع من محاولات فرض المزيد من التبعات المالية عليهم عن طريق السخرة .

أخذ المجلس ينشغل بذلك فنشط يدرس الموقف ثم طلب حضور وزير الأشغال فأذعن ذلك لارادة المجلس وحضر وبصحبه أحد مهندسي وزارته كترجم له وأخذ يستمع للملاحظات النواب على المشروع ثم عاد الى وزارته .

ولكن ما لبث الأمر أن افكشف للمجلس فأسرع يبدأ اهتماما كبيرا لهذا المشروع وذلك عندما نشرت الوقائع المصرية في عددها الصادر اذ ذاك تفصيلات المشروع وأهدافه ..

كان الوزير وقتئذ يعد مشروعه عن السخرة مستهدفا فرضها ضريبة عينية على المصريين على السواء دون أن يستثنى منهم غير العجزة والشيوخ توطئة لوضع من كان معفى منها من قبل بشكل يدفعه لأن يفندى نفسه بجعل من المال ، وبذلك يخلق موردا ماليا جديدا .

وقد حاول الوزير أن يطبق هذا المبدأ مقدما حتى يصدر هذا القانون وتنفيذا لذلك بل ورغبة منه للتخفيف من نفقات الحكومة في مسائل الأشغال أرسلت الداخلية برغبته في منشور دورى لكل مدير طالبا تنفيذ ما جاء عن السخرة وعن الأشغال ، التى رأى عنها وجوب قيام كل ناحية بتحمل نفقات مشروعات الرى ذات المنفعة الخاصة بها كالتناظر الخيرية مثلا .

وما أن تسرب ذلك الى النواب وعن طريق الوقائع المصرية حتى استشاط النواب غضبا فقد كان معنى ذلك فرض ضرائب جديدة عينية ومالية ومن ثم أراد المجلس أن يعارض هذه الترتيبات الحكومية الجديدة مع وجهات نظرها . وكان يهم الحكومة وقتئذ أن تجمع الفلاحين لتعمل بالمنشآت وأعمال الرى ومزارع الخديو والأبعديات المعفاة من الضرائب والسخرة معا على حساب طبقة الملاك الممثلة فى المجلس ومن دافعى الضرائب ولم يأت المشروع الجديد امعانا فى الإبقاء على شىء بالماضى فحسب بل شللا لأصحاب الحرف والتجار ورجال الدين وغيرهم ممن أبى هذا المشروع اعفائه ولما كان المجلس بصدد التحرر من تبعات الماضى،

فقد ثار في وجه اتجاه وزير الأشغال الجديد ، يؤيده في ذلك مشاعر ملتفة حوله من الشعب سيما من أصحاب الأبعديات التي فرضت عليها الترتيبات الجديدة بعد أن كانت معفاة منها من قبل فتحرك النواب شاكين متسائلين عن المقصود بالعجزة والشيوخ وعن معنى تحديد الاعفاء من السخرة كما كان على الوضع القديم وكيف تكون الطريقة لخراج أفرادها وما إلى ذلك مما التبس عليهم فطلبوا حضور وزير الداخلية مع وزير الأشغال لمناقشته في ذلك .

وجاء وزير الأشغال وأخذ يفسر تقريره وذلك بجلسة ١٠ صفر وقد أوضح الوزير الفرق بين نفقات الأشغال العامة والخاصة فالزم الملاك بنفقات الثانية ، ووضع نفقات الأولى على كاهل الحكومة كما حدد للنواب سن أفراد أعمال التحفظ على النيل السخرة بـ ١٥ سنة ما عدا الشيوخ وأصحاب العاهات كما وضح الغاية من عدم التوسع في الاعفاء من ذلك بأنه رغبة من الحكومة للتخفيف من حدة العمل عند توزيعه ، إلا أن الهدف الرئيسي من ذلك كان يبدو من تصريحه بأن لكل فرد الحق في أن يفتدى نفسه بدفع ما يتكافأ مع الأيام المخصصة له .

ولم تلبث الحكومة أن خففت من حدة اتجاهاتها الجديدة على الملاك وغيرهم فأصدرت منشورا معدلا لذلك بالعودة بالنظام القديم في الاستثناءات مؤقتا حتى يصدر القانون الجديد دون أن تعمل على استثناء الأبعديات التي ظلت حتى وقتئذ معفاة من الضرائب العينية والمالية فأصدرت بذلك مرسوما في ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ بعدم استثناء مزارعيها إلا بدفع قيمة الأيام المستحقة على كل وهكذا استطاع النواب أن يدافعوا عن حقوقهم ويعارضوا ترتيبات الحكومة في استقلال في الرأي واعتداد بالذات .

ويمضي المجلس في نشاطه (١) فيطرق الشئون المالية طرقا مباشرا لينتهي به الأمر إلى محاولة تعديل السياسة الضريبية .

فالمجلس يجتمع لدراسة هذه المسألة في يوم الخميس ١٦ محرم ١٢٩٦ فترد إليه افادة من ناظر المالية تفصح عن رأيه في انتخاب بعض منهم

(١) الوقائع رقم ٧٩٤ - يناير سنة ١٨٧٩ إلى رقم ٨٠٣

ليتدارس في وزارة المالية هذه المسألة ولم يكن لذلك الا وقعه الأليم على الأعضاء لصدوره من أجنبي لم يألّفوا وجوده وزيرا على المالية عاملا من أجل الدائنين ، وكان الجديد في موقف النواب هو عدم اذعانهم لرغبة الوزير الا بشروط ، اذ تمسكوا بالمبدأ الدستوري الذي يقضى بضرورة حضور الوزير أمام المجلس ليعرض بنفسه مشروعاته اذ لم يعد المجلس كما قال محمود بك العطار منحصر رأيه في بعض الأعضاء وهنا ثبتت المجلس خروجه عن هذا التقليد الذي كان متبعا من قبل وذلك عندما أصر على ضرورة المذاكرة بحضور جميع الأعضاء الا أن هذا النائب رأى حسما للخلاف وعملاً بالأحوط تعيين « قدر خمسة أو ستة منهم بحيث الا يكون لهم رأى ولا قول في أية مسألة كانت وانما هو لازم الاستفهام عنه يصير تباينه لهم ويحضر معهم مكاتبه للمجلس بالكيفية وعندها ينظر ويعطى القول اللازم » وبهذا لم ينس النائب مستأنا برأى زملائه أن يجعل هيئة المجلس بصدد الحل والفصل في الأمور فلا تتحكم فيها قلة قد تضلل بالمعلومات كما كان المتبع سابقا ، ولقد تألفت لجنة خصيصا لذلك .

ولم يطق المجلس صبرا عندما انعقد بعد ذلك في ٢٦ محرم على تأخير المسألة المالية فعاد لاثارتها من جديد اذ تحدث زعيم المجلس عبد السلام بك المويلحي عن ذلك في اعتداد بكيان المجلس بشكل لم يسبق له مثيل في الجلسات السابقة لعام ١٨٧٩ عند مناقشة الشؤون المالية التي كانت تفرض عليه ، فأخذ يفسر المقالة الخديوية ويترجم غايتها وفقا لأهداف المجلس الجديدة بل يعتبرها جدول أعمال المجلس عندما رأت النظر في المسائل المالية والأشغال الداخلية ثم ناشد النواب رفع استعجال جديد عن الشؤون المالية بل ولم يكتف النائب محمد أفندي راضى بهذا بل أخذ يتكلم بمزيد من الحرية مبينا أهمية هذا الأمر وما قد يشيره الإهمال فيه من حالة الذعر والتذمر بين الأهالي الذين نفذ صبرهم من سوء الحالة المالية فاستقر رأى المجلس على الاستعجال مرة ثانية .

كان المجلس يريد أن يلم بجوانب نشاط الحكومة في هاتين المسألتين ويفرض اشرافه عليها ولكنه كان يتبع في اثاره ذلك ما رسمته له لائحته عند اثاره الموضوعات .

ولم يشأ المجلس أن يشغل نفسه بمسائل أخرى غير مالية حتى ترسل وزارة المالية ما طلبه منها ، نظرا لأهميتها في نظره فمضى نشاطه حول المصالح الذاتية في المال والأشغال طبقا ، لا قوميا تماما إذ نأت به غاياته عن طرق شئون الموظفين المتأخرة مرتباتهم وعن الاغداق على الموظفين الأجانب دونهم وشئون التعليم العام أو ديون مصر وما الى ذلك .

ولم يرد أن يشغل في انتظاره لورود طلباته حول المسائل المالية في شيء من هذا بل أراد الانشغال بأمور أخرى حول المال في مسائل كان يحلم بتحقيقها من قبل وهى مسألة تقسيط الأموال بشكل يتفق مع مواعيد جنى المحصولات .

ولقد أثار هذه المسألة في نفس الجلسة الماضية (٢٦ محرم) محمد أفندى راضى لدراستها وأخذ رأى المجلس فيها ولقد كان المجلس قد أثارها من قبل في أولى جلساته سنة ١٨٦٦ فأبت عليه الحكومة المضى فيها بحجة تعارضها مع مواعيد سداد الديون ، ولما كان المجلس بصدد معارضة الترتيبات المالية التى فرضت عليه من قبل فقد وافق المجلس على اقتراح هذا النائب وتابع مناقشته فيها في الجلسة الثانية في اليوم الثانى وقام كل نائب يبدى رأيه فيها بما يتفق وظروف اقليمه بغير الطرق التقليدية السابقة وذلك قبل أن يحاول المجلس أن يرفعها للحكومة في صورة اقتراح مستأذنا في المضى في حلها طبقا لنصوص لائحته الذى كان يتبع نظامها عند اثاره الموضوعات .

ثم يمضى الأعضاء في جلسة ٢٩ محرم في نشاطهم دون توقف بعد أن نفذ صبرهم من انتظارهم لوزير المالية ، يعودون ثانيا الى المسألة الأساسية التى شغلت أذهانهم وهى المسألة المالية ، فقد تقدم ١٧ عضوا منهم بتقرير مفصل عن حالة البلاد المالية ومبلغ الارهاق الناجم عن تنفيذ قانون المقابلة في احتجاج صارخ على عدم عرض المسائل المالية المطلوبة مبدين رأيهم في العمل على تسهيل سداد ما يربط من الضرائب ، ولقد رفعوا عن ذلك صورة الى الداخلية مع ابداء الرغبة لحضور وزير المالية .

ولما كان المجلس قد اتخذ رأيا في مسألة تقسيط الضرائب معه فقد أرسلت الداخلية في جلسة الأحد ٤ صفر افادة الى المجلس تستحسن فيها رأيه فقد رأى أن ينشغل مؤقتا بهذه المسألة حتى ترد المشروعات المالية المطلوبة ولكن ما ان أحاط رئيس المجلس الأعضاء علما بعدم امكان حضور وزير المالية حتى هم بمناقشة المسائل المالية التي تأخر عرضها عليه. واجتمع المجلس في جلسة الأحد ١١ صفر فلما أنهى الرئيس للمجلس تعذر حضور وزير المالية وطلب من الأعضاء أن يتقدم كل بملحوظاته عما يؤلم الأهالى من الناحية المالية أبدى النواب ألوانا من الآراء المستقلة حول ذلك وعبروا عن مشاعر التذمر الكامنة فيهم دفاعا عن طبقتهم التي حطمتها الضرائب المتعددة مطالبين بالغاء وتعديل كثير من الضرائب وقد جاء تعبيرهم ثورة ضد السياسة الضريبية التي نهجها اسماعيل من قبل وان اتخذ ذلك في شكله صورة الحملة على النفوذ الأجنبي .

ضريبة الوركو :

فتقدم محمود العطار وعبد السلام المويلحي من تجار القاهرة العليمين بشئون التجارة ، يوضحان مدى صلاحية الضرائب للمدن والريف وما أحدثته من شلل في التجارة ثم طالبا برفع ضريبة الوركو عن المدن المفروض عليها ضريبة الدخولية اذ لا معنى لوجود الاثنيين مع ابقاء ضريبة تذاكر الشخصية في نطاق الأقاليم فقط وكان ذلك وضعاً سليماً .

ضريبة الدخولية :

تقدم بغيره وهم : عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم — غربية — وأحمد سالم عمدة دهشور — غربية — وعبد جوده عمدة محلة انجاق — دقهلية ويوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . وعبد الوهاب الشيخ عمدة دقاووس من نواب الدقهلية يتناولون بالشرح سوء الحالة المالية ويطالبون برفع ضريبة الدخولية التي فرضت على الريف دون ما وجه حق لأنها لا تصلح الا للمدن .

قانون المقابلة :

أما محمد افندى راضى عمدة انفسط — بنى سويف — وعبد الشهيد بطرس من أعيان البلينا ، فقد عبرا عن رغبة بلدهم فى الشكوى من قانون المقابلة مطالبين بايقاف القانون فى الجهات التى لا ترغب المضى به .

عوائد النخيل :

وتقدم أحمد أغا الصادق من أعيان أسوان ومحمد سلطان من اسنا عن مناطقهم التى تكثر فيها وما حولها النخيل كالواحات مثلا وكذا الشيخ عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، موضحين كيف عملت عوائد النخيل على الاقلال من زراعة النخيل واهماله لارتفاعها الباهظ مطالبين بالتخفيف منها .

ضريبة السدس :

ويتقدم غيرهم عن نواب المنيا : بدينى الشريعى عمدة سمالوط وعن المنوفية أحمد السرس عمدة ادشاي وغيرهما ، باخوم افندى لف الله شارحين ضروب الفاقة التى حلت بالفلاحين مطالبين بتخفيض قيمة المربوط على الأطيان والغاء ضريبة السدس التى فرضت فى سنة ١٨٦٨ لمدة أربع سنوات فقط وظلت تجنى رغم ذلك حتى هذا العام دون ما وجه حق .

ضريبة الرى :

وعن نواب المنيا تناول حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين موضوعا آخر وهو ضريبة الرى المقررة بنسبة ١٠ ٪ من ضريبة الأطيان مطالبا الغاءها باحلال الحكومة محل دافعيها من ملاك المديريات الأربع التى تروىها ترعة الابراهيمية التى لم ينتفع من مياهها أهلها .. ولم تكن مقصورة عليهم دون سواهم والمعروف أن منافعها كانت وقفا على أملاك الخديو .

ضريبة الملح :

أما عن ضريبة الملح الباهظة فقد تناولها بالشرح النائبان ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الربانية جرجا وعبد الشهيد بطرس من أعيان بيلينا وقد طالبا بتنظيمها وتخفيفها .

معاصر الزيوت :

ثم يعود أحمد أغا عبد الصادق من أسوان مع الشيخ صديق عبد المنعم عمدة بنجا - جرجا - ومحمد سلطان من اسنا - محمود عبد الله عمدة دشنة - قنا بالحديث عن مسألة معاصر الزيوت بمديرياتهم وما ألم بها من كساد نتيجة لمزاحمة الزيوت الأجنبية لها وعدم قدرتها على الوقوف والتنافس معها لكثرة العوائد المفروضة عليها .

عوائد الأغنام :

كما اهتم محمود عبد الله عمدة دشنة - قنا - ومحمد جبرة الله عمدة شبرا العنب شرقية - مسألة عوائد الأغنام فطالبوا برفع عوائد الذبيح على الأغنام والاكتفاء بالضريبة الأولى وغير ذلك من الموضوعات التي أثارت حول الضرائب وقد عبر عنها النواب لا عن أقاربهم فحسب بل عن جميع مديريات القطر فكان نشاطهم ثورة على النظام الضرائبي الجائر الذي فرض عليهم ألوانا .

ولقد تجلّى المعنى السياسى أكثر وضوحا من موقف المجلس عندما صدر مرسوم ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى قضى بإصدار القوانين المالية بنجرد التصديق عليها من الخديو ومجلس النظار ، وإن مضى ذلك المعنى فى إطار أهداف الخديوية .

كان الخديو بطبيعته وظروفه المالية يضايقه أن تبقى لجنة التحقيق لأنه سبق أن اکتوى على يديها بمصادرتها أملاكه وأن تضطلع بالتشريع المالى لأن ذلك كان من شأنه أن يدفعها للإسراف فى انهالك البلاد من أجل هدفها الأول وهو ضمان حقوق الأجانب الدائنين ، وكان يهمه أن تكون مهمة التشريع عن طريق المجلس ليستطيع عن طريقة التحكم فى ذلك ، وأن يحد من سلطاتها وسلطات الوزارة .

لذلك ما ان صدر هذا المرسوم حتى تقدم عبد السلام المولىحى ومحمود العطار فى المجلس باحتجاج نم عن فهم لمعنى موقف المجلس فى حقه فى التشريع وإن مضى فى حدود الولاء للخديوية ، وقد طالبا نوبار ألا يبخس المجلس حقه فى التشريع فلا ينفذ قانونا لا يقرره ذلك .

وهكذا ظهر الاتجاه النيابي ، يبدو ، في قوته ، امتدادا للنضال القومي الموجه ضد النفوذ الأجنبي والمتساند مع الخديو لم يكن يكفيه كى يكون هكذا ، انتقال سلطات الخديوية لغيره دون عطفه عليه ، ولا دعوة الأفغانى السياسية الناشئة دون هذا التأييد وذلك العطف ، ولا قسوة الظروف المالية لنواب تعودوا الطاعة والركون والتوجيه دون هذين العاملين . ثورة على لائحة المجلس . بلغت بأحد النواب الجرأة أن يطالب بنقل مقر المجلس من القلعة الى قلب القاهرة كى يزداد التجاوب بينه وبين الشعب .

ولم تكن مساندة الخديو لهذا الاتجاه عن استعلاء قومى أو إيمان بالفكرة النيابية ، فلم يكن من المؤمنين بذلك كله ولا كان ذلك متسقا مع نزعتة المطلقة بل سبيلا ومتكئا لاسترداد سلطته المسلوقة على متن اثاره هيئات الشعب ضد الحكم الأجنبي ليثبت فشله .

وقد تجلّى ذلك عند ما واجهت وزارة نوبار المتاعب والعناء للوفاء بحقوق الدائنين في مواعيدها . فلما اتهمت فرنسا وانجلترا الخديو بوقوفه وراء حوادث هذه الأيام لم يسع الخديو اذ ذاك الا أن يعلن رد هذه المتاعب الى عدم صلاحية النظام الوزارى كقاعدة لحكم مصر على أنه زعم أن الاتجاه النيابى في قوته قد بدا امتدادا لهذا النضال القومى الموجه المتساند مع الخديوية فقد غذى ذلك اختمار الفكرة النيابية وكشف عن اختمار فكرى تمتد بأصوله الى أعماق الشعب يحمل في طيناته ومعناه ومكوناته اشراقة من الوعي السياسى الهادف لنقل حقوق السيادة الى الشعب فيما تجلّى من الكثير من الصور النيابية الحقّة وان مضى ذلك في اطار الولاء للخديوية..

الصحافة والاتجاه النيابى :

ولقد تجلّى الاتجاه النيابى في صورة أكثر اختيمارا بين المثقفين من الصحفيين والكتاب وغيرهم ابان نشاطهم لاشاعة الفكرة والدعوة لها وللوقوف بذلك في مساندة المجلس . ولقد وقفت صحافة المحفل الماسوى وراء نشاط المجلس توضحه للشعب وترشد المجلس الى الطريق السوى وتساند زعماءه في مناقشاتهم وتنشر أخبارهم وآراءهم، وقد اضطلع بذلك

أعضاء المحفل الماسونى من تلاميذ الأفغانى . كسليم تقاش وأديب اسحاق
وابراهيم اللقانى ومحمد عبده وغيرهم ممن أوسعوا صحف اليوم كتابة
تحمل حرارة العهد الجديد وأهدافه النيابية فى جرائد مصر والتجارة
ومرآة الشرق والوطن والأهرام .

ولقد كان ثمة تفاعل بين المجلس والصحافة وتجاوب فى الآراء
والأهداف ولا غرو فمصدر التوجيه كان واحدا فقد كانت تنشر أنباءه
وتدفعه للعمل وتعرض موضوعات مناقشاته للشعب فهى تنشر المقالة
الخدوية وكذلك الرد عليها وتناقشها وتبرز نواحيها كمخاطبة لجنة الرد
على الخديو باسم نواب الأمة المصرية ووكلائها وتتحدث جريدة الوطن^(١)
عن مجلس النواب فتقول بأنه السبب الموجب لنوال الحرية وهو الباعث
الحقيقى على بث المساواة والحقوق وهو ترديد لما جاء فى مقال الرد على
مقال الافتتاح ، ثم يبدى الكاتب إعجابه بلفظ الجلالة الذى ورد فيه ويعلق
على مقال الافتتاح والرد عليه فيقول بأنهما أمران جديدان فى الحياة

النيابية فى مصر ، ثم تتناول الجريدة بعد ذلك^(٢) مسألتى مجيء الفلاحين
للقاهرة شاكين وتزى فى ذلك مظهرا من مظاهر التطور الجديد بل تناولت
فى العدد السابق أمورا تفهمية كالمسئولية الوزارية وحقوق النواب وغيرها .

ولم يفت الصحافة بجانب ذلك أن تحمل عن المجلس ما نسبته من
الحملة على سياسة وزارة نوبار فى ظلم الموظفين الوطنيين وتوجه الى هذا
المجلس نقدا عن ذلك لسكوته عنه فكتبت الوطن^(٣) تقول فى الوقت الذى
كان المجلس منشغلا فى المسألة المالية ما كان بودنا أن مجلس شورى
النواب الذى انعقد وضربت له المدافع أن يكون عن الوطن خير مدافع
وعز عليها موقف وزير المالية منه فى تباطئه لتقديم مشروعاته المالية فتحمل
عليه بألم « يعرض عليه قضية كلية ولا جزئية فكأنه يظن أنهم ليسوا من
الأكياس أو أنهم ليسوا من الناس بل أنهم كالإغنام أو أنهم كالأصنام » .

(١) ١١ يناير سنة ١٨٧٩

(٢) ١٨ يناير ١٨٧٩

(٣) ٢٥ يناير ١٨٧٩

ثم مضت تستشير النواب ثم تحمل على الوزيرين الأجنيين لتواطئهما على الازدراء بالمجلس .

وتمضى جريدة التجارة (١) في نشر اقتراحات الأعضاء ومناقشات المجلس على الناس كان منها اقتراح عبد السلام المويلحي ومحمود العطار القاضى بالغاء الضرائب القديمة دفعة واحدة مع استبدالها بضرائب لا ترهق الفلاح وتمضى معلقة عليه لأن هذا قد علم الشعب « أن في السويداء رجلا سودتهم نفوسهم فلا تسام خسفا وتضام عسفا » ثم لا يسع الوطن (٢) الا أن تحمل على الحكومة عند ما عزمت على تسريح ضباط الجيش فتحتج على ذلك وتصدر التجارة (٣) بحملة شديدة على الوزيرين الأجنيين فتذكرهم بأن عهد الحرية والرأى الناجح قد بدا وأن ذلك لم يعد لهم احتكارا دون سائر المصريين وكانت نتيجة حملتها على ولسن لاهماله شأن المجلس وعلى الوزارة ، هو اغلاقها مدة ١٥ يوما .

واستطاع المجلس وتمكنت الصحافة في ظل اشتداد صراع ثنائية الخديو والنفوذ الأجنبى أن يقف كل على قدميه ويعبر عن الاتجاه النيابى حتى بدا واضحا ، ووجدت الطبقات الأخرى لمرفهة فرصة العمل في ظل ذلك من أجل حل مشاكلها بما ساند المجلس وأغرى الخديو على المضى في استغلال الروح القوى المشرق في مواجهة النفوذ الأجنبى حتى مكن هذا الاتجاه النيابى في النهاية من الانتقال لمرحلة أعلى من الاختمار والتعبير .

وجد الفلاحون خارج المجلس ، بعد أن ضرب نوابهم المثل ، عندما ريعوا بابتزاز الضرائب قبل مياعها بوسائل أبعد عن الانسانية من الوزارة فرصة اللسكوى ، فجهأوا الى القاهرة متجمهرين شاكين كثرة الضرائب . وقد يتماذى في الاساءة الى الفلاحين المبعثرين في الريف جماعات متباعدة ، أو الموظفين المدنيين العزل من السلاح ، ولكن كان الخطر يتماذى

(١) ٨ و ٣ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) ٨ فبراير سنة ١٨٧٩

(٣) ٨ فبراير سنة ١٨٧٩

مع فئة منظمة متعلمة بيدها سلاحها تنهياً للانفجار كل يوم ، وهى هيئة ضباط الجيش فلما امتدت اليهم يد الاساءة كان لأسلوبهم لرد الحقوق قوة هزت أركان الوزارة النوبارية ومنه كان المتنفس لسائر الطبقات الكادحة المرهقة .

وكان فى الجيش يومئذ حركة تدمر وقلق تنمو فيه بنفس الأساليب التى كانت تنميه بين الشعب ومصدرها الاستبداد الخارجى وسيادة طبقة الأتراك والشركس والاستبداد الداخلى الأمر الذى نمت التدمر فى الجيش . أدى ذلك الى تأليف جمعية سرية من الجيش للقضاء على التحكم التركى ونظام الخديوية فى الوقت المناسب وكان للحرب الحبشية وهزيمة مصر فيها هزيمة منكرة على يد قيادة من فئة الأتراك والشراكسة والغرباء من زعماء فكرية العنصرية فى الجيش ، أثره البالغ فى ازدياد التدمر وذاك القلق بين جنات الجيش وتبلوره ممثلاً فى هذه الجمعية التى أخذت تبرز بعد الحرب بزعامة عرابى ، فى تحفز للعمل على القضاء على الفساد الذى استشرى فى الجيش على يد هذه الطبقة وخلع الخديو اسماعيل لمساندة هذه الطبقة على اعتبار أنه مصدر الداء كله ، كما كان بالجيش وقتئذ من تكفل من أعضاء المحفل الماسونى بشدة أزره وتوجيهه ذلك الاتجاه .

فلما زادت المشاكل وتعقدت أمام اسماعيل وجدت هذه الجمعية الفرصة سانحة للقضاء على عهد التحكم التركى والأجنبى فلما عرضت الأمر على على مبارك أن يكون على رأس الحركة نأى به الخوف عن ذلك لعدم ثقته فى نجاح نتائجها ، ولم يلبث أن أسرع فأبلغ الخديو بتفصيلاتها فلم يلبث ذلك بذكائه ودهائه ، أن سعى يستغل الموقف لصالحه فمد يده للجيش يسترضيه فاستدعى زعماء الجيش ورقى منهم سبعين ضابطاً معلناً عطفه على عرابى لا لشيء الا ليستند الى الجيش فى احراج مركز الوزارة كى تستقيل ليسترد سلطاته فى استغلاله لتدمر الجيش ، وقد جاء عمله هذا أداة مكنت الجيش من البروز من أجل النضال القومى .

فلما بلغ بالوزارة استهتارها واستدعت لفيها كئيراً من ضباط الجيش

بعد أن أحالتهم على الاستيداع بحجة توفير المال لحملة السندات وكثر عدد هؤلاء بالقاهرة حاولوا رفع شكواهم في البداية الى المسؤولين ولكن ما لبث الأمر أن انتهى الى ملاحمة ، وحدث أن التقوا برئيس الوزارة ووزير ماليته على مقربة منهم مارين بعربتهما فما كادوا يرونهما حتى حدثت هذه الملاحمة التي مثلت في تفاصيلها وطبيعتها انطلاقا لمشاعر كانت تتحفر للانطلاق بأقرب الطرق . اذ انتفضوا عليهما وأوسعوهما ضربا ولكما واهانة وقد دفعت الثورة بعض الضباط فأنحرفوا محاولين الاعتداء على الخديو عندما جاء ليفض الملاحمة الأمر الذي كان يرمز الى حقيقة اتجاهات الجيش البرمة بعد أن كشفت عنها حدة الموقف وكان ذلك في أول ظهور عملي لجمعية ضباط الجيش دون الافصاح عن نفسها أو تشكيلها .

محاولة الخديو استغلال الموقف :

لا جدال في أن هذه الثورة قد وضعت الحد الفاصل بين عهدين فكانت نقطة تحول كبير لمجريات الأمور في مصر فقد وقعت في جو مفعم بالسخط كما فتحت السبيل لولوج الخديو عن طريقها لأغراضه سافرا ومن ثم بالتالى لانتقال الحياة النيابية الى مرحلة أعلى .

ولقد اتضح للمرة الثانية موقف الخديو بعد ثورة الضباط من الحركة النيابية الناشئة ، ومدى سعيه لأطماعه الذاتية من ورائها فقد ازداد بعدها نشاطا للعودة لسابق سلطانه في الحكم فانتقل في ظل ذلك عهد المقاومة الى الدور الايجابي في المجلس وخارجه بفضل اشتغال الصراع بين الخديو والنفوذ الأجنبي الى الدور السافر المعالم بعد ثورة الضباط .

ولقد ظل الخديو قبل هذه الثورة ، ووزارة نوبار تمضى على نهج ما كرهه في الحكم ، قابعا في غضب يتحين الفرص لاستعادة مكانته السياسية عن طريق احراج هذه الوزارة ولم يكن قبوله النظام الوزاري الا على مضض منه دون ايمان به فلما حدثت ثورة الضباط واهتزت لها مقاعد وزارة نوبار ، برز من مكنه ليعمل من أجل الغاية التي طواها بين جوانحه .

ولم يحاول الخديو أن يتستر وراء عناصر الشعب ليعد انقلابا لينال منه ما ينبغي من هدف لأنه كان يأمل وقتئذ أن يصل اليه دونه ، بفضل هذا الحادث لذلك اتجه رأسا الى أهدافه في ظل التهديد فأعلن ارتباط حفظ الأمن بعودته الى مقاليد الحكم من جديد واذ يكشف بهذا عن طوايا نفسه في سعيه للحكم المطلق لا للحكم النيابي للمرة الثانية ، فانه لم يجن من وراء ذلك شيئا بل متى سعيه بالفشل فيما استهدفه ، فلم يسع أوربا وقتئذ فيمن يمثلها في مصر ، الا أن صمت آذانها عن مراميها فلم يوفق الخديو من الاستفادة من الظروف الا بتغييرات شكلية في النظام الوزاري زاد في مقابلها النفوذ الأجنبي ثورة على مقاليد الأمور عندما أقيمت وزارة نوبار وشكلت وزارة توفيق وفي يد الوزيرين الأجبيين بها حق القيتو الذي يعتبر اقراره نكسة للنظام الوزاري في نظامه ومعناه ..

كان الخديو من قبل يكتفى في فضاله من أجل استرداد سلطانه على اذكاء النضال القومي لاجراج الوزارة النوبارية عليها تترك الحكم له وكان لخبية أمل الخديو في العودة الى سلطانه واصراره في استجابة مع طبيعته المستبدة على العودة لسابق سلطانه أكبر الأثر في اتخاذ العناصر الوطنية أداة يرتقى بها لغاياته في لون من الصراع السافر الجديد الذي خلع على المجلس مزيدا من النشاط وانتقل بالحياة النيابية الى مرحلة أعلى .

اجتماع مجلس شورى النواب :

بدأ الخديو جولته الختامية لاستعادة حقوقه في الملك واستغلال شعبه وأخذ يمكن العناصر الوطنية من مناهضة النفوذ الأجنبي ويشجع الحركة النيابية بكتلى يديه حتى غدت امتدادا محورا واضحا للاتجاه القومي الهادف الى القضاء على التحكم الخارجي فتجلى ذلك عندما حاولت الحكومة فض جلسات المجلس اذ واجهها ذلك بموجة سخط وتحد كبير امتزج بلون جديد من النشاط ، ولكن المجلس ، في اطار الاتجاه القومي ، كان قد كشف عن اتجاه نيابي أكثر اختمارا اذ اتسم النقاش بالطابع السياسي في المجلس ، فكان نقاشا حول الحقوق السياسية والمبادئ

النيابية وحرية الرأي ، بعيدا عن شئون المال والضرائب بل رأسا الى الهدف النيابي الاسمى أن مضى في اتساق مع هذا التحول ومع ما تطورت اليه رغبة الخديو في حل المسألة المالية حلا سياسيا لعلاج أزمتة السياسية في هذه الأيام ، ولكنها كشفت المزيد عن استعداد النواب لممارسة الحقوق النيابية وفهمهم لها .

يوم كيوم ميرابو :

استصدرت حكومة توفيق الممثلة في الوزيرين الأجبيين مرسوما بحل المجلس . وعهدت الى رياض باشا وزير الداخلية لابلاغه الى النواب والتقى هذا الوزير بهم في يوم كيوم ميرابو وكانت جلسة تاريخية بلغت فيها المعارضة النيابية أوجها .

وكانما كان رياض يحس مقدما بمبلغ الوقع السيء الذى سيثيره أمر الانفضاض ، فلم يسعه الا أن يتوجه للمجلس عقب ذلك بشكره على أعماله وتقديم اعتذار الحكومة عن تأخير تقديم مشروعاتها ثم أخذ يطمئن المجلس بأن المسائل التى سبق أن أوضحها « صار تلقىها بغاية الاعتبار » وما كاد رياض يأتى على آخر كلمته حتى انطلق النواب يحملون على الحكومة ويطالبونها باقرار المبادئ النيابية .

فقام النائب محمد افندى راضى يستنكر ارفض المجلس ، وتلاه عبد السلام بك المولىحى يحرم على الحكومة بأن تتغافل المجلس في القطع في أى شىء كان الا باشتراكه ، بأن يكون للمجلس حق الاقرار التشريعى كما كان يعنيه ، فلا تكون للقوانين الشرعية الا بموافقتهم معا ثم يلوح بالخطر الداهم لحكومة توفيق ويحملها مسؤولية تصرفها اذا خالفت ذلك . اذ أن بعض الأعضاء يقول : « انه اذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالى أمور لا يصح وقوعها ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية » وقد ترجم هذا العضو بهذا اللون من التهديد عما سبق أن أبداه الخديو للقنصلين البريطانى والفرنسى عقب استقالة وزارة نوبار ترجمة واضحة لهذا التحدى السافر للنفوذ الأجنبى وكان التلويح بمسألة

الأمّن في الحالتين دلالة التجاوب المشترك حول ذلك بين النواب والخديو الذي هيأته الظروف .

وهنا قام رياض وبين عدم شرعية ذلك طبقاً لللائحة متمنياً ألا يحدث شيء يكدر الأمن . ولما أبدى عبد السلام المويلحي استياءه من استنكار رياض لحق المجلس أصر رياض على رأيه بل اعتبر ذلك خروجاً على اللائحة لا يمكن منحه للمجلس الا « بأمر ثان » ويعود النائب محمدافندي راضى للكلام مؤيداً زميله المويلحي ؛ ويفسر اللائحة على ضوء المبادئ الجديدة بمعناها الواسع ويدلل على أنها تسمح لمشاركة المجلس للحكومة في التشريع ولم يسع رياض الا محاولة التخلّص من المناقشة بتوجيه نظر النواب الى الرجوع الى اللائحة وبأنه غير مختص بالنظر في غير ما جاء بها بأن ما يسعون الى تحقيقه هو من سلطات النظار والخديو وأنه ما جاء الا ليلفهم أمر الحكومة بانفضاض المجلس .

غير أن أمر الانفضاض ، وقد كان معناه اتجاه الحكومة الى الانفراد بالحكم دون المجلس كان أليماً بين الأعضاء لذلك قام النائب السابق نيابة عن زملائه يرفض في جرأة فذة تنفيذ أمر الحكومة قبل أن يشترك معها في النظر في الميزانية . وما سبق أن طلبه منها لتعرضها عليها وهو أمر جديد في حياة المجلس له دلالاته الكبرى اذ كان من قبل يعتبر في عهد الخديو عصياناً يعاقب عليه النواب بالنفي ولكنه يكشف عن مدى استعداد النواب ومدى مكونات الوعي السياسى .

فلم تعد مهمة المجلس في نظر هذا النائب هينة بل أصبحت كبيرة تنحصر في مراقبة أعمال الوزراء وخضوعها لارادتهم فأيده زملاؤه تأييداً حاراً فلا يصح كما قال زميله بدينى افندى الشريعى أن « تحصل الاجراءات ولا قوانين من مجلس النظار الا بالاشتراك مع مجلس النواب » ..

وكما تؤكد هذه الأفكار الجديدة رجعيّتها الى الدعوة النيابية العامة وقد كان المجلس خلوا منها قبل هذا العام تؤكد هذه الجرأة بوضوح

رجعبتها أيضا وقبل كل اعتبار الى توجيه من كانت له الولاية ، ولا تزال على المجلس من قبل ومن بعد وهو الخديو اسماعيل بعد أن ازداد مركزه من النفوذ الأجنبي أخيرا حدة وكرها ثم الى مدى اختمار الوعى النيابى الذى كان يتجلى عن استعداد النواب للسير والاتجاه النيابى للحد من التحكم الداخلى فى إطار الاتجاه القومى العام .

ولما طلب رياض تنفيذ أمر الانقضاء قام باخوم افندى لطف الله بيدو خوفه مما قد يترتب على ذلك من زيادة التذمر بين الفلاحين الذين يحملون عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب فقام يدفع الحكومة بهذا اللون من التهديد الذى سبقه به نائبان محاولا دفعها النواب لتشركهم معها فى النظر فى المسائل المتعلقة ، وكذلك الميزانية وعبثا حاول النواب اقناع رياض الذى وجد استحالة ذلك لما كان يكتنف الحكومة من متاعب بالاضافة الى انقضاء مدة انعقاد المجلس ، غير أن محمد افندى راضى لم يعجبه ذلك منه فاستكره .

أفق جديد :

وكأنما فاض الحديث عن موضوع الرفض وحقوق المجلس فاستطرد هذا النائب الجريء يثير موضوعا جديدا لأول مرة فى حياة المجلس فيدفعه الى أفق جديد فيدافع عن حرية الصحافة التى حملت مع المجلس فكرة اقرار الحقوق النيابية وكان ذلك احساسا عميقا بأهميتها بالنسبة له فحمل على رياض مسعاه منزع الصحف نشر أخبار المجلس ونشاطه على صفحاتها وكذلك ما يتعلق بما تنشره من أخبار الخارج وكان ذلك أيضا من رياض دفاعا عن لائحة المجلس التى كانت تقضى بسرية جلساته ورجعية مضللة منه ولم يكتف عبد السلام المويلحى بذلك بل أخذ يحتج على هذا الوزير وينقد تصريحه لأصحاب الصحف الذين جمعهم ليحذرهم نشر أبناء المجلس بحجة أن أهالى مصر همج ، كما قال رياض ، لا يوجد منهم عشرة يفهمون الجرائد ، ويعتبر ذلك منه اهانة كبرى لتحقت ببنى وطنه . فلا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق وقد دل ذلك على تحرر المجلس من قيوده فلم تعد مناقشات وقفا على

شئون المال أو الزراعة بل نشاطا يستوعب شئون السياسة ومسائل اليوم وكرامة الأفراد وحرية التعبير ولم يكن رد رياض على هذين النائبين الا رجعيا . فقد أراد أن يحرم على الجرائد المصرية أن تنقل عن أوروبا نظم الحكم فيها لأنه كان يعد ذلك وسيلة لفساد أفكار الناس الذين لم يعدوا بعد لتقبل مثل هذه الأفكار ، في رأيه ، وكان ذلك منه اعترافا بادانته ورجعته أمام النواب بشكل فشل معه في معالجة خذلانه أمامهم . ولما كان مقررا يومئذ أن يتوجه النواب عقب الرفض لتقديم فروض الولاء والشكر للخديو ونظرا لأن مطالب النواب لم تجب بعد فقد أعلن محمد افندى راضى بالنيابة عن زملائه أن التوجه للخديو مرتبط بالاستجابة لهذه المطالب وحتى ترد الاجابة عن ذلك فهم منتظرون ولن يرحلوا مكانهم فاستقر رأى المجلس وأرسل صوريين من هذا المحضر للخديو ثم لمجلس النظار .

وهكذا نشط المجلس في عهد وزارة توفيق نشاطا مميزا أن جاء امتدادا للاتجاه القومى العام ، فقد استطاع به أن يكشف عن روحه النيابية الجديدة وأوضح تعبير كما بين جوانب الفكرة النيابية كما فهمها وان أعوز هذا الفهم العمق واستطاع بهذا أن يجارى التطور السياسى الجديد فى فهمه حقوقه .

الا أن المجلس لم يرد أن يسبق الحوادث من أجلها لأنه لم يستطع الا أن يجارها فتوجهت اليه الصحافة بنقد لأنه لم يتوجه الى اقرار نظام الحكم رأسا . وجاء النقد دفعا للمجلس لتركيز جهوده حول ذلك ثم طالبت بالعمل على تنقيح لائحته بشكل يتفق مع التطور .

وهكذا أظهر النواب فى ظل ذلك أدلة كثيرة على حياتهم وقواتهم بل أخذ النواب يحملون عليها ويحضون على كراهيتها فى المساجد فأوسعوا من رقعة المعارضة وكان لا بد للأزمة من أن تلد الهمة فتظهر طلائع النهج الجديد وتزداد ايضا بعد هذا الظلام الحال ك بعد أن ادلهمت الخطوب

مزيد من الضغط يدنى دعاة الدستور من أهدافهم :

وصاحب هذا ، والخديو يمهّد لغايته ، امعان الأجانب الضغط عليه وعلى سائر الطبقة الموسرة فى البلاد من أفراد حاشيته وحكومته وأثرياء

البلاد من مصريين وأتراك وشراكسة بما نمت مشاعر الكره للنفوذ الأجنبي وغذى الاتجاه القومي العام حتى أدنى دعاة الدستور من غاياتهم .

ولم يكتف النفوذ الأجنبي بأن حرم الخديو حقه من ممارسة سلطاته السياسية والنواب من علاج شئونهم المالية وأهدافهم السياسية بل شاء أن يتبع ذلك .. بالاساءة الى عناصر الأمة ذات الهيمنة على اقتصادياتها كانت تمثل فيها عصبها الحي الموجه لسائر أفرادها فتتحد بالطبيعة ويحكم وحده المطامع الذاتية ، مع المجلس في غايته . فالخديو الذي جرد من أملاكه من قبل يتحدد مرتبه وأسرته في مشروع ريفرز ويلسن الذي كان يعده يومئذ ليووجه به البلاد توجيها جديدا للوفاء بالتزامات حملة السندات على حساب كبار الملاك بناء على ما اعتبره أمرا واقعا من افلاس مصر وعدم قدرتها على الاستجابة لحقوق دائنيها .

وطبقة الأتراك والشراكسة من أتباع الخديوى والولاة السابقين كانوا يشبهون أفراد الاقطاع فيما نالوه من أراض واسعة قاحلة أصلحوها في مقابل اعفائهم من الضرائب الا ما يساوى العشور في معظمها هؤلاء ساءهم أن يقرر المشروع فرض ضريبة جديدة على أراضيهم . وطبقة ملاك الأراضي الخراجية الذين مثلهم المجلس خير تمثيل ساءهم أن يتجه المشروع الجديد لالغاء قانون المقابلة . وقد كان معناه ومصر في ضيقها المالى ، القضاء على حقوقهم المالية والأدبية معا وكان ينتظر الطبقة الموسرة ضغط مالى جديد هو ما اتجه اليه هذا المشروع من فرض السخرة على أراضيهم التى كانت معفاة منها كضريبة عينية لا يعفى منها أحد الا مقابل جعل مالى يدفع لخزينة الحكومة .

كانت أنباء ذلك تنساب بين هذه الطبقات فتحدث بينهم ذعرا وكان متوقعا أن تثب ، بهذه الخطة الموضوعه ، لمحاربتها فتدافع عن نفسها في اتحاد مع خديويهم لعلاجها وبهذا مكن النفوذ الأجنبي الخديو من الاستناد الى قاعدة أوسع من التذمر ودفعه للقيام بجولته الختامية فقد وجد ذلك أن الفرصة قد حانت كى يعمل .. عندما لمس مبلغ القلق الذى خلقه ذلك المشروع الجديد وقد رأى كى يتحكم هذه المرة من بلوغ غايته بعد أن أخفق فى ذلك من قبل ، أن يسعى لتحقيق نظام الحكم النيابى فى البلاد .

ليستطيع به كسب مواظنيه فيمكنهم من القدرة على التعاون معه في ثقة لكسب الحلقة الأولى لمرتقى غاياته من تغيير الوزارة الأوربية . وبهذا يستطيع مواجهة الأجانب بأقوى الحجج وهي إرادة الأمة كما تفهم من معنى الحكم النيابي .

فنزل الى ساحة الشعب بما له من قداسة تقليدية يزكى من الحركة النيابية الوليدة لا على أساس الاستعلاء الوطنى أو الثقافى بل بدافع رغبته فى الاستقلال والانفراد بالادارة الداخلية فى البلاد التى كسبها من تركيا فحطمتها أوروبا .

وانطلق النضال القومى تسنده الخديوية لغاياتها فقام النواب الموجودون بالقاهرة يقدمون احتجاجاتهم إليه واجتمع الأعيان والتجار ووضعو عن ملأ من الخديو مشروع ما سمي باللائحة الوطنية تضمنت تسوية لديون مصر وما كانت ترنوا اليه من مبادئ نيابية حديثة وانقلب الرجل نيايبا متحمسا على عكس مبادئه وبهذه الوثيقة استطاع مواجهة الأجانب مطالبا بتغيير الوزارة ونقل الحكم الى وزارة شريف على قواعد الحكم النيابى المنشود .

ولم يكن عجبا بعد أن أصبح الخديو نيايبا متحمسا أن يمضى فى ركابه أبعد العناصر فهما للمبادئ النيابية وأكثرها استعلاء على المصريين من الاتراك والشراكسة ، ألم يكن الجميع يودون العودة الى سابق نفوذهم التقليدى على المصريين ، فلم لا ينضمون جميعا لهذه النزعة الدستورية فى يوم وليلة وهم الذين اعتادوا دائما أن يدوروا فى فلك سيدهم .

ولقد حقق الخديو بهذا أولى مراميه الذاتية عندما أوعز لنجله توفيق بالاستقالة ، وتشكيل وزارة شريف من العناصر الموالية له على أساس المبادئ النيابية الحديثة فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ .

وهكذا اتسم النشاط النيابى منذ أن بدأ فى المجلس وخارجه بطابع التطور السياسى للمسألة المالية ومدى آثارها على تغيير نظرة الخديو نحو

المجلس في مواجهة النفوذ الأجنبي قبل كل اعتبار وبفضل هذا التطور السياسي لهذه المسألة بدأت طلائع الحياة النيابية قبل الثورة العراقية في مصر الحديثة وكان اشراق حياتنا النيابية لأول مرة في تاريخنا الحديث امتدادا لنضال قومي استشارته السلطة التنفيذية لحل مشاكلها المالية والسياسية وان بدأ محورا في صورة النضال النيابي فقد كشف ذلك عن استعداد ناشئ لحمل مبادئه ومدى نموها وسريانها وانتشارها بين خاصة الشعب ، بل كان هذا التطور سببا في انتشار هذا الوعي فيما بعد وزيادة اختماره وهو لم يعد بعد في دور التكوين وبذرة أولى له .

ولقد سعت وزارة شريف بعد تشكيلها الى اصدار لائحة المجلس الأساسية ولائحة الانتخاب فمنحت مجلس شورى النواب من أجل ذلك سلطة الجمعيات التأسيسية فاعترفت بهذا بمبدأ سيادة الأمة ، كما مضت في سياستها تعمل على طمأنينة الدائنين على حقوقهم .

موقف أوروبا :

وكان موقف أوروبا ازاء هذا التطور النيابي أن أعلن كبار موظفيها في القاهرة شبه اضراب عام عن العمل والتعاون مع الحكومة الجديدة ولا غرو ، فقد كان معناه الاكتساح القوى لأطماعها .

وقد أراد الخديو العودة بنظام المراقبة الثنائية فاعاده فلما طلب تعيين كرومر والعضو الفرنسي رقيين رفضا ، وكذلك كان سائر الموظفين الاداريين حتى لم يبق منهم الا أعضاء صندوق الدين الذين أعلنوا استيائهم من النظام الجديد ، بل احتجوا عندما أصدر شريف مرسومه في ٢٢ أبريل بتسوية الديون طبقا للائحة بكفالة الدائنين وضماناتها .

ولم يكن عجبا أن يحدث هذا التطور النيابي في نظام الحكم فزعا في أوروبا وبين من يمثلها في مصر .

فبعد أن كان كل شيء قبله يسير في مصر وفق وزارة تعمل على دعم مصالحها الذاتية فيها انتهى كل ذلك في يوم وليلة ، أما عن طبيعة النظام الجديد فقد جاء نظاما عادلا يجاري روح العصر .

المبادئ النيابية الحديثة :

ولقد قررت اللائحة مبادئ نيابية حديثة هي تقريبا نصف الطريق نحو النظام النيابي الكامل كان أخصها أن أتاح للمجلس حق الاقرار التشريعي فبعد أن كان التشريع في يد الخديو صار مناصفة بينه وبين المجلس فلا يصدر قانون الا بموافقة الطرفين وقد نص على أن يكون وضع القوانين واللوائح ابتداء بمجلس النظار ثم منحه حق اقرار الضرائب والمسائل المالية ، لا حق اقتراحها .

أما الرقابة على أعمال الحكومة فقد جاء في حدود ضيقة في منح المجلس حق سؤال النظار كما جاءت المسئولية الوزارية جزئية لا كاملة وكان للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، وقد رفعت اللائحة عدد النواب الى ١٢٠ بما فيهم نواب السودان ، وجعلت الانتخاب على درجتين فوسعت دائرته بعد أن كان من قبل مقصورا على العمد والمشايخ والأعيان فأدخلت طائفة المتعلمين وأعفتهم من شرط النصاب المالي الذي فرضته على غيرهم من دافعي الرسوم المقررة ، كما نظمت عمليات الانتخاب ومنحت النواب حق الحصانة البرلمانية وغير ذلك من ألوان النظم الحديثة ، وبوجه عام تقرر بالدستور الجديد مبدأ سيادة الأمة وقواعد نظام حكم جديد على أسس أكثر ديمقراطية .

وقد كان من طبيعة ذلك وأهداف أوروبا أن تترجم عن طبيعتها فتعمل على استئصاله ، فتوجه أولى ضرباتها لمن كان في رأيها المحرك الأول له الخديو اسماعيل ، فما كاد مجلس شورى النواب يقر اللائحة الأساسية ولائحة الانتخاب فيرفعها للخديو ليصدق عليها بالصدور حتى ضغطت أوروبا على الباب العالي فخلع اسماعيل ، وتولى ابنه توفيق في ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ وبهذا أوقف العمل بهذا النظام الجديد الذي أشرقت به حياتنا النيابية في مصر ..

على أن ذلك لم يكن ليعتبر علاجاً لاستقرار الحالة في مصر صونا لمصالح أوروبا كما استهدفت إلا بمنطق القوة التي استتبعته بخطوات أخرى، فإذا كان في خلع الخديو هو القضاء على الحركة النيابية فلم يكن ذلك صاماً للأمان بالنسبة إلى أوروبا وشعور الشعب قائم على محور واحد من الأسى والبرم والتحيز للانفجار ، ضد التحكم الخارجي والداخلي على السواء وقد كان مسلك أوروبا مسلماً حدد له الزمان والمكان .

الفصل السادس

الثورة العربية وفجر الحياة النيابية

١٨٨٠ - ١٨٨٢

بدأت طلائع الحياة النيابية ، كامتداد لبذورها الناشئة في أعماق التاريخ المصري الحديث من قبل ، تشمل أضواء الفجر الجديد للحياة النيابية ، وذلك في ظل انبثاق النضال القومي الهادف في جوهره نحو القضاء على التحكم التركي خاصة وعلى النفوذ الأجنبي عموماً .

وإذا يبدو النشاط النيابي من قبل محورياً لهذا النضال القومي الذي استثاره وسائده الخديو كسبيل يحقق به أغراضه ، فقد كان التجاوب نحو الفكرة النيابية يمثل شعوراً سياسياً في مرحلة أعلى من سالفه ، وإن لم يرق ذلك لمستوى الإيمان بالفكرة في ممارسة حقوق السيادة ، فقد نم عن استعداد النواب لفهم الفكرة النيابية وإقرارها .

وإذا يفشل ذلك الاتجاه القومي الذي أبعث في نهاية عهد اسماعيل في تحقيق أهدافه فيفضل معه بالتبعية الاتجاه النيابي في اقرار حقوق السيادة ، فقد كان طبيعياً أن يمضي ذلك المد القومي الى نهايته ليحقق غايته . فلما انتهى عهد اسماعيل وتزعّم الجيش في عهد سلفه توفيق طليعة النضال القومي ، واصطدم ذلك بالتحكم التركي . انبلج على يديه فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة بانتقال حقوق السيادة للشعب وإن بدا ذلك امتداداً واستكمالاً لهذا النضال ، فقد مثلت الحياة النيابية صورة أعلى من الشعور السياسي والوعي النيابي الذي تجلّى بوضوح في ممارسة حقوق السيادة في ظل النظام النيابي الجديد .

كان الاتجاه القومي من قبل كما تمثله عناصره روحاً مصرية واتجاهاً أبرزه اسماعيل في الوقت الذي مكن بسياسته في مصر تقيضاً له وهو النفوذ الأجنبي ، وكان كل منهما يعمل للانفراد بالنفوذ في مصر تحقيقاً لمصالحه وحماية لها .

وكانت عناصر هذا الاتجاه في عهد توفيق هي عناصره في عهد والده اسماعيل ممثلة في ضباط الجيش والنواب وأرباب الأقلام ، تركز على كيان فكرى واحد في العهدين ، من القلق والتذمر وتوجه اتجاها واحدا لاقرار العدل بالحد من التحكم التركي ونظام الخديوية وتخليص البلاد من الأطماع الأجنبية .

ولقد اشترك الجيش في العهدين كما اشتركت سائر عناصر الأمة في الاتجاه نحو اقرار العدل والمساواة ، ولكن اذا كان موقف الجيش كسائر العناصر في عهد اسماعيل متحفظا ، فقد كان موقفه بارزا في عهد توفيق عندما انتقلت اليه زعامة الاتجاه القومى وحمل عبء زعامة المعارضة ولم يكن الفارق الا بقدر ما خلفته روح العصر السياسى في عهد توفيق وتغير طبيعة الخديوية وكان لهذه الثورة التى تزعمها عرابى فضلها الأكبر في بزوغ فجر الحياة النيابية أوائل عهد توفيق .

ولقد انتقل الموقف بعد خلع اسماعيل الى حالة من التحفز والاستعداد للملاحمة بين طرفى ثنائية من العناصر القومية ، ومن الاستبداد الداخلى المستند الى النفوذ الأجنبى .

بعد خلع اسماعيل :

كان الاتجاه القومى قد استنير فمكن الفكرة النيابية من المزيد من الاختمار فقد كان من طبيعة التطور النيابى الأخير في نهاية عهد اسماعيل أن يخلع عليها مزيدا من الحيوية في اعترافه بمصر كجماعة سياسية تشعر بأهليتها لوجوب الحقوق ، بعد أن اعترفت الدولة في مراسيم اصدار دستور سنة ١٨٧٩ بحق الشعب في الحياة السياسية فقد كان مجرد الاعتراف واهتمام البلاد به كفيلا برسم خطة عملية لصيانة هذه الحقوق .

ولم يكن لايقاف اصدار هذا الدستور على يد النفوذ الأجنبى من معنى الا نمو القلق العام والسعي بمزيد من الحماس لاقرار العدل . وكما استنير الاتجاه القومى وزاد نموا استنير بالتالى الاستبداد الداخلى والخارجى فقد جاء هذا التطور منميا لقلقها على مصالحها الذاتية مما

جعل انجلترا وفرنسا تسلكان طريق الشدة لاستئصال كل اتجاه يعبث بمصالحها الذاتية كما تجلّى ذلك في خلع اسماعيل وأن يمضيا بعده في ذلك لآخر الشوط بإساعدهما ما صار لهما من مركز ومكانة في البلاد بعد ذلك مكنهما من السعى لتنفيذ ما يريمان اليه بفضل ذلك الفرمان (١) الصادر لتوفيق بولاية العرش في يوليو سنة ١٨٧٩ ذلك الذي وضعت به امتيازات مصر التي نالتها بفرمان ١٨٧٣ تحت ضمانه فرنسا وانجلترا حول تحديد الجيش بثمانية عشر ألف جندي وتحريم القرض الا بعد اتفاق هاتين الدولتين ، وقد ضمنت الدولتان مصالحهما خلال مفاوضات ذلك الفرمان .

أما عن عناصر الاستبداد الداخلى ، فبقدر ما كان خلع اسماعيل رهيبا في نفوسها بقدر ما كان دافعا لها للانضواء تحت لواء الجانب الأقوى وهو الجانب الذى تمثله انجلترا وفرنسا والتساند معها على حساب المصريين .

ذلك هو الموقف بعد خلع اسماعيل ، موقف تحفز واستعداد للملاحة والاصطدام واذا كان هذا التصادم بين الروح القومى والنفوذ الأجنبى مقدورا بحكم المقدمات فلم يعد باقيا الا أن يرسم خطوط الزمان لينتهى بتطور النظام النيابى القائم .

ولقد أخذت المقدمات الأولى التى تكاملت فى عهد اسماعيل فورثها توفيق تظهر نتائجها بين الطرفين من جديد وعلى النهج الذى اختطته لنفسها من قبل ولكن بأسلوب عنيف .

فسعى الطرفان لأن يترجما عن طبيعتهما وكان موقف الاستبداد الداخلى والخارجى موقف استفزاز للعناصر المصرية ، بدأ بحركة يستأصل بها منابت الحركة النيابية من قبل ويعيد الحالة الى ما قبل ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ .

(1) Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Égypte p. 57 - 58 - 59.

ولما كانت الروح القومية كما مثلها النواب والمثقفون في مصر اذ ذاك أضعف من أن ترقى فوق سلطان الاستبداد الداخلي والخارجي ، فلم يكن مقدرا لها أن تصل لأهدافها الا اذا واثنت القوة وقد جاء ذلك على يد الجيش الذي كان دوره آخر أدوار عناصر النضال القومي في استتباعها النعير عن ذاتها وأهدافها في عهد توفيق .

الاتجاهات في عهد توفيق :

ولقد بدأ المصريون يبدون حسن نياتهم بعهد توفيق منذ أن تولى الحكم وأخذت صحافة الداعين للفكرة النيابية كما كانت تمثلهم كوكب الشرق والتجارة تستقبل عهده بترحاب وتودع عهد أبيه في شماتة وفرح الا أنه لم يلبث أن خاب رجاء الجميع فيه عندما بدأ مستندا الى النفوذ الأجنبي ومن ثم اتجه الاستبداد الداخلي والخارجي معا للقضاء على عناصر المعارضة المصرية والامعان في تمكن الظلم والطغيان من البلاد .

وكانت البداية محاربة الاتجاهات النيابية التي كانت قد بدأت تستكمل وجودها في عهد توفيق بين جنات مجلس شوري النواب .

كان أعضاء المجلس منتظرين أن ترد اليهم لائحتا المجلس اللتان رفعتا الى مجلس الوزراء لما قد يدعو لاعادتهما اليه واعادة النظر فيهما ونظرا لأن لفيفا من الأعضاء كان قد تقدم الى وزارة الداخلية بطلب الترخيص لهم بالعودة مؤقتا الى بلادهم لمراقبة أعمالهم حتى يحين الوقت الضروري لعودتهم ، فقد أرسلت الوزارة موافقتها (١) وانصرف أعضاء المجلس ومضى شريف يصل ما انقطع ، غير أن توفيق الذي تعلم من درس أبيه ألا يقف في وجه النفوذ الأجنبي لم يستطع أن يمضى وهذه الأهداف الى غايتها ، فقد كان خاضعا لنفوذ القناصل وكان هؤلاء لا يرون في قيام هذا اللون من الحكم الا تقلصا لنفوذهم ، فتقدموا للخديوي يحضونه على عدم اعادة اصدار اللائحتين ويخيفونه من النظام الجديد ويدللون له على خطورة جمال الدين الأفغاني فأخذ يحارب (٢) الاصلاح الدستوري

(١) جلسة ٦ يوليو ١٨٧٩

(٢) الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده للسيد رشيد رضا ص ٧٧ و٧٦

في شخص وزارة شريف تمشيا في شعورهم نحوه فلما رفع شريف اليه كتابه في ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٩ طالبا التصديق على اللائحتين أشار بوقف ذلك فلم تدم الوزارة بعد ذلك الا أياما ثم استقالت كما حورب ذلك الاصلاح في شخص جمال الدين وأخرجه توفيق من مصر . فكان من الطبيعي أن تزداد الأفكار بذلك حدة بين العارفين به من المثقفين والساعين للقضاء على الاستبداد ، وفقدت مصر الأفغانى ووجدت من بينها عشرات ممثلين في تلاميذه ، كما كشف ذلك الاتجاه عن حقيقة توفيق ومركزه عن الاستبداد الخارجى ولم يفقد الساعون نحو العدالة أمالهم ولأ الداعون للاصلاح النيابى أعلامهم بل مضوا في التعبير عن ذلك واشاعة الوعى السياسى في البلاد .

العودة الى الحكم المطلق :

وكما وجد توفيق من النفوذ الأجنبى ما دفعه لاعادة الحكم المطلق وجد من السلطان اذ ذاك مساندة في موقفه من الحكم النيابى فقد كان ذلك لايسمح بانشاء دستور في ولاية من ولاياته ويمنعه في ولاية (١) أخرى ومن ثم أخذت مصر تنهيا للعودة الى الحكم المطلق كما كان قبل عهدها بالنظام الوزارى ، فتولى توفيق رئاسة الحكومة لاجيا مجلس النظار وأعاد الرقابة الثنائية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ وشهدت مصر سياسة عميقة من الرجعية أشد هولا من ذى قبل في ظل هذه الرقابة التى استحال نظاما سياسيا يشل الادارة والتشريع ، فقد نص في المادة الرابعة من انشائها على حق الرقيين في حضور مجلس الوزراء واستحالة اقالتها دون موافقة حكومتها ، وكان لضعف الخديو أمامها أثر كبير في تدخلها المتزايد في البلاد .

ولما لم يشأ الخديو أن يمضى طويلا رئيسا للحكومة ثقل عبء ذلك على عاتق رجل عرف بميله للحكم البيروقراطى وكرهه للنظام النيابى وهو رياض باشا في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فنفذت أغراض الأجانب التى سبق

(١) من حديث مالت نقلا عن السلطان

Malet (E) Egypt, 1879. — 1883 p. 38, 135, 138, 143.

أن عجزوا عن تنفيذها قبل عهد مصر بوزارة شريف السابقة عندما صدر قانون التصفية فقرر الغاء قانون المقابلة على أن يرد لأصحابه مقسما على خمسين سنة نظير جمع الضريبة كاملة وفرض ضريبة على الأراضى العشورية بلغت ١٥٠٠٠٠٠ جنيه والموافقة على قانون الاعفاء من السخرة ذلك الذى كان ديبلير وزير الأشغال الفرنسى السابق يتباهى به من قبل ، بل ولم يبق هذا القانون من إيرادات البلاد لإدارة الحكومة الا ٣٤٪ منها وما سوى ذلك خصص لخدمة الديون .

ولم يكتف رياض بهذا بل حاول خنق عناصر الروح المعارضة التى حاولت التعبير عن ذاتها وكان أخصها الصحافة وتناولها بالتنكيل والانداز والتعطيل عندما اتجهت اذ ذاك بالحملة على النفوذ الأجنبى حتى لم تجد روح المعارضة بدا من التعبير عن وجودها الا بوسائل أخرى وطرق سرية فلقد نشر الناقمون على عهد رياض فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ وهم ليف من الوطنيين ومديرى الأقاليم وضباط الجيش منهم أحمد عرابى بياناً سياسياً (١) نددوا فيه بالحكم القائم وحملوا على مساوئه معلنين عدم شرعية وزارة رياض وقد طبعوا منه ٢٠ ألف نسخة ووزعوها على الشعب كما أصدر أديب اسحق بالمنفى فى باريس وقتئذ ، صحيفة تعبر عن اتجاهات هذا الوعي الجديد فدخلت هذه الصحيفة مصر ووزعت فيها .

ومضت وزارة رياض تدعم نفوذ الأجانب وتقضى على كل وسائل التعبير والشكوى والتفاهم ، فالمجلس النيابى الذى كان يعتبر أعبد وسيلة تلتقى فيها الحكومة مع الشعب فى تفاهم ، قد ألغى والصحافة التى كانت تضطلع ببلاغ رغبات الشعب للحكومة ويتنفس منها الداعون لاقرار العدالة وتعبر عن مشاعر البلاد الكامنة ، قد كتمت وصودر معظمها حتى لم يعد بعد بد من الانفجار .

وتكلمت عناصر المعارضة فعبرت بأساليبها عن الروح السائدة ولم يعد منها غير الجيش ، ليتكلم فيلعب دوره بأسلوبه .

(1) John Ninet : arabi Pacha p. 37.

دور الجيش :

ولما كان ممثلو فرنسا وانجلترا الرسمىون فى مصر قد اعتدوا على كل هيئة بل كل مصدر لمعانى القوة أو النفوذ فيها ، فأخذت بزمامها وغيرت من نظامها . فلم يكن باقيا ليتجاوب دفاعا عن العدالة وحقوق الأفراد حتى وقتئذ الا تلك الهيئة الوطنية الوحيدة التى كانت تملكها مصر بعيدة عن عبث المراقبة النيابية والحكم المطلق الا وهى الجيش .

وكان الجيش كاحدى خلايا الشعب الحية ، يمثل صورة مصغرة من الصراع العام القائم بين اتجاهات الساعين للعدل والمساواة وتعبيرهم عن الروح القومى واتجاهات الاستبداد الداخلى فى البلاد ، تنتشر بينه روح التذمر ومعانى القلق كما تنساب فى غيره من سائر الخلايا . وقد تمثل صراع هذين الاتجاهين فيه بين طائفتين من ضباط الجيش والجنود من أجل المطالب الخاصة ، فقد كان ثمة الجنود والصولات والضباط حتى رتبة القائمقام من المصريين الفلاحين وكان ثمة من هم أعلى من ذلك وكانوا من أفراد العائلة الخديوية والحاشية من الترك أو الشركس وقد كان هذا العنصر الأخير يمثل منذ محمد على ، العنصر الذى يسيده السيادة المتجه الى التعالى فى عزلة عن سائر الشعب ولم تبدأ أية موجة للتحرر من حكمهم المستبدين الا على يد سعيد وكان مصدرها نزعة انسانية تارة ونزعة ذات غايات شخصية تارة أخرى ، فقد كان من العاملين على ترقى الجنود الى مرتبة الضباط فى الجيش .

ولكى يربط اسماعيل هذه الطبقة من الجيش به وبالطبقة العليا حاول تزويجهم بزوجات شركسيات من الحرير وكان لهذه العناية بهذه الطبقة من الضباط المصريين أثره فى اشعارها بشيء من العزة ودفعها للعمل للمزيد منها . فأخذ أفرادها يسعون للمساواة بزملائهم الضباط الشراكسة عملا بمبدأ الترقى الذى اعترفت به الحكومة .

وقد نبتت هذه الروح وزادت تمكنا من النفوس فى ظل اسماعيل فى الجيش ولكن لطغيان مكائته وعلو شخصيته أخذت ترفع رأسه فى ظل ضعفه فى نهاية عهده . يدلل على وجودها وميض نار يلمع خلل الرماد بعد

حرب الحبشة . وما خلفته من خسائر في الأرواح والأموال وما كشفت عن مدى الفساد السائد اذ ذاك في الجيش وعن تلك العنصرية البغيضة وقد أشاعت الكره لطبقة القيادة القائمة على الترك والشركس كراهية ممزوجة بحقد وازدراء وعدم الثقة في كفايتهم التي كشفت عنها هذه الحرب وكانت أولى ثمارها تأليف أول جمعية (١) سرية سنة ١٨٧٦ برئاسة عرابي وكانت غلبة الجيش ضد وزارة نوبار سنة ١٨٧٩ عاملا في الكشف عن هذه التيارات ضد اسماعيل وحكومته وبطاقته وعاملا على صهرها وتوحيدها وتوسيع رقعتها ولكن لم يثر الجيش ولم تأت مظاهراته اذ ذاك الا في تحفظ وان مضى في تحين للفرص التي يعمل فيها من أجل أهدافه بعد ذلك . حتى اذا ما هيئت له الظروف في عهد توفيق وتكاملت عناصر الاعلان السافر عن اتجاهاته - ثار في الوقت المناسب ولكن في طابع جديد وانطلاق قوى كانت تعتمل أسبابه من زمن بعيد فكيف ثار الجيش ؟

لقد كان تغلب الاستبداد الخارجى على اسماعيل قد جعله مهيبا للثورة في ظهورها ومحددا زمانها بتولى توفيق . فلما اتجه الاستبداد الداخلى مستندا الى الاستبداد الخارجى للهيمنة على البلاد كان بذلك يهيئ ظروفها . فلما التقى هذا الاتجاه مع الروح المعارضة في الجيش كان الانفجار محتوما بقدر مقدماته . في الوقت الذى أحس فيه الجيش ممثلا في قيادته بتغير طبيعة الخديوية في ظل توفيق . فكيف تغيرت هذه الطبيعة ؟ وكيف تهيأت الظروف للثورة ؟ حتى انبلج على يديها الفجر الجديد ؟

تغيير طبيعة الخديوية :

كانت الخديوية في ظل منشئها محمد على وابراهيم وعباس حكما مستبدا . فلو عصا امرؤ أمرا فسرعان ما يتهم بالعصيان ويوقع عليه أشد ألوان العقاب دون أية اجراءات لمحاكمة عادلة .

أما الخديوية في عهد اسماعيل ، فهي ان اتسمت ببعض السمات الغربية التي مكنت خاصة المصريين من الظهور الأدبي بذلك النظام المعروف

(1) Moberly Bell : Khedives and Pachas p. 57.

بالنظام السوري فقد ظلت ذلك النظام الشرقى فى جوهرها — الا أنها أخذت فى النهاية تفقد احترام المصريين القائم على الرهبة من الخديو عندما انتهت بتدخل الأجنبى . عندئذ أخذ جيل اسماعيل الذى كان اسم محمد على وعباس مرهبا لآبائهم ينظر فى عجب كيف أصبحت الخديوية أمرا هينا عندما أخذت تنزل من أعينهم فى ظل تطور المسألة المالية السياسية بضربات بضع من الموظفين الأجانب . وقضاة المحكمة المختلطة . وكيف أصبح الخديو ك فرد أو حاكم عادى لم يتحمل مركزه دسائس قنصلين حتى أبعد عن البلاد . من ذلك الوقت أخذت الخديوية بل نظام الحكم القديم فى أسلوبه ونظرة الشعب له يتحول الى شىء جديد لا هو بالحكم المطلق بالمعنى العادى ، لأن رئيسه الخديو توفيق كان أميرا صغير السن تنقصه التجارب ولا هو بحكم الأقلية تماما لأن الشخصيات القوية فى مصر لا تساهم فى ادارة الأمور أما أعضاء الوزارة فيما خلا الرئيس والمراقبين الأجبيين فقد حصر عملهم وسلطتهم برؤساء للمصالح وسكرتازيين فحسب . أما الرقيبان فقد مثلا بصدد السيطرة الأجنبية : ولا كان الحكم بالديمقراطى لأنه غير قائم على مبدأ ممارسة الأمة سلطاتها عن طريق نواب منتخبين . بل كان حكما مطلقا وزاريا يضعفه ذلك الاشراف الدبلوماسى الأجنبى المفروض عليه بحكم ارتباطك المالية اذا ما اتجه ضد أهدافه .

ولقد كان نهج رئيس هذا اللون من الحكم — رياض باشا — نهجا مطلقا رغم ما كان مفروضا أن يكون الوزراء مسئولين مسئولية جماعية عن كل ما يتخذ من اجراءات بما يصدره الخديو من قوانين ، فكأن الشكاوى مثلا أو التظلمات اذا ما رفعت الى الخديو لا يلبث أن يحيلها على وزارته رافضا التدخل فى أحكام مستشاريه المسئولين ، بهذا بدت الحكومة وقد طبعت ببعض الشكليات الدستورية فى الوقت الذى تكتلت فيه السلطات فى يد رياض وفى الوقت الذى كان الشعب فى خاصته يكره رياضاً وينظر للخديو نظرتة الجديدة غير القائمة على كل الاحترام والتقديس .

ولقد تعود الناس من قبل أن ينظروا الى « أفندينا » على أنه مصدر

القوى السياسية والادارية معا نظرة قائمة على الرعاية الأبوية فكان محمد على (١) يهتم بالتظلمات والشكاوى بل اتخذها أداة يفهم بها مبلغ نشاط وعدل موظفيه ، فكان يحاط علما بكثير منها فيحاول معالجة ما بها . أما بعد عهده فقد انحدرت هذه العناية في عهد أسلافه الى كثير من الاهمال حتى عهد توفيق ، فلم يكن من دأبه لضعف شخصيته ، أن يفصل في أية شكوى ترفع اليه الا بعد أن يستشير رياضاً بذلك ، أو يتتبعها اذا ما أحالها عليه ، حتى جمع ذلك في يده السلطان والنفوذ وأخذ يشرف على كل صغيرة وكبيرة ويجعل من نفسه مصدر الحكم مما حدا بالشعب الى الاعتقاد بعلو كعبه ونفوذه على سيده الخديو بل اعتقدت بهذا أفراد الطبقات العليا الذين لم يكن من دأبهم تقديم الشكاوى اذ رأوا أن المسائل الهامة لا يناقشها غير رياض والرقبيين أما الخديو فليس له الا الامضاء الشكلى .

ورغم التدخل الأجنبى الذى كان متوقعا أن ينقص من نفوذ رياض المطلق فقد ظل مطبوعا بطبيعة الحكم القديم لأسلاف الخديو واذا كان ثمة من فرق بين الاثنين فقد كان يمثل فرقا فى الدرجة لا فى النوع . لاشك أن رياض كان بصدد تحسين الادارة ، كان لقانون التصفية أثره فى الغاء عدد كبير من الضرائب وبذلك خف العبء على عاتق الفلاح قليلا بفضل أمانة رياض المالية ، ولكن رغم هذا فقد ظل الكثير من الوسائل التعسفية القديمة سائدا فى الحكومة .

كان رياض يؤمن بالنظام والضبط أكثر من ايمانه بالعدل ، وكان يؤمن باستحالة اقرار النظام وجمع الضرائب اذا أهملت هذه الوسائل التعسفية المخولة للموظفين . وعلى ذلك كان غير مهبال الى الاستماع الى ما يرفع اليه من شكاوى ضد موظفيه بشكل أصبح معه هؤلاء وفى ظل هذه الحماية من رئيسهم ، يسلكون مسلكا لا ضابط له فى معاملاتهم فاتشرت المظالم وزادت الأمور تعقدا ومرارة من هذا الأسلوب ، وقد زاد ذلك حدة عدم امكانيات أى فرد ولو كان رياضاً أن يحتكم الى أية هيئة قضائية عادلة ، فقد كانت مصر ينقصها هذا اللون من ضمانات العدالة فكان كل

(١) انظر فى سلسلة اعلام الاسلام (محمد على الكبير) للاستاذ محمد شفيق قريال

من تراه الحكومة مخطئا في نظرها أو مرتكبا لخيانة تراها خطرا ، لا يجاكم بطرق مشروعة ولكن بالنفى والابعاد دون محاكمة — الى السودان — بناء على قرار السلطات المحلية وقد ظل ذلك متبعا حتى قيام الثورة العراقية .

وبالرغم من نقص ما ارتكب من ألوان المظالم في ظل حكومة رياض عما ارتكب في ظل حكومة اسماعيل فقد كان الاستياء العام في ظل حكومة رياض يفوق نظيره في عهد اسماعيل وذلك بقدر الفرق بين الحالتين القائم على مكانة الرجلين في نفوس الشعب . فاسماعيل الذى ورث عن أجداده مجد الملك وقوة الشخصية قد ظل في عيون المصريين مهابا محترما مرهوبا مطاعا رغم ما أنزلته الظروف المالية وتآئجه بهذه القداسة . حتى هذه الفئة القليلة التى نبتت في نفوسها رغبة المعارضة بحكمه قد أذعنت له فقد كانت آيات بطشه ماثلة رهية في الأذهان وكان أخصها انتقامه من اسماعيل المفتش .

ولكن من هو رياض ؟ أليس ذلك هو اليهودى الأصل الذى بدأ حياته في خدمة سيده موظفا صغيرا ليأخذ مكانته فيما بعد وزيرا عظيما ؟ فمهما كانت سلطاته فليس في مقدور ذاته أن تشع الضوء الذى كانت تشعه شخصية اسماعيل — اشعاعا تنجذب اليه الأنفس رغبت أم لم ترغب ، ولا كان له حرية العمل التى كانت لأوتوقراطى كاسماعيل الذى مكنته من أن يعالج ثورة الجيش وهى في مهدها فورا . وأنه مهما بلغت سلطة رياض فهمى مستمدة من الخديو لا من حق الوراثة المكفول بضمانة الدول . من الممكن إذن التطويح به خارج الحكم في أية لحظة . وبهذا كان لتغير طبيعة الخديوية نقطة تحول كبير في مجرى الاتجاه القومى هيا السبيل للجيش أن يتزعمه فينبج على يديه فجر الحياة النيابية في عهد توفيق .

ولقد هيا الاستبداد الداخلى كما يمثله رياض الظروف بسياسته الداخلية لثورة الجيش ، تلك السياسة التى غملت على التنام مشاعر الطبقة الثرية مع سواد الشعب ، فقد قضى قانون التصفية باضافة ١٥٠.٠٠٠ جنيه في أموال الأتليان العشورية . وألغى قانون المقابلة الذى قام تمويله على

أكتاف طبقة الملاك التي عانت من أجله الكثير وحزمت من امتيازات هذا القانون على يديه . كما كان لسياسة رياض في تركيزها السلطة الاقليمية المطلقة في يد المديرين ورجال الأمن من دون المشايخ والعمد دون مرجع عادل أو سماع لشكوى ، أثره في اثاره هذه الطبقة التي كان بيدها النفوذ ضد هذا الرجل « فمن مسه ظلم المأمورين ولم تسمع شكواه ومن يترقب أن يؤخذ بما أخذ به غيره دون محاكمة عادلة ومن تكفيه شبهة مخيلة لا حقيقة فيها ويخاف أن يتمثل في خيال حاكم جاهل بصورة لا تعجبه فينال ما نال صاحبه . كل أولئك وان كانوا لا ينكرون فضل الحكومة فيما أتته من الاصلاح كانوا يطلبون تغيير هذه الحال بما هو أدعى للسكينة والاطمئنان وتوفير المنافع (١) » .. وتحت هذه الظروف تألف حزب قوامه لفيف من الأعيان وبعض مديري الأقاليم وضباط الجيش من زعماء جمعيته السرية ، للحملة على سياسة رياض والنفوذ الأجنبي وقد جاء تأليفه في تجاوب مع شعور الخديو الكاره اذ ذاك لسياسة رياض وقد اتخذ هذا الحزب مقره مدينة حلوان .

وتجلى للناس الظلم والحاجة الى العدل والمساواة في ظل الحياة النيابية في وجه آخرين من قانون التصفية ، ذلك القانون الذي رعى مصلحة الأجانب دون مصلحة مصر فقد كان هؤلاء يتقاضون رواتب فاحشة من الخزانة مما دعا الناس الى الاعتقاد بأن حقيقة الظلم واحدة وانما طورها الجديد أرسى أساسا وأضبط سلطانا .

كان لا بد اذن من الثورة — ثورة الجيش — بعد أن تهيأت له الظروف وحانت له الفرصة ليحقق ما كان يتطلع اليه من اقرار العدل ومحو الظلم .

كيف قامت الثورة فتطورت نحو الاهداف الدستورية ؟

وأخذت الثورة ترفع رأسها في عهد توفيق وبدأ الخديو (٢) ميالا للعطف على آمال الضباط الفلاحين ليستند اليهم في القضاء على عهد رياض . كان منهم على فهمي ذلك الشاب الذي خصه بعطفه ، المتزوج

(١) عثمان أمين « محمد عبده » (في سلسلة اعلام الاسلام) ص ٥٢
(٢) M. Wallace : Egypt & the Egyptian question p. 66.

باحدى شركسيات حريم والده ، والذي كان على رأس الحرس الخديو
بشكنات قصر عابدين وقد كان على علاقة ودية به حتى كان لا يخلو يوم
دون دعوته على مأدته يبدى عطفه عليه ويشعره باتجاهات رياض
المتناقضة ويوغر صدره منه بل كثيرا ما كان يكلف بتبليغ رغباته الى
عثمان رفقى وكان على صلة بكبار الضباط وكان لهذا العطف أثره السيء
فى نفس هذا الوزير اذ عز عليه أن تلقى اليه الأوامر من فلاح كهذا وعظم
عليه أن يكون « فهمى » من الخديو موضع عطفه وكان رد فعل ذلك
شعور فهمى بالاستياء عندما بدأ الوزير فى اهماله ، فاتجه بشعوره الى
الكارهين لرياض من الضباط يستثيرهم عما اتباه من أثر سىء لمعاملة
رفقى السيئة .

وكان عثمان رفقى ينفج سياسة التفريق بين المعسكرين ، فسولت له
نفسه سن قانون فحواه الحكم بعدم الترقى من تحت السلاح ، وصدرت
أوامره بذلك فيحرم المصريين من الرتب ليظلوا تحت سلطة الترك
والشركس ثم أحال عبد العال حلمى ليكون معاونا بديوان الجهادية
ليقصيه عن الجيش وعين بدله شركسيا ثم فصل أحمد عبد الغفار وعين
بدله شركسيا أيضا . كل ذلك كان كفيلا بدفع هؤلاء الى الاتجاه والتحرك
جبهة واحدة ضد هذا الظلم .

وكان ثمة رجل ينتظر هؤلاء بشعوره ويرمقونه بآمالهم هو أحمد
عرابى .

كان عرابى جنديا من تحت السلاح — رقى فى عهد سعيد الى رتبة
القائمقام وقد عاش مضطهدا بدافع العنصرية — الداء الذى كان يشكو
منه هؤلاء ، ولكنه تحمل عبء ولاية اسماعيل بصبر وثبات تحت ضغط
الظلم والاستبداد وقد ظل برتبته القديمة ١٩ سنة شاهد فيها الأحداث .
وأحس بها تنسكب آثارها فى نفسه ورأى خلالها رتبا ترتفع على أساس
العنصرية دون ما جدارة لأصحابها الا لا تنمائم لعنصر الترك والشركس .
مما أكسبه كرها لهذا الأسلوب وحقدا لهؤلاء فلما أعدت الظروف هذه
المشاعر لأن تتخذ طريقها الايجابى لاقرار العدل والمساواة وتوجه زملاؤه

فى الجيش اليه يتخذون منه زعيما للفكرة حملها بقدر ميله الى التزعم واستعداده للثورة وتأثره بمبادئ العدالة والمساواة كما تشبع بها كآزهرى وفهمها كعضو فى الماسونية الشرقية .

كانت الثورة حتمية لجذورها العميقة ولم يكن من الممكن تلافى الثورة بعد ذلك الا مؤقتا اذا ما عولجت المسائل القائمة وقوبلت سورة النفوس فى منتصف الطريق . ولكن هكذا شاءت الظروف أن يعالج الموقف بأسلوب كان منه انفجار يرمز الى أصوله البعيدة فى العقل الجمعى للمصريين بعد أن تهيأت له الظروف وجاء موعده ليكون أداة للتطور النيابى فى عهد توفيق .

تداية الخطوات :

وقد بدأت ثورة الجيش ضد التحكم التركى والخارجى دفاعا عن مصالحه الخاصة سنة ١٨٧٩ ثم انتهى بها بالدفاع عن المصالح المصرية ، هكذا رأينا تباشير ذلك من قبل وكذلك بدا الجيش سنة ١٨٨٠ اذ قام بعض ضباطه وعلى رأسهم أحمد عرابى يقدمون لناظر الحرية يومئذ شكوى احتجوا فيها على حبس المرتبات وتفضيل الأتراك والشراكسة فى حركة الترقيات على المصريين بدافع الاستعلاء العنصرى وكذلك تسخير الجنود ، الا أن الجيش يبدى هذه المرة لونا جديدا فى دفاعه عن مصالحه اذ أخذت مصالح الجمهور تظهر منفصلة عن مصالح الأفراد عندما أشاروا فى شكواهم الى الغبن والمحسوبية التى قضت بها حركة الترقيات فلما لم يبت فيها قدموا عريضة أخرى لرياض طلبوا فيها عزل وزير الحربية فلما عد ذلك منهم تمردا كانت معالجته لهذا الموضوع بالضغط ، اسرافا فى الاستهانة بهم عندما تقرر يومئذ بمجلس الوزراء القبض عليهم فاستدرجهم الى قصر النيل بحجة النظر فى الاعداد لزفاف احدى الأميرات فلما توجهوا قبض عليهم ولم تنقذهم الا كتيبة على بك حلمى التى أعدت من قبل لأن تدرأ عنهم مثل هذه الاحتمالات التى توقعوها علما من حليفهم السرى فى مجلس الوزراء — محمود سامى — قبل حدوثها ولما أنقذوا ، أصدروا بيانهم للجمهور يفسرون الحادث معيدين طلبهم ، عزل عثمان

رفقى ، فعزل ونصب مكانه محمود سامى البارودى جزاء اخلاصه لهم وبهذا بدأ الجيش دوره سعيا لاقرار العدالة .

وكان لهذا الحادث الذى انتهى بانتصار عرابى وقعا شهيا فى الآذان المرهفة فقد اهتدى الشعب البرم — من شتى المظالم — الى القوة التى كانت تعوزه فى محنته، وكان ذلك عاملا على بعث الروح المعارضة الكامنة الى الظهور . وقد وجد كل فى الثورة مأربا لآماله فكان من الطبيعى أن يهب عند ذلك الراغبون فى تغيير الحال فطلاب مجلس النواب من الطبقة المثقفة يأملون فى التغيير فاتجه أملهم لتحقيق آمالهم والمتخوفون من استبداد الموظفين والخائفون من أن يؤخذوا بالشدة يرجون بالتبديل علاجا . والواجدون على السلطة الأجنبية يأملون فى استبعادها والطامعون فى رجوع سلطتهم من الذوات والأعيان يطعمون فى ارضاء ذواتهم وهكذا توحدت هذه العناصر فى شعور واحد واتجهوا يؤيدون الثورة فى مستهلها فى اتجاه نحو الطابع القومى لها .

كيف تحولت الثورة الى الطابع السياسى :

قامت الثورة بدافع الشعور بالظلم ، قومية ضد التحكم التركى ، ومن أجل اقرار العدل ، كما دل سير الحوادث على ذلك قبل أن تكون بدافع الوعى السياسى الناضج منذ البداية فلم تكن عريضة الضباط الى رياض مطبوعة بالطابع السياسى الا ما تضمنته من ضرورة عزل عثمان رفقى ولم يكن بها ما يدل على المطالبة بنظام الحكم النيابى بل ولم يكن السبب الجوهري لانتقالها الى حركة سياسية الا تمكن المزيد من القلق من نفوذ زعمائها وعلى رأسهم عرابى بدافع طبيعة الحركة وتطورها والظروف التى تلت بدايتها العسكرية مما ولد السعى لضمان الطمأنينة والعدالة فأدى الى توسيع جبهة الهجوم على مصدر الظلم والى مزيد من التطور القومى لحسم الداء من أساسه بتغيير نظام الحكم .

وكان لا بد من ملاحمة جديدة بين الجيش والحكومة فاتجاهاتها كانت تنقض بعضها بعضا دون ما حل وسط . وكان لابد لأزمة الثقة التى خلفتها حادثة قصر النيل أن يبدو تنائجها بين الفريقين فيحاول كل علاجها بأسلوبه الذى لا تسمح الظروف الا أن ينتهى بتصادم جديد .

كان من منطق حكومة رياض المستبدة أن تتجه لعلاج الموقف بالشدة ولا سيما وقد كان موقف الجيش يرمز الى اعلان الثورة ضدها الا أنها رغبة منها لأن تفوت العاصفة اتجهت الى مسالمة الجيش الثائر كي لا يتطور الموقف ولكنها اتجهت ويدها على مقبض سيفها لشعورها بخطر الجيش عليها .

سعى الخديو في ١٢ فبراير الى الاجتماع بكبار ضباط الجيش بالعاصمة من رتبة بكباشى فما فوق بحضور وزير الحربية وكبار رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء وقد خطب فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث ثم طلب (١) اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة غير أن ذلك لم يجد فقد تطورت الثورة الى التطور السياسى بعد ذلك الى مرحلة جديدة من النضال القومى .

مقدمات التطور :

فعرابى وصحبه كانوا يدركون دقة الموقف فالحكومة التى أعلنوا الثورة عليها كانت حكومة لا ترضى الا بفرض القيود ورغم ما حدث من تغيير عثمان رفقى فقد ازدادت قلقا بعد حادث قصر النيل على مصيرهم فمكنوا الحراسة على بيوتهم وأكثروا من عقد الاجتماعات السرية لمواجهة الموقف . وبين الشعور بالنشوة للانتصار الأول قدموا عريضة (٢) أسفرت عنها هذه الاجتماعات تضمنت تنظيم حقوق الجنود عند الأجازات واستبدال التعيينات وزيادة مرتبات الضباط والجنود وسن قانون لحالات الترقى والتقاعد والمعاش والأجازات والاستبعاد وارجاع أحمد عبده الغفار الذى فصله وزير الحربية السابق وغير ذلك من مطالب الجيش .

وقد أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ووافق مجلس النظار على اقتراحات وزير الحربية من وجوب سن القوانين وزيادة مرتبات الجنود والضباط وتعديل القوانين العسكرية بل رأى البدء بزيادة وتأليف لجنة للنظر فيما لا يجب اجراؤه من تعديلات للنظم العسكرية ورفع رياض

(١) الوقائع ١٢ فبراير سنة ١٨٨١

(٢) مذكرات عرابى : كشف الستار ص ١٦٦

تقريراً (١) بذلك للخديو في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ وبناء عليه صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ يقضى (٢) الأول بزيادة مرتبات الضباط والجنود والثاني يقضى بتأليف لجنة برئاسة وزير الحرية للنظر في النظم والقوانين العسكرية المعمول بها وتعديلها وقد كان لذلك وقعه الحسن بين زعماء الثورة .

ورغم هذا كله لم تستطع الحكومة أن تخفى نياتها نحو الجيش وتطمئن اليه بل لم يستطع الجيش أن يركن الى الاطمئنان اليها لتوقعه الشر على يديها وفقدانه الثقة فيها .

تحول الحكومة الى الجانب المتطرف :

ولم تكن محاولة الحكومة في معالجتها أزمة الثقة في الجيش بمختلف الاسترضاءات لتخفى طبيعتها بل كانت تلك أداة داعية لغموض موقفها تحينا للفرصة وقد بلغ القلق مبلغه بها حتى تحولت فجأة وبأتفه الأسباب الى العنف في مواجهة الثورة محافظة على كيائها ففترت من موعد التصادم المقدر .

حدث هذا عقب حادثة تافهة كانت ذات دلالة خاصة انتهت بها الى هذه النتيجة الهامة ودلت بها على كرهها للحركة العراية .

ذلك أن عربة أحد تجار الاسكندرية عندما كان الخديو يقضى صيفه وكان يقودها سائق أوروبى صدمت جندياً من فرقة المدفعية في ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ بالقرب من سراى رأس التين فلما أصيب ذلك قله رفاقه الى هذه السراى التى كان الخديو اذ ذاك بها ملتسقين منه معاقبة الجانى فتأثر الخديو من هذا الحادث ذلك الذى دل على مبلغ نزول هيبة الخديو بين الجيش وقد أمر بطردهم فانصرفوا .

(١) الوقائع ٢١ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١

مذكرات سراى - كشف الستار .. ص ١٧٠

لا شك أن هذا الحادث وإن دل على سوء نظام الجنود ، فهو تافه وقد كان من الممكن أن يخطر عنهم رئاسة الجيش لعقابهم بما يتراءى والنظم العسكرية في الحالات العادية ، غير أنه كان ذا معنى كبير والخديو ينظر إذ ذاك للجيش نظرة قلق فأصدر أمره بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم فحجوا وصدرت ضدهم أحكام بالغة القسوة كان أغلبها الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

وإذا كانت حقيقة هذا الحكم مستمدة من طبيعة نظرة الخديو للجيش فلم تكن جرأة الجنود إلا مستلزمة من جرأة زعمائهم على سيد البلاد وقتئذ . وقد كان ذلك نذيرا لتغيير الموقف كمحاولة لاسترداد هيبة الحكومة . حقا لم يرض ذلك عبد العال حلمى فكتب يفتح لوزير الحربية فلم يسع الأخير إلا رفع الأمر للخديو ، إلا أن الخديو يبدى استياءه منه بل يعده تطاولا عليه فأغضب وزيره حتى استقال فعين الخديو بدله صهره داود يكن .

وقد سعت الحكومة بعد هذا لفرض سيادتها ورهبتها من جديد في ظل هذا التغيير فزادت القلق والتذمر تمكنا من قلوب العراقيين وزادتهم سعيًا لاقرار الطمأنينة ، توجس العراقيون خيفة من داود يكن وصدق توجسهم فلم يلبث حتى أصدر منشورا يحرم تجمعات الضباط في المنازل وأحياء المدينة وحرّم عليهم التكلم في الأمور السياسية فشدّد (١) عليهم كما شدد محافظ العاصمة العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكري فارتاعوا ولزموا آلياتهم بل ما لبث بعد ذلك أن عمل على تشتيت الحزب العسكري فأصدر أمره في ٨ سبتمبر بإبعاد فرقتين لأطراف البلاد أحدهما لدمياط والأخرى لاسكندرية .

حول حقيقة اتجاهات الدستور :

ولقد عملت الحكومة بهذه الخطة العنيفة الى تهيئة الفرصة والاعداد لتمو التفكير السياسى وامتداد النضال القومى الى القاعدة الشعبية في صورة محورة من النضال من أجل الدستور ، حتى غدا الدستور مسعى

(١) احمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ج ١ ص ١١٩

ومطمع الجميع كحل للمشاكل القائمة وقد جاء النشاط من أجله تعبيراً عن أهداف الساعين وراء تغيير نظام الحكم بين العرابيين وسائر الطبقات . فبقدر ما كانت السبعة الأشهر التي أعقبت مسألة قصر النيل مليئة بالأحداث التي حطمت ما بقى من ثقة في نظام الحكم القائم كما كان يشمله رياض كانت مفعمة أيضاً بالنشاط السياسى الذى انبعث بوحى من المطامع الطبقيّة للأعيان فى الوقت الذى ظهر فيه عرابى قادراً على تحقيق مراميهم يرنو اليهم كسند له فى اتجاهاته القومية .

تطورهم القديم وسابق استيائهم من التحكم التركى عندما وجدوا فى ولم يكن تأييد معظم الملاك والأعيان للثورة الا عن وحي من تاريخ اتجاه الثورة المتجهة الى القضاء على الحكم التركى والشركسى وطبقته التى قاموا على حسابها مجالا لصيانة هذا التطور ودفعه للمزيد على متن الهيمنة على مقاليد الحكم وكانوا بوحى الولاء للمصالح الذاتية خديويين كما أصبحوا من أجلها ثوارا عرابيين .

وكانت تلك الطبقة تمثل الملاك من صميم الريف الذين بدأوا كطبقة جديدة على أثر صدور اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ وكان قيامها على حساب الطبقة العليا للملاك والأتراك الشراكسة المعروفة بطبقة الذوات التى كان لمحمد على فضل فى ايجادها .

وكما كانت اللائحة السعيدية أول عامل لتحرر الفلاحين الملاك من سيادة هذه الطبقة الغربية التى سادتها قرونا — تحرراً مادياً — كان عهد اسماعيل ممثلاً البداية لدفعها بطريق غير مباشر نحو التحرر الأدبى والتطور الاجتماعى عندما قربها منها واعتمد عليها فى علاج الأزمة المالية وحاول كسبها بجانبه بتمثيلها فى مجلس عرف بمجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ الذى جاء تطوره السياسى بعد ذلك دافعاً لتطور هذه الطبقة الناشئة وبروزها فى المجتمع ، بل كان كاشفاً عن اتجاهاتها المضرة من السعى للحد من نفوذ طبقة الشركس وسلطات الخديو وما لبث أن جاء نشاطهم بعد ذلك خلال سعيهم لصيانة كياناتهم سياسياً مطبوعاً باللون المستقبل تقريباً فى بداية عهد توفيق باسم اشتراكهم فى الجماعة التى شكلت فى ذلك الوقت باسم الحزب الوطنى بحلوان ، يستهدف القضاء

على عهد رياض الذى مثل حكمه الحكم الخديو المطلق الذى عمل على الحد من سلطاتهم المحلية والقضاء على السخرة والمقاولة وتكتيل السلطات فى يد الحكام من الأتراك والشراكسة .

فلما أخفقوا فى الحصول الى أهدافهم فى التخلص من تبعات الحكم التركى والشركسى ولما كانت الثورة العرابية ثورة على هذا اللون الذى سادهم قرونا ، برزت مطامعهم وغدا النشاط من أجلها دستوريا كأنجح السبل لتحقيق أهدافهم بتغيير نظام الحكم وتطهير بلادهم من التحكم التركى فهو يقضى على الحكم البغيض لرياض ويضمن لهم مساهمة فى حكم البلاد وفقا لمراميمهم والقضاء على السياسة الضرائبية الجائرة وتحكم الطبقة العليا التى يتزعمها الخديو ثم العمل على بروزهم الأدبى على قدم المساواة مع طبقة الشراكسة .

ومن وحى ولائهم لمطامعهم الذاتية أعلنوا ولاءهم للثورة كجزء من الولاء للخديو عند ما كان ذلك يتجه وقتئذ ليبارك الثورة ضد حكومة رياض فانضموا اليها على رأسهم زعيمهم سلطان الذى اتجه يؤيد عرابى ومن خلفه الأعيان ليكون له النصيب الأشرف فى الوزارة واتصل (١) عرابى بسلطان وسليمان اباطة وحسن الشريعى ومحمد عبده وأخذ الجميع فى الاعداد للخطبة .

بين الشراكسة المستنيرين :

واذ يقبل هؤلاء على الحركة يأخذ كثير من الدستوريين الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة يعاملون عرابى كحليف على الرغم من أنهم كانوا فى الحقيقة خصوما لحرية الفلاحين .

وكانت فكرة الدستور عند هؤلاء الرجال تنحصر فى ثقل السلطة الخديوية ووضعها فى يد الحكام الأتراك والشراكسة وهى الطبقة التى اعتبرت نفسها صالحة لحكم البلاد وكأن رأس هؤلاء شريف (٢) باشا وقد وجد نفسه فى خلال الصيف متصلا بعرابى بطريق المراسلة وباعتباره

(١) بملت التاريخ السرى للاحتلال البريطانى فى مصر ص ٣٥٦ من الترجمة .

(٢) المرجع السابق ص ١٠٨ من الترجمة .

واسطة الحصول على دستور يمهد لشريف سبيل الوصول الى رئاسة الوزارة مرة أخرى .

ولما كان عرابى قد انتهى من ضرورة المطالبة بالدستور عقب الحوادث الأخيرة وشجعت هذه الاتجاهات الى المضي في سبيله عندما رأى في الدستور سبيلا للقضاء على تغلغل التحكم التركي والخديو وضمانا للعدالة ، فقد صحت عزيمة عرابى على المضي في اتجاهه .

وكان سلطان واسطة الاتصال بين عرابى وشريف وقد اتفقوا (١) فيما بينهم جميعا على أنه متى حانت الفرصة ينتجه عرابى لحمل الخديو على الموافقة على طلب الدستور على أن الخديو نفسه لم يكن يكره هذا الطلب لاقالة رياض لذلك أوعز الى عرابى بواسطة على بك فهمى بعبارة التشجيع وأكد له موافقته (٢) .

وهكذا تثير الثورة العرابية في امتدادها القومى النوازع المختلفة الدفينة وتدفعها للصراع والاحتدام نشاطا دستوريا بحثا وراء تحقيقها في تحالف مع القوة التي ظهرت وبارك ظهورها الخديو .

فاتخذ الايمان بالمصالح الذاتية شكل الولاء للثورة بين كبار الملاك كما كان من قبل ولا يزال في شكل الولاء للخديو - ولكن في اتجاه جديد انبعثت من طبيعة التكوين الاجتماعى للملاك ، وكان من مستلزمات الحرص على تطورهم فعبروا بهذا عن جوهر نشاطهم الدستورى وحقيقته التى كانت اتجاهات قومية تتجلى في اطار هذه المطامع .

فماذا كانت فكرة عرابى عن الدستور ؟ بعد أن اختمرت الفكرة في ذاته وصح عزمه على اخراجها الى حيز الوجود كامتداد لنضاله القومى .

(١) بلنت التاريخ السرى ص ١٠٨ من الترجمة .

(٢) المرجع والصفحة السابقة .

التطور السياسى وفكرة الدستور عند عرابى :

كل ذلك وما قبله من محاولة القضاء على هؤلاء الضباط كان له أثره فى التواء اتجاهاتهم والتحول من مجرد السعى لاقرار العدل الى حقيقة التفكير فى المسألة السياسية وكان لتغيير البارودى ييكن أثره الكبير فى التعجيل بذلك فقد حثهم عليه طموحه الشخصى فكيف كان اتجاه هذا التفكير السياسى الجديد بين العسكريين ؟

انهم كانوا يسعون كجواهر مشاعر المصريين الى القضاء على التحكم التركى والأجنبى ، لاقرار العدل والمساواة بعد أن عز وجودهما فى مصر فكيف يحصلون عليهما ؟ هل بتغيير وزير ومجىء آخر أو بوزارة أخرى أو بمجرد الاسترضاء كما حدث .. ان ذلك سهل ميسور ولكن لم تكن آثاره ايجابية . لم تنتشر كما بدا فى ظلها الطمأنينة وقد كانوا يلمسون جمره الداء ويعرفون ألا تغيير لمعايير العدل والمساواة فى الأوضاع السليمة الا بتطور جديد بتغيير نظام ومبادئ الحكم السياسى أصلا . ففى ذلك ضمان وخير ضمان لأهدافهم فما الوسيلة الى ذلك ؟ هل الجيش ؟ ولكن كيف يطالب الجيش بهذه المبادئ العامة دون أن يتهم بالتدخل فى غير الشؤون العسكرية ؟ كيف يضمن رجحان كفته على كفة الأتراك والشراسة وحده منعزلا عن الشعب ممثلا فى خاصته ؟ اهو الشعب ؟ ولكن كيف يصمد ذلك وحده فى الموقف وهو أعزل دون الجيش ؟ اذا كان لا بد من الاثنين معا ، يقف الجيش بالشعب موقفا جديدا كوسيلة لأهدافه ويؤيد الشعب الجيش زعيما لمبادئه ، انه عمل ناجح . فيه دهاء كبير ومشروع يمكن الجيش فى شكله لكسب الجولة الثانية ويزيد قدرته العسكرية تمكنا من الموقف وهو يوسع جبهة الهجوم على خصمه ، لقد كسب عرابى الجيش وكسب شعور الشعب ولكن كيف يمكنه من العمل معه ؟ لا يكون ذلك الا باعلان السعى لاقرار نظام الحكم النيابى لرد الحكم للشعب ليكون هو . لا الخديو مصدر السلطات وهو بهذا يكسب عناصر المعارضة بجانبه وتأييد الشعب ، والعراييون بهذا يجدون القوة للتقدم باسمه والمبرر الشرعى اذا ما حصلوا على وثيقة توكلهم عنه للمطالبة بحقوقه التى هى الأمل الوحيد لاقرار معنى الطمأنينة . وهم بهذا لا يغيرون من الوزارة

فقط ولكن من شكل الحكم أيضا . تلك كانت الخطة القومية كما حفزها على الظهور الظروف الجارية وموقف العرابيين .

وكانت الظروف تساعدهم على معالجة وتنفيذ التفكير الجديد . كان الخديو بظروفه ميالا للتخلص من وزارة رياض ونفوذ الرقابة الأجنبية لذلك كان تصديه لهم غير محتمل ، جاء هذا التفكير طارئا دون سابق خطة . ولقد انبثق النظام النيابي امتدادا للاتجاه القومي كما تزعمه الجيش بوسائله ولم تكن ثمرة الايمان بالمبدأ الحر تماما فقد كان ذلك لا يزال غامضا .

فكانت نظرة عرابي الى النظام النيابي لا من زاوية المبدأ ولكن من زاوية الوسيلة التي تعزز الاتجاه القومي ويمكن وقوف الشعب كله في تطلعه لذلك ، بجانبه ، في تحالف ضد الأتراك والشركس ورياض ونظرة المتطلع لايجاد الهيئة التي تكفل ذلك وتضمن العدل كما يقضى معناه في ذهنه فلم يطلب ذلك ويدفعه اليه الا « تبرم . أنه بأمثال ما حصل للمرحوم اسماعيل صديق باشا في عهد الخديو اسماعيل .. وما حصل للسيد حسن موسى العقاد بسبب كلمة عدل أراد بها مساواة الأهالي الذين دفعوا للحكومة ١٧ مليوناً من الجنيهات باسم المقابلة .. وما حصل لغيرهما من القتل والخنق والتعذيب من غير حق ولا محاكمة بل لمحض الظلم والاستبداد (١) » . وقد كان عرابي في موقف كهؤلاء ، كانت الحكومة تستطيع أن تجعل من مصيره كمصيرهم لذلك طالب بالنظام النيابي لعل أنه سوف يكون لسان الأمة لدى الحكومة ليرشدها الى سبيل حفظ الأرواح الطاهرة والأعراض الكريمة والأموال العزيزة من العبث بها على أنه بهذا كان قد دلل على اختمار سياسى باد لمعنى الفكرة النيابية وان لم يرق لمستوى المبدأ .

كانت تلك هي فكرة الدستور في ذهن عرابي وهو يتقدم لتغيير نظام الحكم فلم يهتم به كما قال الاستاذ الامام محمد عبده الا لأنه

(١) من مذكرات عرابي « كشف الستار » ص ٥٩ من كتاب الهلال ج ١ العدد ٢٣ .

رأى فيه ضمانا من انتقام الخديو أو وزرائه منه كما كانوا ينتقمون أيضا من سائر الضباط (١)

لم تكن الفكرة النيابية اذن من الوضوح في ذهن عرابي وصحبه الا في حدود المسائل التي كان يحسها مباشرة ولم يتخذها بهذا الوضع الا عندما كان يواجه خصمه ، فلما انتهى الأمر به الى التسليم للانجليز في النهاية لم يعد لقيامها في ذهنه من دافع ، اتجه يعلن (٢) ولا يتحيز لبلاده منح هذا النظام كاملا ، الا بعد خمس سنين وعلى ذلك لم يكن سعيه للدستور الا كخطوة من حيث المبدأ وقد كان بذلك يعبر عن الشعور العام للشعب في حاجته الى معايير العدالة والمحاكم الرشيدة وضمان أمن الحياة ، تلك الوسائل التي كانت الحاجة اليها مبعث ذلك القلق الذي كان قد استشرى بين البلاد .

ثورة ٩ سبتمبر :

لقد مثل الجيش في ثورته منذ بدايتها روح المعارضة القائمة ومشاعر الجباهير .. فلما بدأ عرابي يعمل بها لاسقاط نظام الحكم القائم لقي تأييدا من جميع الطبقات وفي مقدمتهم العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان فوزع عليهم منشورا (٣) يحضهم على تأييده في القضاء على منابت الاستبداد واقامة نظام الحكم النيابي وقد وفدت على العرابيين وفود من جميع أنحاء القطر وسلمت لهم عرائض النيابة عنهم معلنة تضامنها معهم واطمان عرابي الى أن الامة تناصره بعد أن أصبح الجيش في قبضة يده فلما شئت ارادة الحكومة أن تشتت شمل العرابيين كما ذكرنا بنقل الاى عرابي وعبد العال حلمي خارج القاهرة ، كانت قد حددت ساعة العمل وعجلت من نهايتها كحكومة مستبدة بقيام مظاهرة ٩ سبتمبر .

(١) التاريخ السرى ص ٣٥٦ من الترجمة .

(2) Broadly : how we defended Arabi & his friends p. 444-446.

(٣) سايام النقاش : مصر للمصريين - ص ٩٠ ج ٤ .

صمم عرابي على ألا يطيع الأوامر التي صدرت اليه بإبعاده هو وزميله وارسل في يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ في اليوم التالي لصدور هذه الأوامر الى وزير الحرية يخبره أنه هو وجنوده سينتظرون أمام قصر عابدين بعد أن اتفقت كلمة الزعماء الضباط على إقامة هذه المظاهرة العسكرية في ذلك اليوم لتقديم طلبات الأمة الى الخديو وأهمها إسقاط الوزارة وتأليف المجلس النيابي وزيادة عدد الجيش بجانب مطالب أخرى أو هكذا .

انقلب الرجل من زعيم عسكري الى زعيم سياسى للبلاد . واحشد الجيش في الموعد المضروب في ميدان عابدين وهناك أملى عرابي على الخديو مطالبه وخضع الخديو له خضوعا كاد أن يكون تاما ، فأسقط رياضيا ، واستدعى شريف لتأليف الوزارة وأجلت المطالب الأخرى بحجة بحثها ومن ثم انصرف الجند لثكناتهم بعد أن ضمن الجيش قلب نظام الحكم المطلق الى نظام الحكم النيابي وقد عهد ، بناء على طلب عرابي ، الى شريف باشا أن يؤلف الوزارة الدستورية ويدعو مجلس شورى النواب للائتمقاد في ٢٦ ديسمبر وبهذا انطبعت الحركة بالطابع السياسى واستهلت فجرها المشرق في القضاء على التحكم التركي القديم .

ولم يقبل شريف الوزارة في بادئ الأمر بل ظل مترددا مخافة تدخل رجال الجيش التي بدأت بواكيرها في محاولة عرابي ادخال بعض أعوانه وقد ترجم شريف عن طبيعته التي تتحاشى الطفرة وتتجه الى الاعتدال فلما أحس بالأمن من ضباط الجيش وتسلم من أعيان البلاد ضمانا بامضاءاتهم بحيدة الجيش ألفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد رفع الى الخديو كتابا ضمنه الأسباب التي حدثت به الى قبول رئاسة الوزارة وبرنامج أعماله من اصلاح القضاء الادارى وشئون العمران ولما كانت وزارة رياض محل ثقة الأجانب فقد كان من الطبيعى أن تترك استقالتها أثرا سيئا بينهم ونظرا لموقفه في نهاية عهد اسماعيل من هؤلاء ، في الدفاع عن مصالح مصر

فقد جاء تضمينه لخطابه بما يشيع في هذه الأوساط الثقة فيه والطمأنينة على مصالحهم ، حدثا موقفا يدل على بعد نظر فقد أعلن بقاء الرقابة الثنائية كما نظمت بمرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ على عهد رياض على اعتبار أنها قوام هذه المصالح وقد رد (١) عليه الخديو بما يحمل ثقته وتقديره له .

كانت ثورة ٩ سبتمبر مشيرة لدبلوماسية أوروبا لا سيما إنجلترا وفرنسا ولم ينفع عرابي منشوره الذي أصدره يومئذ شارحا فيه لمثلى الدول الكبرى ما دفع الجيش للمظاهرة مؤكدا احترام حقوق الرعايا الموالية لمصر وقد جرى في الخمسة الأيام التي اعقبت الثورة اتجاهات للقضاء عليها بالطرق الحربية اما عن طريق تركيا أو بعمل (٢) مشترك من إنجلترا وفرنسا الا أنها استقرت على محاولة التأثير على شريف ليعمل على صرف الجند الى مراكزهم ودفع الأعيان للاعتدال والحزم مع الجيش . وكان على شريف أن يعمل على استقرار الأمور في حدود الثقة بحكومة تعمل على استبقاء العلاقات الودية بين مصر والدول الأجنبية فأرسل عقب تأليفه الوزارة الى قناصل الدول كتابا يعرب فيه عن حرصه على العلاقات الودية بين مصر والدول ، كما حازت الوزارة ثقة معتمدى دولتى بريطانيا وفرنسا واحترامهما (٣) .

ثم وجه شريف عنايته لاصلاح الادارة فأصدر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ منشورا (٤) متضمنا القواعد الأساسية لحفظ الأمن ثم اتجه للجيش وكانت وزارة داود يكن قد أهملت مشروعات القوانين التى اعدتها وزارة رياض لاصلاحه فلما ولى شريف الحكم رفع في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ للخديو تقريرا (٥) عرض فيه للقوانين العسكرية الخمسة وطلب اصدار المراسيم بها وهى خاصة بشئون الاجازات العسكرية . وقواعد التزقي والاعانات وغيرها فصدرت المراسيم فى نفس اليوم مما أثلج صدور الضباط .

(١) الوقائع المصرية ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) رونتشتن المسألة المصرية ص ١٣٦ - ١٣٨

(٣) رسالة قنصل فرنسا الى وزير خارجيته فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ وبيعة رقم ١٠

(٤) الوقائع ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٥) مجموعة الاوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ١٤٣

ولقد تجلت بوادر وقوع شريف تحت التأثير الانجليزى منذ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ عندما أكد للسير مالت أنه ينوى في المستقبل دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد وأنه يأمل أن يجعل المجلس بالتدريج المسئول الشرعى لحاجات مصر الداخلية وبذلك تزول عن الجيش الصفة التى انتحلها فى الحركة الأخيرة (١) .

وقد حاول شريف أن ينقل زعماء الحركة من القاهرة للأقاليم ليخفف ضغط الحزب العسكرى على الحكومة وحاول اقناع عرابى وصحبه بأهمية ذلك حتى تهدأ الخواطر متخذاً مجيء وفد عثمانى فى ٣ أكتوبر للتحقيق فى ثورة الجيش وسيلة لاقتناعهم بالابتعاد عن العاصمة. ليدل بذلك على مدى اذعان الجيش للحكومة ولكى يبعد بهذا ما يحتمل أن يحدث وقوعه اذا كان الزعماء بالقاهرة ، فنفذ ذلك عرابى وأخذت الأمور تتجه الى الهدوء لولا محاولة تركيا التعرف على حقيقة الأمور فى مصر . فلم تأت محاولتها الا تلبدا فى سماء الوسط الدولى .

وكما رحبت الأوساط الأجنبية بوزارة شريف واستقبلها العلماء ورجال الجيش استقبالا كريما ، لم تقف الصحافة دون أن تأخذ دورها ففى ظل النظام الجديد بدأت تعبر عن المشاعر العامة فأثارت حملة شعواء على الرجعيين والأجانب فى استعلاء وطنى استكمالا لسابق نشاطها فى ذلك وتعتبر عن كراهية المصريين لهم حتى تصدى لها شريف بالتوجيه تارة وبالانذار تارة أخرى ورغم هذا أخذت موجة التحامل من الأجانب على الحركة النيابية تبدأ من جديد حتى رماها بكرومر فيما بعد بالتعصب الدينى .

دعوة مجلس النواب الى الانعقاد :

لم يستطع شريف فى نهايه حكم اسماعيل وبداية عهد توفيق تنفيذ خطته باصلاح نظام سنة ١٨٦٦ فلما كانت وزارته السالفة كما أسلفنا تهيأت الظروف له لاستئناف نشاطه .

(1) cromer : modern Egypt : p. 206.

وقد قدم اليه وفد من وجوه البلاد وأعيانها معروضا من ١٦٠٠ منهم مطالبين (١) بتأليف مجلس نواب تنتخبه البلاد على نسق النظم النيابية الغربية وقد رفع شريف في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريرا باجابة هذه المطالب واجراء انتخابات عامة طبقا لللائحة مجلس شورى النواب على أن تعرض الوزارة مشروع اللائحة الأساسية على المجلس المنتخب وهى لائحة تكفل (٢) النهوض به الى مستوى المجالس النيابية وبهذا استأنف شريف عمله الدستوري ، ولكن بشكل جديد جارى به الظروف المالية التى تعهدت بها مصر منذ قانون التصفية وقد طالب بانتخاب أعضاء مجلس شورى النواب بنظامه القديم ليمنحه بعد ذلك سلطة الجمعيات التأسيسية فيخول حق وضع اللائحة الأساسية الجديدة متمشية مع الظروف المالية الجديدة ومدى تطور النفوذ الأجنبي في البلاد ، وفى نفس اليوم الذى رفع فيه شريف تقريره الى الخديو صدر الأمر العالى لاجراء الانتخابات محددا ٢٣ ديسمبر لافتتاح مجلس شورى النواب واستئناف (٣) عمله الذى بدأه من قبل كهيئة تأسيسية ، وكان صدور هذا الأمر العالى بعقد المجلس على القاعدة المقررة سنة ١٨٦٦ سببا في اختلاف (٤) شديد بين شريف وعرابي . كان شريف يريد بدء القصة من جديد ليكون المجلس صورة لعهد فيبدأ لا من حيث انتهى بل من حيث يجب أن يبدأ ، فكان يرى ألا يخول للمجلس في اللائحة الجديدة حق مناقشة الميزانية كلها ليتجاوب مع تطور العهد ولم يسع عرابي أمام هذا الاصرار الا الاذعان .

اجراء الانتخاب :

ورغبة من شريف في أن يبعد المظنة عن احتمال الاعتقاد في محاولته السيطرة على الانتخابات أصدر مرسوما (٥) الى جميع المديريات والمحافظات ينبه فيه المديرين والمحافظين على ترك الانتخابات حرة ، ويعتبر ذلك أول منشور انتخابي في تاريخ التطور النيابي في مصر ، يقضى باحترام الانتخابات

(١) مذكرات عرابي كشف الستار ص ١٥١

(٢) الوقائع ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١

(٣) مجموعة الاوامر العالية ص ١٧٨

(٤) روتشتاين - المسألة المصرية - ترجمة ص ١٤٥

(٥) الوقائع ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١

العامة فالى أى مدى كانت هذه الانتخابات حرة وهل غير المنشور من طبيعة الأمور ؟

لم يكن هذا المنشور فى جوهره ومعناه الا كمن يحاول طرق الحديد البارد فى مجتمع لم يألف غير التبعية الشيخية والرعاية الأبوية فى ايمانه بالأسرة فى نظمها ، وبين حكومة اعتادت أن تكيف حقوق الفرد كما تشاء . لا يستطيع منشور كهذا أن يلجمها عن غيها فى يوم وليلة الا أن يمثل فى ذاته خدثا تاريخيا فى تاريخ الانتخابات وقد جاء معظم النواب من العمد والأعيان ملاكا وتجارا . هؤلاء الذين سبق أن كانت لهم حظوة النيابة منذ ١٨٦٦ حتى آخر جلسات مجلس شورى النواب .

لم يكن متوقعا أن يحزر المنشور الناخب ولا كان من قدرته ذلك دفعة واحدة الا فى الحدود الضيقة .

وإذا صح فرضا وجاء المنشور بمعناه يتجه بتحرير الفرد من تبعيته للسلطات الادارية فلم يكن معناه تحريره من تبعيته لزعامة الريف القوية التى كانت تشدها اليه شدا بحكم التقاليد تارة وبحكم سيطرة أصحاب الملكيات الزراعية تارة أخرى بل كان معناه مزيدا ، فى وقت كان الوعى السياسى العام غامضا ، من تحكم وظهور هذه الطبقة بعد أن تحررت الى حد ما من تدخل رجال الادارة .

ولقد تم الانتخاب بطريقته القديمة بحدوث تغير محدود بين النواب وان ظل العنصر المتحكم بينهم فهو عنصر العمد ، فقد زادت نسبة الأعيان على حساب العمد هذه المرة ودامت نتيجة الانتخاب على ما نقول .

كما أتت هذه الانتخابات بمجموعة كبيرة من العناصر القديمة التى كانت من مرشحي الحكومة لهذا المجلس فى حياته الأولى فى عهد اسماعيل ومن صنائعها ، ولم يشذ عن هذه القاعدة الا العدد الذى تقرر زيادته بفضل زيادة عدد المراكز والأقسام فى المديرىات وقد بلغ عددهم ٤١ نائبا ، منهم ثمانية نواب انتخبوا نتيجة زيادة هذه المراكز والأقسام فيكون المتبقى من النواب الجدد ٣٣ نائبا لم يسبق لهم شهود النيابة فى حياة المجلس من قبل ، معنى هذا أن ما يزيد عن نصف أعضاء المجلس

البالغ ٨١ عضوا قد جاءوا من العناصر القديمة فهل كانت عودة هؤلاء بناء على توجيهات الحكومة أم لحرية الناخبين ؟

لازيب أن الانتخابات قد جرت/على نهجها القديم ولم تكن حرة تماما لا شكلا ولا موضوعا . فليس بخاف أن حرية الانتخاب لن يكون لها وجود بمجرد منشور يأمر بهذا أو ينهى عن ذلك ولكن بتحرر الفرد من الجهل والخوف ليتمكن من التعبير الحر ، وكل ما يقال عن منشور شريف هو أنه كان اعلانا لبراءة ساحة الحكومة من تبعة التدخل الادارى ومظهرا يتسق مع آراء شريف الدستورية .

ومهما يكن الأمر ، فقد جاءت الانتخابات الجديدة بالطبقة التى اعتادت ممارسة النشاط النيابى من قبل ولم يكن هؤلاء فى الواقع نوابا عن الأمة بقدر ما كانوا نوابا عن طبقة أصحاب المصالح فى البلاد من العمد الملاك والأعيان ، فالنيابة الكاملة عن الأمة بهذا لا وجود لها البتة ، فقد جاء المجلس طبقيا لا قوميا فى تكوينه فلم تمثل به فئة المتعلمين وأصحاب الأعمال وذوى الدخل من الطبقة البرجوازية الناشئة مثلا وإذا جاز لنا أن نسميه نيابيا فمن الناحية الشكلية لقيام نظامه على بعض شروط المجالس النيابية التى كان أهمها الانتخاب العام ذو الدرجتين إلا أنه كان يحمل فى معناه العام المعنى النيابى ، وكان أعضاؤه يتسمون بروح التشيع لاتجاهات الثورة العربية فى اقرار قواعد العدل ، ولقد سار المجلس على نظامه حتى أقرت لائحته ومن ثم تطور تطورا نيابيا حديثا .

اجتماع المجلس ونزعة الحكومة المعتدلة :

وطبقا للمادة الثالثة من اللائحة الأساسية أصدر (١) توفيق أمرا بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا له ، واجتمع المجلس وألقى الخديو خطابا تلمس فيه الأعذار لايقاف التطور النيابى الذى كاد يتم فى نهاية عهد والده ثم أبدى ميله لنشر العلوم والمعارف وغيرها ، كما ناشدهم معاونة الحكومة فى ذلك مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول

(١) الوقائع ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

كما ناشدهم الاعتدال ، والتأني وقد جاء ذلك بوحى من شعوره بالخوف من سيطرة رجال الجيش على السياسة كما كان يحس رئيس وزرائه شريف وعلى كل ، فقد جاءت الخطبة (١) اعلانا من الخديو بانضمامه للحركة الدستورية وبعد انصراف الخديو استمع النواب لخطاب رئيسهم سلطان باشا وقد جاء قبسا من روح خطاب الخديو عندما حثهم فيه على الحكمة والاعتدال والثبات . وحضهم على الارتباط بالتبعية العثمانية ثم رعاية المواثيق مع الدول العظمى ، ولقد قام سليمان أباظة نائب الشرقية يعبر عن هذه الروح في شكره للخديو بالنيابة عن زملائه ولما أبانه الرئيس موضحا للنواب ما هو واجب عمله للنظر الى العهد الواجب المحافظة عليها ، ولقد تجلى من هذه البداية مدى الاستعداد للاستجابة لتوجيهات الخديو مستقبلا وقد سر (٢) ذلك الخديو سرورا جعله يتحدث لقنصل بريطانيا متفائلا بفضل نزعة النواب المعتدلة لمستقبل البلاد .

ثم اجتمع يوم الافتتاح وانتخب من أعضائه لجنة عهد اليها الرد على خطاب الافتتاح وقد جاء معظمهم من النواب السابقين ولم يأت هذا الرد بعد اعداده ورفعته الا ترديدا لرغبات الخديو وشكره على افتتاح المجلس معلنا (٣) اتجاه المجلس في اتجاه الرغبات الخديوية من اتباع مسالك الحزم والتبصر وجسن النظر . وتأيد ما لمصر « من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية » .

واجتمع المجلس يوم ٢٩ ديسمبر فلما تليت عليهم من اللجان قراراتها الصادرة عن تحقيق صحة نيابة الأعضاء تبين أن نواب البحيرة يزيدون على العدد المقرر لها ثلاثة فيينما كان نوابها خمسة انتخبت عنها ثمانية وقد استقال أحدهم وهو الشيخ أحمد الحناوى ولما تبين رجحان الأصوات التي نالها محمد بك الصيرفى على أصوات الشيخ أحمد الصوفانى ومحمد افندى عوض ، قرر المجلس الاستغناء عنهما والاكتفاء بالخمس المقررة انتخبهم عن هذه المديرية وصدق (٤) المجلس على سائر الأعضاء ثم انتخب

(١) الوقائع ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) روثشتين المسألة المصرية ص ١٥٦ من الترجمة .

(٣) الوقائع ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٤) الوقائع اول يناير و ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

المجلس بعد ذلك لجنة للنظر في اللائحة الجديدة التي اعتدت الوزارة وضعها مكونة من ١٥ عضوا برئاسة (١) حسن باشا الشريعى ثم أحضر شريف مشروع دستوره الجديد فى الثانى من يناير سنة ١٨٨٢ ليعرضه على هيئة المجلس شارحا أنه بوضعه ذلك الدستور انما يستأنف عمله الدستورى من قبل .

خطاب شريف ومرماه :

وقد كشف (٢) شريف عن الظروف التى حالت دون تنفيذ دستوره الأول وكيف زالت الموانع حتى استأنف عمله الدستورى ثم أعلن لهم أنه رغم ايمانه بضرورة تقييد سلطة المجلس كمجلس نيابى مراعاة لمبدأ التدرج الذى يتحكم فيه المستقبل ، فانه لعلمه بكفاءة النواب قد أعطى النواب الحرية التامة فى ابداء الآراء وحق المراقبة على الحكومة ونظر كافة القوانين واللوائح . وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أية ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وقرار من النواب كما تعهد بأن يجعل النظار مسئولين لدى المجلس ، ثم لفت نظرهم الى تعهدات الحكومة المالية فرأى ألا ينظر فيها وعدم خدشها حتى ترد الثقة المالية فى البلاد ، ثم قدم المشروع وطلب التعجيل بنظره كما وعد بتقديم لائحة الانتخاب .

وما كاد شريف يعرض مشروع الدستور على لجنته فتقرر معظم مواده مع تعديلات يسيرة لا تغير من جوهره شيئا وما يكاد يشرع فى توزيع المشروع على الوزراء مع ملاحظات اللجنة ليدرسوه حتى واجهته الدولتان بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢

محاولة فرنسا وانجلترا اللعينة بالاصلاح النيابى :

أثارت مظاهرة ٩ سبتمبر دبلوماسية أوروبا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة ولم ينفع عرابى منشوره الذى أصدره فى ذلك يشرح فيه لمثلئ الدول الكبرى الأمور التى دفعت الجيش الى عمله وتعهد به بحفظ ما لجميع رعايا الدول الموالية لمصر من المصالح عندما تجلى بعد تأليف وزارة شريف ،

(١) الوقائع ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع ٤ يناير سنة ١٨٨٢

الاتجاه ، نحو دعم مصالح المصريين بجانب هذه الضمانات وقد أدى الى الاصطدام بالاستبداد الداخلى وانتصار الثورة العرابية عليه الى الاصطدام بالاستبداد الخارجى كما تمثله أوروبا .

وفي الحقيقة أن المساس بمصالح الأوربيين في البلاد كما كانت، تمثلها المراقبة الثنائية ، كان لا بد منه ومصر تبسعى خاصة الى الاستقلال بالادارة الداخلية التى بسطت تلك نفوذها عليها والا ففقدت هذه الثورة معناها الأصيل .

وقد رأينا كيف اتجه الخديو برئيس وزرائه وزعماء المجلس من الأعيان بموجة الاعتدال حتى استطاع تفادى ذلك التصادم أو التخفيف منه غير أن ذلك لم يكن دأب جميع النواب ، فالحزبان اللذان قاما بالحركة النيابية كانا يمثلان طبقتين مختلفتين فالأعيان من الطبقة الموسرة وكثير منهم من الأتراك والشراكسة وعلى رأسهم شريف ثم الجيش وهو من الفلاحين ولم يكن دأب الطبقة الأولى أن تدافع عن طبقة الفلاحين الكادحة فلا تتبع الا الاعتدال الذى يصون حقوقها وأن تكون ظلا للخديو وهو ما لم يكن متوقعا من طبقة الفلاحين ولقد كان لفرنسا (١) أثرها الكبير في دفع الأمور الى نهايتها .

ففى الوقت الذى كاد النظام الجديد يستقر باعلان اللائحة الأساسية حتى لم يبق على اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل الرأى بين المجلس والحكومة على التعديلات الطفيفة التى أدلتها لجنة المجلس على المشروع ، توجه مآلت فنصل انجلترا ثم فنصل فرنسا في مصر الى عابدين في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ وقدمنا للخديو مذكرة مشتركة لدولتيهما مؤرخة في ٧ يناير ومكتوبة بصفة رسالة برقية من وزارتي خارجيتهما اليهما في مصر يعلنان فيها وقوفهما بجانب الخديو وتأييد سلطته وحقوقه في حدود الفرمانات الصادرة وقد كان معناها تحرير مصر الخديو على الوقوف ضد الاتجاهات الجارية وقد قوبلت المذكرة بين

(١) شكل جميعنا وزارة جديدة في فرنسا وكانت سياسته القضاء على الحركة في مصر قبل ان تمتد الى شمال افريقيا وقد رأى من الحكمة (ص ١٥١ روتشتين) في ١٤ ديسمبر الاتحاد مع انجلترا لتأييد الخديو في الوقت الذى كان فيه مرابى يتشاور على ميزانية الجيش

خاصة الشعب ورجال الجيش بالسخط الشامل وكتب ادوارد مالت في ٩ يناير (١) يقول « ان المذكرة أبعدت عنا كل ثقة لقد كان كل شيء يسير سيرا حسنا وكان ينظر الى انجلترا كما ينظر الى دولة بارة مخلصه حامية لمصر أما الآن فالمصريون يعتقدون أن انجلترا ألقت بنفسها في أحضان فرنسا وان فرنسا تحملها أسبابا خاصة بحربها التونسية على التدخل هنا » وجد الخديو بنفسه دعوة صريحة للعبث بدستور البلاد ، ولكنه لم يتعجل الأمور ، لذلك كان من نتيجة هذه المذكرة انجياز العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب المتطرفين فلقى بعد ذلك قانون شريف الأساس الذي عرضه على المجلس معارضة فيما يتعلق بالميزانية بل تحول هذا المجلس وأصبح أقل مسالمة للحكومة .

وقابل الضباط المذكرة بالسخط العام فتوجه الوزراء وعلى رأسهم شريف الى الخديو وتداولوا في الأمر فاستقر رأيهم على ابلاغ المذكرة الى تركيا مع الأعراب عن عدم قبولها وتوجه شريف الى معتمد فرنسا وانجلترا وأنهى اليهما اعتراضه (٢) على المذكرة ومضى الخلاف حول حق المجلس في مناقشة الميزانية ، وبالرغم من أن المشروع كان خلوا من حقه في النظر في جزية الباب العالي أو الأموال الخاصة بشئون الدين العام أو قانون التصفية أو الاتفاقيات الدولية ، لكن كان من حقه النظر في مرتبات الموظفين الأجانب والادارة الأوربية عند نظره الميزانية وقد اختلفت نظرة الدولتين في فهمهما لهذا الحق حول الميزانية فكانت بريطانيا ترى عدم منع المجلس منعا باتا من نظرها ولكنها كانت تتجه الى أن يراعى عند نظرها مصالح بريطانيا المالية وقد كانت منصبة حول الادارة الأوربية بهيئته ووظفها بهذا الحق (٣) للمجلس .

اما فرنسا فكانت نظرتها متطرفة نحو الميزانية اذ كانت ترى أن اعطاء المجلس هذا الحق معناه القضاء على جميع النظم التي قررها قانون التصفيه والمرافبة الفرنسية الانجليزية .

Cromer : modern Egypt. 1 p. 228.

(١)

(٢) رسالة سنكي - ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٣) روتشتين المسألة المصرية ص ١٦١ من الترجمة .

كان معنى حرمان المجلس النظر في الميزانية ، هيمنة المراقبة الأجنبية في البلاد على مصادر الإيراد والمصروفات ومضايقة الجيش وكان معناه عدم التمكن من الترقّيات للضباط والجنود والحد من زيادة قوة الجيش بل وعدم تمكين الحكومة إذا ما شاءت المراقبة المالية من تنفيذ ما بدأه البارودي وما استتبعه شريف منها من مشروعات القوانين لتحسين حالة الجيش وزيادة عدده وكان معناه المساس بالاتجاه القومي واتجاه المراقبة العيث بعصب الإصلاح في البلاد باغراقها بالأجانب الموظفين تحت ستار الكفاية دون المصريين .

وكان معنى دعوة الاعتدال في النظر في الميزانية عند الأعيان الذين استمعوا لخطب الخديو وشريف وسلطان وسليمان أباطه ، التي دعت للأخذ بالاعتدال ، ألا يعجبهم ذلك النهج من الاعتدال إذا كان معناه عودة الحال الى ما كانت عليه من قبل ، ضرائب تفرض بمجرد رغبة النفوذ الأجنبي للوفاء بالديون ، وتجبى في أى وقت دون حساب ، ثم تمكين الأجانب من التغلغل في البلاد لتزداد رقعة مصادرة الملكية العقارية والا فماذا كانت نظرة هذه الطبقة الثرية نحو هذا الموضوع ، تلك التي كانت تمثل مجلسا طبيا يقيس في معظمه ، المسائل العامة بمقياس المسائل الخاصة .

فلما أحس الجيش بالخطر أسرع يمكنه من نواب البلاد والأعيان فوجد في أنفسهم استعدادا للعمل من أجل هدف موحد استعدادا ينبعث من شعورهم بتأييد الخديو للثورة وبهذا العزم على الوقوف وقفة واحدة في وجه شريف ، لفقدانه ثقة الجميع وكان الاعراض عنه في الجيش يسبق وجوده بين الأعيان منذ ان حاول التحفظ والميل لاقصاء الجيش عن السياسة وكان اتجاهه لاسقاط حق المجلس في نظر الميزانية دليلا جديدا على أنه لا يمثل أهدافه ومعو لا حطم به ما بقي من ثقة فيه .

وكان للبارودي أثر من هذه الأزمة وقد كان بوصفه وزيرا للحربية رئيسا أعلى لهيئة الضباط يستطيع بحكم مركزه السيطرة عليهم فيوجههم الى الهدف الذي يراه عندما يجد الاستعداد بينهم فاذا علمنا انه رجبل العربيين ، وأنه كان دائم الاتصال في هذه الآونة بهم وأنه كان يحمل بين

طيات نفسه ميولا (١) متطرفة الى حد انه كان راغبا في اعلان عرابي خديويا على مصر ، وميله للرئاسة ، واذا علمنا أن هؤلاء الأعيان قد تولد عندهم الاستعداد للاعراض، عن شريف بسبب مشكلة الميزانية .

ولما كان ذلك يفسح المجال لظهور هذا الرجل لمسنا نقطة التجاوب الطبيعي بين الطرفين فلما لمس البارودي الموقف دفعهم بحكم أهدافه الى التطرف لينفسح المجال أمامه للظهور فالتقى الطرفان في نقط ازداد الموقف بعدها حدة .

اتجه العرابيون اذن والنواب الى الاعراض عن شريف وقد استطاعت الأحداث التالية أن تزيد الدوافع تعبيرا ووضوحا .

فلما ظهر كتاب شريف في المجلس ظهر على جمهور النواب روح المعارضة ثم والوا اجتماعاتهم في منزل رئيسهم سلطان باشا وانتهت مناقشاتهم الى قرار رفض طلب التأجيل واسقاط الوزارة وقد اقترب الطرفان (٢) من أزمة حادة .

وفي اليوم التالي لورود الخطاب للمجلس وضعت لجنة الدستور الجديد تقريرها عن كتاب شريف وعرضه على مجلس شورى النواب بجلسة الأربعاء سنة ١٨٨٢ وقد رأت ضرورة عرض المسألة على هيئة المجلس مع التعديلات التي قررها مجلس الوزراء ليقرر (٣) فيها ما يراه .

واجتمع المجلس في أول فبراير وعرض « سلطان » على المجلس تقرير لجنة الدستور وعرضت اللائحة الأساسية المرسلة من اللجنة الى مجلس الوزراء والتغيير الذي أدخله المجلس عليها ثم قرر المجلس اعتبار اللائحة قانونا مستعجلا ، واستعجال اللجنة في نظر التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة واعداد الجواب على كتاب رئيس الوزراء .

(١) مذكرات عرابي - كشف الستار ص ٢٧١ .

(٢) رسالة سنكفكس الى دي فرسينيه في ٣١ يناير .

(٣) الوقائع في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

واجتمعت اللجنة فاقرت بعض تعديلات مجلس الوزراء على مشروع اللائحة ووضعت نصا جديدا للمواد المتعلقة بالميزانية وهو « ان تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا لتقريرها جميعا بالاتفاق أو الغالبية فان وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب اعادة الميزانية للنواب فاما أن يؤيدوا رأى النظار واما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب فان كان الأول وجب تنفيذ الميزانية ، وان كان الثاني ولم يمكن الوفاق كان الحكم في ذلك حكم بند الخلاف وهو أنه عند وقوع الخلاف بين بين النظار والنواب على أمر ما أن ينفض مجلس النواب واما أن يستعفى النظار وفي هذه الحال أى اذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفيذ الميزانية في المهم الضروري منها لادارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ويبقى الباقي من أمر الميزانية الى ما بعد تسوية المسألة بأى طريق ووسيلة .

ووضعت اللجنة تقريرها ، وهو التمسك بمادة الميزانية كما وضعتها لجنة الدستور ورفض التأجيل بعد أن عرضت بمعرفة شريف ورأت الرد (١) عليه شفويا ، ولما اجتمع مجلس شورى النواب يوم الخميس في الثاني من فبراير بدت مناقشات النواب تشف عما وراءها من الأخذ بالنصيب الكامل لحق المجلس خروجا عن اتجاه شريف .

اقترح محمد بك الشواربى تشكيل لجنة تتجه للخديو طالبة اقرار ما استقر عليه رأى النواب فيرى ابراهيم أفندى الوكيل رأيا أكثر اعتدالا وهو السير أولا الى شريف ليرفع اليه الأثر السئ للكتساب في المجلس ويطلب منه التصديق على اللائحة فان أبى فليكن التوجه للخديو ، فيتجه أحمد أفندى محمود اتجاها أشد تحديا فيرى ضرورة نشر تقرير اللجنة الذى تلى على النواب « فيعلم لدى الرأى العمومى » .

(١) الوقائع في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وانتخب المجلس اللجنة (١) لمقابلة الخديو ، مكونة من ١٥ عضوا من زعماء المجلس وقد توجه هؤلاء في نفس اليوم لشريف قايى التصديق على اللائحة وبها المادة الخاصة بالميزانية الا بعد مفاوضة انجلترا وفرنسا . عند ذلك توجهوا للخديو في لهفة تعلوها الجرأة يعلنون اليه توقف شريف عن التصديق وطلبوا منه سرعة انجاز هذه المسألة .

لم يكن للنواب في ظل نظام المجلس الأساسى والداخلى الحق في مثل هذا السلوك ، والمجلس لم يتخلص بعد من نظامه القديم ولكنه كان لونا من التجاوز وحمل أنصار الرجعية على الرضوخ لأهدافه .

أما الخديو — ذلك المغلوب على أمره — فقد سلك سلوكا ذا مرمى بعيد ، اذ رضى بتغيير وزارة شريف ولكنه ترك للنواب اختيار غيرها متنازلا عن حقه في ذلك ولم يكن اتجاهه غير دستورى فقط بل لم يكن مألوفا أيضا بحكم التقاليد المرعية كان اتجاهها يدل على تسليم مآكر للظروف ليترك لنفسه حرية العمل عند الاقتضاء عندما يلقى مسئولية ما يحتمل أن يحدث من أحداث سياسية على عاتق المجلس وقد استغل المجلس ومن وزائه العراييون الموقف وظهر الخديو كالمغلوب على أمره في بساطة ورشحوا الرجل الذى وضع يده في أيديهم وآزرهم وحاول حماية ثورتهم وهو محمود سامى البارودى ولم يكن غيره ليصلح ليحمل مطالب العرايين من السياسيين .

وزارة البارودى :

واجتمع البارودى بالنواب الخمسة عشر في داره وهناك استقر رأى على اعفاء الوزارة ثم صدر المرسوم (٢) اليه بتكليفه بتشكيل الوزارة وما لبث أن رفع للخديو كتابه بقبولها (٣) وأسماء أعضائها متضمنا برنامجه

(١) حسن باشا الشريمى . سليمان باشا اباطة . محمد بك الصرقى . احمد بك على . احمد بك الشريف . محمد بك الشواربى . احمد افندى محمود . احمد افندى عبد الغفار . احمد بك السيوفى . ابراهيم افندى الوكيل . امين بك الشمى . على بك شعير .

(٢) الوقائع في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

(٣) ما ان تولى البارودى الوزارة حتى أرسل الباب العالى الى الخديو في ٥ فبراير عن طريق ثابت باشا مندوبه في القسطنطينية نص القرار الذى أصدرته تركيا في هذا اليوم عن النزاع الذى قام بين مجلس النواب وشريف حول الميزانية متضمنا النصح بإيجاد الوفاق منعا للتدخل الاجنى . انظر ملف ثابت باشا محفظة رقم ١٦٤ — خطاب ثابت الى الخديو دار المحفوظات التاريخية — هذا وقد أرسل القرار ودا على اسابق طلب الخديو باستعمال القوة لاختصاص مجلس النواب .

في الإصلاح الداخلي سيما العمل على صدور اللائحة كاملة دون المساس بحقوق الدين والمعاهدات وصادر المرسوم بتشكيلها فكان البارودي رئيسا ووزيرا للداخلية وأحمد عرابي وزيرا للحرية والبحرية ، وعلى صادق باشا للمالية ومصطفى فهمي للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكري للمعارف وحسن باشا الشريعي للأوقاف ومحمود بك فهمي للاشغال وقد استطاع التشكيل الجديد أن يحقق أطماع بعض الشخصيات وفي ظلها شمل الجيش حركة ترقيات شاملة وسعت كل الضباط الذين ناصروه وأيدوه .

صدور دستور الثورة :

وكان أبرز ما عنيت به وزارة البارودي هو اعلان الدستور ، فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ برئاسة الخديو للنظر في مشروعه وبعد أن نقحه المجلس بعض التنقيح أقره فقام به وزيرا المعارف والأوقاف الى المجلس لعرضه عليه وقد تقرر فيه مبدأ سيادة الأمة وحق المجلس في نظر الميزانية .

وكانت الحكومة قد أدخلت في مادتين اثنتين تغييرا يسيرا يزيدهما ايضاحا ، فاجتمع المجلس في ٧ فبراير وتناقش فيما رأته الحكومة من حذف بعض المواد على أن تصدر بها مراسيم وهي المادة التاسعة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة باجتماع المجلس في تلك السنة والمادة الرابعة عشرة وقد حذفت منها العبارة المتعلقة برئيس المجلس في دور الانعقاد الأول والمادة الثانية والخمسون عن مدة بقاء أعضاء المجلس المجتمعين في وظيفة النيابة خمسة أعوام ليصدر بها مرسوم خاص فوافق المجلس على هذه التعديلات ، كما وافق على تعديل الحكومة للمادة العشرين المتعلقة بملاحظة النواب على الموظفين واختيارهم فبعد أن كانت الملاحظة واجبة أثناء انعقاد المجلس ، أصبح نصها عاما وكذلك قبل المجلس تعديل المادة ٣٦ الخاصة بالميزانية من معنى تنفيذ الضروري من الميزانية اذا ما وقع الخلاف فيها الى معنى تنفيذ ما يحدث عليه الخلاف اذا كان ذلك مقررًا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصًا لأعمال جديدة وذلك مؤقتًا

الى أن يعقد المجلس النيابى الثانى بمقتضى المادة ٢٣ من اللائحة ثم أقر المجلس اللائحة وانقضت (١) جلساته ووقع الخديو المرسوم بصدور الدستور. فى السابع من فبراير سنة ١٨٨٢ ثم أعيد للمجلس فى اليوم التالى ليأخذ به علما كما صدرت فى نفس اليوم المراسيم الأخرى الثلاثة التى اتفقت الحكومة مع المجلس على إصدارها بأوامر خديوية . الأول يقضى بجعل نيابة الأعضاء مدة خمس سنوات بعد أن كانت ثلاثة تبتدىء من تاريخ انعقاد المجلس والثانى ببقاء سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة المذكورة والثالث (٢) بتحديد مدة اجتماع المجلس فى تلك السنة وجعل نهايتها يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ لتكون مدة الدورة النيابية ثلاثة أشهر .

وحقق الجيش أهدافه وأشرق فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة لأول مرة فى تاريخها فما هى هذه المبادئ الدستورية الجديدة التى تعززت والى أى مدى كان تطبيقها وفهمها ؟

(١) الوقائع فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

الفصل السابع

دستور الثورة العربية والحياة النيابية ١٨٨٢

تعتبر لائحة سنة ١٨٨٢ الصورة الرسمية المحورة لأهداف الثورة العربية القومية ، وقد جاء تطبيقها تصويرا لفجر الحياة النيابية في مصر الحديثة .

جاءت اللائحة تصوغ الاتجاهات الأساسية للثورة في نظام الحكم دون سواها فلم تتعرض مثلا لآقرار حقوق الأفراد العامة أو تنظيم السلطة القضائية بل تطورا لنظام الحكم انصب كله حول شكل الحكم وتحديد علاقة السلطين التنفيذية والتشريعية على هدى المبادئ النيابية الحديثة لهذا جاءت اللائحة الجديدة تصف الطريق الى النظام الديمقراطي النيابي الكامل ولم يكن هذا القصور منها الا ناجما عن أنها كانت ثمرة كفاح من أجل علاج مشاكل القومية المصرية ، في حدود الوعي السياسي الناشئ .

ولقد روعى في وضعها حالة مصر ومدى حاجتها لا استعدادها لنظام الحكم النيابي ، كأداة لتعزيز الاتجاه القومي لاعادة تنظيم حياتها العامة في غير تطرف ، الا بالتوفيق بين حقوق الخديو وحقوق الشعب ، اصلاحا لنظام الحكم ليصلح في ظل حال الشعب .

قلقت حقوق السيادة الى الشعب ولكنها جعلت الحكم مناصفة بينه وبين الخديو ، فلم تغلب أحد الطرفين على الآخر فلم تمنح الشعب حقه الكامل في ممارسة سلطاته على اعتبار أنه مصدرها ، ولم تمنح الخديو كل ما كان له من حقوق من قبل في ظل الحكم المطلق ، كما أنها لم تأت اخلالا بحقوق الأجانب العامة فيما عدا مطاعمهم غير القانونية « الاستثنائية » في البلاد ، فبعد أن كانت بيد الخديو تلك السلطات التنفيذية والتشريعية جعلته يمارسها بواسطة وزراء مسئولين كما جعلت الأمة تمارس سلطاتها

بنواب تسأل أمامهم هذه الوزارة .. وقد جاء ذلك استكمالا للمبدأ
الوزارى الذى تقرر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ولما تقرر من تطور له فى
لائحة ١٨٧٩ الا أنها لم تمنح مجلس النواب حقوقه الكاملة فى النظام
النيابى البرلمانى ، فقد حددت معنى رقابته المحكودة فلم تمنحه مثلاً حقه
فى الاستجواب — كما جاء حق الاقتراع على الثقة بالوزارة جزئياً ، كما
حرمته من حق التشريع الذى منحه للخديو يمارسه كحق سياسى بواسطة
وزرائه ، وقصرت هذا الحق على المجلس فى حدود حق الإفراز التشريعى
دون غيره وجاء اهتمامها كبيراً فى علاجها لبعض المشكلات ، كالميزانية
وحق الانتخاب والمسئولية الوزارية ومهما يكن فقد جاءت أقل تفصيلاً
وايضاحاً من سابقتها فى سنة ١٨٧٩

أما عن صفات المجلس النيابية فقد اقتضى اقرار نظام الحكم النيابى
التغيير من شكل المجلس كما حدده نظامه المنشأ سنة ١٨٦٦ فمُنحت المجلس
كل صفات المجالس النيابية ، فقررت فى نصوصها نظاماً نيابياً برلمانياً الى
حد ما ، فهو نيابى لقيامه على مبدأ النيابة الكامل الذى قام على أساس
الانتخاب العام الممثل فى وجود مجلس منتخب متصف بالصفات النيابية
فمدة النيابة قد جاءت محدودة كما نص على أن النائب يعتبر وكيلاً من
عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته كما نصت على
العنصر الأخير من الصفات النيابية ، وهو اعطاء النواب الحرية التامة فى
ابداء آرائهم وقراراتهم فلا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطاً فى رأيه
بتعليمات تصدر له أو وعود توجه اليه فلم تأخذ اللائحة بذلك ، وبهذا
اشتملت على مميزات النظام النيابى (١) ثم كان ذلك نظاماً برلمانياً اذ تقرر
أن تمارس الأمة سلطاتها بهذا المجلس على أساس المسئولية (٢) الوزارية .

مدى تضمن اللائحة لعناصر الحكم النيابى البرلمانى :

يقوم (٣) النظام البرلمانى عامة على ثلاث هيئات أساسية :

١ — برلمان منتخب .

(١) الدكتور سيد صبرى مبادئ القانون الدستورى ص ٨٨
الدكتور عثمان خليل القانون الدستورى . ص ٤٥ — ص ٤٦

(٢) الدكتور عثمان خليل عثمان القانون الدستورى ص ٢٧٩

(٣) ص ٥٢٥ وما بعدها من المرجع السابق

٢ - رئيس الدولة .

٣ - الوزارة .

١ - مجلس منتخب تقوم المجالس النيابية في النظام البرلماني بأعمال ثلاثة يمكن تمييز كل منها عن الآخر :

(أ) التشريع ومعناه اقرار ووضع القوانين العامة التي تطبق على جميع السكان .

(ب) اقرار الضرائب وكل المسائل المالية الأخرى .

(ج) رقابة أعمال الحكومة ومحاسبتها عليها واسقاط الوزارة بحرمانها من ثقة المجلس فالى أى مدى حققت اللائحة الجديدة ذلك ؟

التشريع :

أما عن التشريع فلم تمنحه اللائحة لمجلس شورى النواب الا في حيز الاقرار التشريعي ، فبعد أن كان حق التشريع في يد الخديو صار مناصفة بينه وبين المجلس فلا يصدر قانون الا بعد موافقة الطرفين عليه وهو حق المجلس في ذلك كما جاء في المادة ٢٥ و ٢٧ فقد نصت على وضع القوانين فقالت بأن وضعها واللوائح يكون بمعرفة الحكومة على أن تقدمها للمجلس لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها كما نظمت نظر هذا الحق في المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ولم يتقرر حق المجلس في اقتراح القوانين الا فيما بعد وكما جاء في دستور سنة ١٩٢٣ كما منحت اللائحة (٤١) المجلس حق الاقرار التشريعي أثناء غيبته كما نصت المادة (٣٨) على ضرورة اقراره على كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها ليكون نهائيا ما لم يكن أمر مبلغه واردا في الميزانية العامة المقررة بهذا المجلس وأن أية مقابلة على أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو بيع الشيء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض دون مقابل أو امتياز لأحد لا يكون نهائيا الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب أيضا .

أقرار الضرائب :

أما عن أقرار الضرائب والمسائل المالية فقد منحت اللائحة المجلس حق القرار فقط لا يحق الاقتراح فنصت المادة ٣٠ على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركز في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة، ونصت على أن كل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر تشوفاً أو تعريفات عنها وكل شخص يباشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها . كما شرحت المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ . تقديم الميزانية للمجلس لينظرها وطريقته وما يتبع عند ذلك وما هو محرم نظره كمقرر الاستانة أو الدين العمومى كما جاء فى المادة ٣٤ كما رسمت المادة ٣٦ و ٣٧ وخطوط تسوية ما يجد من خلاف بين لجنته ومجلس النظار كما سبق أن شرحناها .

الرقابة :

أما عن حق المجلس فى رقابة أعمال الحكومة واسقاطها وإعلان الاقتراح على الثقة بها فقد نصت عليه اللائحة فى المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، و ٢٤ ولكن جاء غير واضح تمام الوضوح فالرقابة لا تكون طريقتهما إلا بوسائل السؤال والاستجواب دائماً وقد جاء الأول فى المادة ١٩ إذ نصت على أن الزام النظار بالمجابة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب يكون أما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو أن يتدبوا أحد كبار موظفى دوائهم للمجابة بالنيابة عنهم . ولم تعرض اللائحة لذكر شيء عن الاستجواب غير أن معنى ذلك قد ورد فى سياق مواد المسئولية الوزارية وبخاصة فى مادة الخلاف (٢٣) فإذا تصدى المجلس للوزارة مثلاً بالمعارضة يجوز للوزارة الاستقالة عند خلافها مع المجلس وعند بقائها خولت المادة للخديو الحق فى حل المجلس مرجحة تنفيذ ذلك للإبقاء على الوزارة على أقالمتها حتى إذا ما أيد المجلس الجديد نظيره (٢٤) السائل فى موضوع الخلاف ، كان ذلك حاسماً له ، وهى فى هذا لم تنص

على ما تتبعه الوزارة بعد ذلك حيال موقف المجلس ، الا أن تدعن لرأى المجلس الجديد وكان ذلك تدعيما للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وبهذا لم تأت المسئولية الوزارية كاملة ولا كانت واضحة كما منحت المادة ٢٠ للنواب حق الملاحظة على موظفى الحكومة جميعا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون ضرورة الأخبار عنه من تعد أو خلل أو تصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لوزارته .

رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية :

هو الركن الثانى الذى يقوم عليه النظام البرلمانى ولم تكن مصر فى عهد الخديو توفيق دولة بالمعنى القانونى لأنها ان كانت مستقلة داخليا بمقتضى الفرمائات العثمانية الا أنها لم تكن مستقلة خارجيا لتبعيتها فى ذلك للدولة العثمانية فهى اذن غير مستقلة تماما لذلك تفضل الاكتفاء بتسمية الخديو فى النظام الجديد برئيس السلطة التنفيذية وهو غير رئيس الحكومة الذى نعنى به رئيس مجلس النظار .

وبإقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب أصبح الخديو غير مسئول لأن اللائحة قد نصت على قصر المسئولية على مجلس النظار وخول لمجلس النواب الحق فى محاسبة الوزارة عن أعمالها وحيث أنه لا سلطة حيث لا مسئولية وحيث أن مجلس النظار هو المسئول عن الحكم فقد أصبحت السلطة فى يده وحده وتنتج عن ذلك تيجتان .

١ — انتقال السلطة الفعلية الى الوزراء .

٢ — عدم امكان الخديو العمل بمفرده وبذلك أصبح لا بيت فى أمور الحكومة والأمة بنفسه ولا توضع سياسة الحكومة ولا مشاريع القوانين حسب رأيه الشخصى بل ذلك متروك للوزارة المسئولة وهذا متفق تماما مع المبادئ الديمقراطية لأنه طالما كان صاحب الأمر هو الشعب كان لمثليه حق تصريف الأمور على الوضع الذى يرويه ، وهؤلاء الذين يكونون هيئة الوزارة يمثلون الخديو لدى

مجلس النواب وأصبح الخديو لا يملك العمل بمفرده وهي النتيجة الثانية لعدم مسؤوليته وقد جاءت ضمنا بين معاني النصوص وبهذا لم يعد للخديو من السلطات الفعلية الا حق تعيين الوزراء واقتلهم وحق دعوة مجلس النواب وحله والتصديق على القوانين وذلك وفقا لنصوص اللائحة .

أما عن الركن الثالث المكمل للنظام البرلماني فهو الوزارة وقد شكلت في عهد شريف والبارودي وكانت ثمرة المفاوضة التي كانت تهدف لاقرار النظام النيابي والوزارة بمقتضى اللائحة قد انتقلت اليها السلطات الفعلية للخديو وأصبحت تهيمن على شئون البلاد وقد خلت اللائحة من النص على قواعد التشكيل والاختصاصات الا أنها جاءت ضمنا من اقرار قاعدة المسؤولية الوزارية .

أعمال الوزارة في اللائحة :

تحدثت عن أعمال الوزارة التي تعرضها على مجلس النواب وعن موقفها اذا أراد أن يبدى بعض الملاحظات عليها فقصت بأن المسائل تقدم من النظر الى النواب وتصير المذاكرة فيها بمجلس النواب واذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظر كما منحت الحكومة حق وضع اقتراح القوانين واللوائح فنصت على أن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظر ومنحت المادة ١٨ للنظار الحق في أن يحضروا للمجلس أو يرسلوا عنهم مندوبين من كبار الموظفين وابداء ما يرون ابداءه كما ألزمتهم اللائحة بالاجابة عن كل ما يوجه اليهم من أسئلة خاصة بأعمالهم وذلك اما بأنفسهم أو عن طريق مندوبيهم أما عن عرض الميزانية فقد ختمت على الوزارة ضرورة عرضها استجابة لطلب المجلس كما أصبح لمجلس النظر الحق في اصدار مراسيم بقوانين في غيبة مجلس النواب على أن تعرض عليهم عند انعقاده ليقرها .

والوزراء مسئولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر من مجلس النظر ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المقررة وعن سياستهم العامة كما جاء ذلك مفهوما واضحا ولم تفد اللائحة الخديو عن تشكيكه الوزارة في شيء .

تكوين مجلس النواب :

ولقد نصت اللائحة على طريقة تكوينه فذكرت المادة الأولى بأن تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب .. أما الشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه فتبين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشمل طريقة الانتخاب كما نصت المادة الثانية على جعل مدة النيابة خمس سنوات .

وجاء ضمن المبادئ والأحكام العامة في اللائحة أن مركز مجلس النواب يكون القاهرة كما نصت اللائحة على أن عضو النواب ينوب عن الأمة ، ولكي لا تطفئ السلطة التنفيذية في التأثير على أعضائه بالترغيب أو الارهاب ، نصت اللائحة على ضمانات استقلاله وكان أهمها الحصانة البرلمانية التي تستهدف حماية المجلس من الإجراءات الكيدية التي تتخذها السلطة التنفيذية في حالة إبداء آرائهم داخل المجلس في صورة نقد حر ، وهي التي تملك سلطة الاتهام وليس المقصود منها حماية الأعضاء من الجرائم التي يرتكبونها ولقد تقرر عند حدوث ذلك أخذ موافقة المجلس على اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أعضائه قبل الشروع فيها . أما في غير انعقاده فقد نصت المادة رقم (٥) بأن للمجلس عند انعقاده الحق في أن يطلب الإفراج أو وقف الدعوى مؤقتاً حتى تنتهي مدة اجتماع المجلس ممن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم كما نصت اللائحة على منح النواب الحرية التامة في إبداء آرائهم ولم تنص على طريقة تكوين اللجان الخاصة لدراسة الموضوعات المعروضة على المجلس وإبداء الرأي فيها قبل عرضها عليه إلا أنها قضت بضرورة الرد على خطاب العرش كما نصت على أن اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية .

المنافشات :

لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين إلا بعد مناقشتها واشترط في المادة ٤٦ من اللائحة لصحة المداولة أن يكون موجوداً بالمجلس ثلثاً أعضائه على الأقل والا كانت المداولة باطلة ويكون

صدور القرارات كما نصت المادة ٤٧ بالأغلبية المطلقة ، على أن كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالأغلبية المتوفرة فيها نواته ارباع النواب الحاضرين بالجلسة على أنه لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في ابداء رايه (٤٨) بل يجب عليه ابداءه بنفسه واذا ما قدم احد المصريين عريضة فانها تحال على لجنة لدراستها والمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم من ذلك القومسيون بقبول ذلك العرض أو بعدمه ربما يعتم بقبوله يحال على الناظر المختص بذلك (٣٩) ويكون اعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو بالنداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق (٤٢) كما لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس على الأقل وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه فى المادة رقم ٤٧ يكون دائما بالنداء بالاسم (٤٤) .

قاعدة الانتخاب :

ونمشيا مع اقرار مبدأ الحكم النيابى واستكمالا للمعنى النيابى فى نظام الجديد وضعت قاعدة الانتخاب على نطاق واسع فلم يعد الانتخاب مقصورا على طبقة بل منح حقا لبعض فئات الشعب المتعلمة كما قررت لائحة الانتخاب أن يجرى ذلك على درجتين ..

وكانت قاعدة الانتخاب فى نظام ١٨٦٦ مبسطة فأصبحت فى ظل هذه اللائحة منظمة مركبة من حلقات فكان ثمة شروط للناخبين وأخرى للنواب وشروط لعملية الانتخاب من اعداد كشوف الناخبين واعلانهم مقدما وتقسيم القطر الى دوائر انتخابية وتحديد هيئات الانتخاب وبما الى ذلك فحق الانتخاب مقصور على كل من كان من تبعية الدولة العثمانية وكان من سكان القطر المصرى أو مستوطنا له منذ خمس سنوات له من العمر عشرون عاما ومن دافعى الرسوم المقررة بما يوازى ٢٥ قرشا واللائحة فى ذلك تتساوى فى هذه القاعدة مع لائحة سنة ١٨٦٦ من حيث المبدأ فى قصرها الانتخاب على فئة أصحاب المصالح الحقيقية من العمد والمشايخ وتفتقر عنها فى سماحها لبعض العناصر الأخرى للاشتراك فى الانتخاب ومن هنا جاء التوسع الجديد عندما منحت هذا الحق معنى من هذا الشرط للعلماء والقسيسين والمدرسين وحملة الشهادات وأرباب الوظائف

ومستخدمى الحكومة ممن يكون مرتب الواحد منهم عشرة جنيهات وكذلك ضباط الجيش والحائزون على نياشين عثمانية والمحامون والأطباء من الطوائف المثقفة ولقد اشترطت توفر الأهلية لهؤلاء فنصت على وجوب كون الناخب حسن السير والسلوك غير محكوم عليه بالافلاس كما حرمت الانتخابات على كل من كان من رعية دولة أجنبية ولم يكن ذلك كله الا تمشيا مع التطور الجديد والرغبة ، فى أن يمثل نظامه حقيقة الأمة الاجتماعية بقدر المستطاع .

طريقة الانتخاب :

نصت اللائحة على أن تحرر جداول الانتخابات بمقتضى هذا الشرط بمعرفة لجنة من الأهالى مع اخطار الناخبين بميعاد الانتخاب ثم بعد ذلك يقوم الناخبون عند التنفيذ فى كل قرية ومديرية ومدينة ممن لا يتجاوز عددهم الألف بانتخاب عشرة من بينهم يزيدون حساب كل واحد يمثل مائة ناخب ويمثل هؤلاء منتخبى الدرجة الثانية الذين لهم حق انتخاب النواب وحدهم وبهذا لم يكن الانتخاب مباشرا ، أخذوا بمبدأ الاقتراع العام بمعناه الكامل .

وقد جددت اللائحة لكل مديرية فى مصر والسودان عددا لا يتعداه المرشحون للنيابة ، كما نصت على أن تكون كل مديرية ومدينة ممثلة للدائرة الانتخابية كما نصت على تأليف لجان الانتخاب ، حتى اذا ما تمت عمليات الانتخاب فى مواعيدها رفعت نتائجها الى ناظر الداخلية ليرسل ذلك بدوره لكل نائب شهادة ليحضر بها المجلس ، حتى اذا ما اجتمع المجلس نظر فى صحة انتخاب الأعضاء وعند اتمام ذلك يمنح الخديو لكل نائب « بيرولدى » وهو المظهر المتبقى من هذا النظام القديم . وهكذا أخذت لائحة الانتخاب من النظام القديم قليلا وتوسعت كثيرا على هدى النظم الانتخابية الحديثة .

واذ يظل المجلس بعد صدور هذه اللائحة على تشكيله القديم وتمثيله لطبقة العمد والأعيان فى حياته التى أمضاها بين ٩ فبراير سنة ١٨٨٢ الى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ فقد مثل نقطة ضعف لا تتمشى وروح نظام الحكم النيابى المقصود من صدور اللائحة ، فكل ما أحدثته هذه اللائحة وغيرته

الناحية التاريخية هو أنها طبعت نواب المجلس القديم بطابع نواب المجالس النيابية الحديثة عندما خولتهم حقوقا وفرضت عليهم واجبات دون أن تمكن النظام الجديد من القدرة الكاملة على ممارسة مبادئه وتمثيل الشعب وفقا لأهداف هذه اللائحة لذلك تعتبر حياة المجلس بين ٩ فبراير الى ٢٦ مارس فترة انتقال بكل معانيها بين تطبيق نظامين والتأليف بين حياتين نيابيتين تطورا جديدا لا يبدأ الا من التاريخ الذي بدأ فيه مجلس شورى النواب ممارسة نظامه الجديد تحت اسم مجلس النواب وهو يوم ٩ فبراير ..

مدى فهم النواب للدستور عند التطبيق :

وكان طبيعيا أن ينظر هؤلاء النواب الى النظام الجديد من خلال حقوقهم ومعاييرهم التقليدية فلم يخالف المجلس سابق نشاطه قبل التطور، في النهج الذي تناول به الموضوعات ، الا في الحدود الضيقة ولم يكن ذلك بدعا وهو ينتقل من عهد الى عهد فقد ظل النهج على قدمه طبقا ينبعث من عقول الأعضاء القدامى الذين كانت تشغل عقولهم بالخاص الضروري دون العام الذي كان التفكير فيه يعتبر في المرتبة الثانية من ذلك لهذا امتزجت الحياة النيابية الجديدة بكثير من مظاهر نظام شورى النواب السابق ، ولا غرو فلم تكن للنواب الخبرة ولا كانوا مجردين من المصالح الذاتية ماما ولا كانت لهم الروح الشعبية التي ربما جعلتهم الأبطال الموفقين لاستقلال مصر .

الا أن المجلس رغم هذا كان يتسم بالاتجاه المستقل في تناول كثير من الأمور مما دل على استعداد ووعى مشرق للحياة النيابية الى حد ما فلم يقف مكتوف الأيدي حتى توجهه الحكومة بل كان يطرها بوابل من الاقتراحات التي استغرقت عليه معظم جلساته متبعا في ذلك لائحته لذا بدا ظاهر النشاط في توجيه الحكومة حريصا على معالجة سيئات العهد البائد عندما انصب نشاطه في مجموعه حول علاج المخلفات السيئة لسياسة تنمية الثروة الزراعية والموارد المالية التي بدأها اسماعيل في حدود ما يحس

به الأعضاء ازاء شتى الموضوعات التى تفرقت بين الرى والزراعة وقانون
المقابلة « والضرائب والمواصلات » .

الرى والزراعة :

ففى جلسة الأربعاء ١٥ فبراير سنة ١٨٨٢ وافق المجلس على اقتراح
محمد أفندى الشاذلى بتنظيم المعونة « السخرة » والأعمال العامة كحفر
الترع وردم الجسور وبخاصة فى أراضي الجفالك والأبعاد وقد كان
أصحابها من كبار رجال الدولة الأثرياء من ذوى النفوذ الذين كانوا
يسخرون العمال والفلاحين فى هذه المزارع وينزعونهم دون ما قاعدة
من الحقوق فيصيبون أصحاب الأملاك الصغيرة بأضرار بالغة وقد
أجابت (١) الحكومة على ذلك أنها كتبت للأشغال بوضع قانون خاص
بذلك وانها ستعرضه على المجلس متى ورد .

وقدم (٢) ابراهيم أفندى الوكيل تقريراً مطولاً عن اصلاح نظام
الرى فى مديريته باصلاح مجرى رياح البحيرة والقناطر الخيرية وقد
وافق المجلس على طلب بيان ذلك من الأشغال وقد كان ذلك الموضوع
شكوى ملاك الوجه البحرى الممثلين فى مجلس شورى النواب من قبل
فى عهد اسماعيل وقد عبر المجلس بهذا عن شكوى قدم العهد عليها دون
أن تنظر .

وقد حضر (٣) الوزير ووعد ببذل الجهود وقد دار نقاش بين النواب
حول تطهير الرياح البحرى ومن يقوم بذلك من العمال : هل يكونون
من جميع المديريات الشرقية أم من البحيرة تجلت فيها النظرة الذاتية
لا القومية فقد حاول الكثيرون منهم قصر عملية التطهير على عمال مديرية
البحيرة دون غيرها وقدّم غير هؤلاء اقتراحاتهم تحمل نفس النظرة عن
وجوب اصلاح حالة الرى والزراعة فى مديريتهم مما كان موضوع شكوى
طبقة الملاك النواب فى عهد اسماعيل وكان كل نائب يحاول أن يخطو

(١) جلسة ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) جلسة الثلاثاء ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

(٣) جلسة ١٣ مارس سنة ١٨٨٢

بإمكانات جهته الزراعية فيكمل قصصها وكانت الحكومة تجيب عليهم بما يفيد .

وكان من طبيعة هذه الاقتراحات الماضية ما تلى من بيان (١) عن توسيع الري في الوجه القبلى من التربة الابراهيمية كى تستفيد منها أطميان الزاوية ومديرية الجيزة وقد اعتذر انوزير عندما حضر لامتناع التنفيذ وتعذر الحصول على الأنفار الكثيرة ، لذلك ، ومنها ما جاء فى الجلسة نفسها عن طلب توصيل رياح المنوفية بتربة العطف والخضراوية والساحل الا أن المجلس رأى صرف النظر عنه لا لعدم أهميته بل لتداخله فى بعض الاقتراحات .

وثمة شكوى كان يضرها الملاك من مخلفات اسماعيل يقدمها محفوظ رشوان ، فقد رأى أنه بناء على تخصيص ترعى الديروطينة والسواحلية الآخذتين من التربة الابراهيمية اقترح هذا النائب وضع طريقة لتطهيرها تحت اشراف الأشغال فقرر المجلس الاستعلام عن ذلك ، وغير هذا من ألوان نشاط المجلس من أجل الاقتصاد الزراعى .

المقابلة :

وكان ثمة لون آخر من التعبير عما كان يشكو منه هؤلاء الملاك من أمور كانوا يحسون آثارها السيئة فى نفوسهم دار حول المال ، ولنفس الهدف الماضى ، وكان على رأسها تلك المبالغ التى جمعت من الملاك فى ظل قانون المقابلة بالاكراه فى عهد اسماعيل التى تعرض الملاك من أجلها لشتى ضروب الظلم فى المعاملة ، ولم تف الحكومة بما عليها بمقتضاه من التزامات لهذه الطبقة منذ البداية وكانت شكوى قديمة جديدة بالرعاية مشيرة للنفوس فما التأم مجلس النواب حتى سعى هؤلاء لمعالجة هذا الداء الدفين ففى جلسة ٢١ فبراير تناول المجلس ما آل اليه هذا القانون من تسوية على يد قانون التصفية فتقدم حسن سويلم وعبد الوهاب عفيفى شاكين عدم تنفيذ ما جاء فى هذا القانون من رد ما خصص من مبالغ

(١) جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٢

أخذتها الحكومة منهم من قبل فقرر (١) المجلس الاستفسار عن ذلك من المالية وقد بلغت اجابة الوزير للمجلس بجلسته ٢٩ فبراير معلنا عدم ورود البيانات الخاصة بالمقابلة الا أن ذلك لم يحسم الموقف .

وبجلسة ٥ مارس أثار رئيس المجلس نفسه هذا الموضوع ووضعه تحت المناقشة فاستحسنه المجلس فبدأ أحمد عبد الغفار يشرح كيف مول هذا القانون في سر قلة من طبقة الملاك الأغنياء أما سوادهم الأعظم فقد أداها مكرها وعانوا في ذلك عناء لا مزيد عليه حتى اضطروا الى الاقتراض بالربا الفاحش لدفع القرض ولعدم مقدرتهم على حفظ حقوقهم رضوا بالتسوية التي أجرتها التصفية على ما بها ثم يبين كيف طال انتظار المجلس كى « تسوى هذه المسألة دون جدوى مما دل على أن هذا المهم ملقى في زوايا الاهمال . وأخيرا وافق المجلس على اقتراح هذا النائب من خصم استحقاق سنى ٨٠ و ٨١ و ٨٢ لأرباب المقابلة من أصل المطلوب منهم من مال هذه السنة ١٨٨٢ بحيث يكون الخصم قبل تمام جباية الأموال منعا للضرر عنهم وقد جاءت الموافقة على ذلك اجماعية .

الضرائب :

وكان ثمة أراض وزعت على طبقة الملاك على أن تربط عليها ضريبة العشور بعد استصلاحها وذلك منذ عهد اسماعيل وقد أراد (٢) أحد النواب وهو « على أفندى كساب » وجوب ربط العشور على هذه الأطنان فرؤى الاستعلام من المالية عن أصل الشروط الموضوعه لهذه الأطنان وعما تم في أمرها .

وكالت قواعد دفع الضرائب شكوى قديمة بين طبقة الملاك أيضا ، بدأت بين جنات مجلس شورى النواب منذ جلساته في نوفمبر سنة ١٨٦٦ وظهرت مرة أخرى في يناير سنة ١٨٧٩ دون جدوى فلم ترض حكومة اسماعيل في البداية علاج أمرها اذا لم يكن يهملها مراعاة امكانات المالك الا خزينتها ورفضت المرحلة الأخيرة لأن مصر كانت تحت الوصاية

(١) الوقائع في أول مارس سنة ١٨٨٢

(٢) جلسة ٢٦ فبراير

المالية فلما أتيحت الفرصة بفضل الثورة العراقية أثارها النائبان ابراهيم أفندى سعيد وعبد الشهيد أفندى بطرس وقد أرادا تعديل ربط تقسيط الأموال الأميرية بجعلها عادلة فقرر (١) المجلس تشكيل لجنة من عشرة أعضاء منه لدراسة ذلك الموضوع .

وكان للدائرة السنوية مرامي استغلالية يحس بها الملاك من أراضيهم ومزارعهم في الجور عليهم في الملكية تارة وتسخير الفلاحين في أراضيها تارة أخرى فلما حاولت تلك وقومسيون الادارة المالية ضم نواح لادارتها بها أملاك النائب على أفندى كساب تقدم الى المجلس يشكو ما نجم من أضرار بالأهالي ولم يكن الواقع الا الاضرار به وبالأهالي معا مطالبا رد هذه الادارة الى الأقسام كما كانت عليه من قبل فوافق المجلس على أن ندرس هذا الموضوع لجنة تقسيط الأموال الأميرية .

وكانت الحكومة في أواخر عهد اسماعيل قد رأت فرض السخرة على أراضي الجفالك والاباعد والعزب والكفور التي يملكها أثرياء البلاد المعفاة منها على أن يؤديها مالا ، الأغنياء كمورد جديد للميزانية وقد نفذ ذلك في بداية عهد توفيق وقد فرض مقابل الاعفاء منها لكل فرد من هذه البلاد ١٢٠ قرشا وقد تقدم النائب ابراهيم أفندى سعيد يطلب الاستعلام عن هذه المبالغ التي حصلت لها بل تقدم غيره وهو النائب على مكاوى فأعلن استيائه من هذا العمل الخالي من روح الانصاف والعدل ، في رأيه ، للفلاح وقد كان الظلم في الحقيقة وان جاء واقعا على الطرفين فقد كان على الفلاح مرهقا بطبيعته .

ولم ينس المجلس مطالبته بتسوية الديون السائرة اذ قدم (٢) سالم أفندى الريدي تقريراً يقترح الاستفسار من المالية عنها وهل يجوز صرفها بمقتضى قانون التصفية فطلب المجلس كشفا ببيان استحقاق هذه الديون وقد عرض الكشف الوارد بأصل الدين السائر والمنصرف منه بجلسة ٢٥ مارس وقد كان ذلك مطمئنا للمجلس بمسلك وزارة المالية .

(١) جلسة ٢٧ فبراير .

(٢) جلسة ١١ مارس .

الادارة والمواصلات :

كان للمجلس نواح أخرى تتعلق بالادارة والمواصلات المحلية من ذلك انه بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم حسن أفندي أبو حسين تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم ، فأسفر رأى المجلس على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن تلك القوانين وعرضها على المجلس للنظر فيها طبقاً للائحة الأساسية . واذا يبدو ذلك وعليه مسحة التنظيم الادارى العام فلم يكن الا من وحى هؤلاء النواب الذين مثلوا طبقته من العمد والمشايخ وقد أجابت الحكومة بأبداء عنايتها بذلك فيما بعد (١) .

ولقد اهتم المجلس بذلك النوع من الادارة مرة أخرى (٢) بعد ذلك اذ قدم طابع أفندي سلامة تقريراً اقترح فيه وضع نظام لمشايخ البلاد .

ومن وحى النظرة الاقليمية تقدم نائبان من الصعيد يطالبان بالعمل على مضاعفة العناية به من ناحية المواصلات وانشاء المحاكم والمدارس في مديريات اسنا وقنا وجرجا لخلوها منها وقد كانت العناية بها فعلاً بالنسبة لسائر القطر ضئيلة نسبياً من هذه الناحية ، فوافق المجلس على مخاطبة الحكومة فى ذلك كله وقد ردت على ذلك بجلسة ٢٥ مارس بان ترتيب المحاكم هو موضوع النظر .

الرقابة والتوجيه :

وتجلى ذلك بين المجلس فيما اقترحه (٣) أحمد بك أباطة من ضرورة تكليف الحكومة أن تعرض على هيئة المجلس نصوص المعاهدات والاتفاقات التى عقدها مع الدول الأجنبية أو مع رعاياها ولما وافق المجلس وخابر الحكومة جاء ردها بجلسة ٢٥ مارس بأنها كتبت الى الوزارة بطلبها .

(١) جلسة ٢٥ مارس .

(٢) جلسة ٢٧ فبراير .

(٣) جلسة ١٥ فبراير .

وتجلى أيضا بين المجلس لون من الرقابة العامة على موظفى الحكومة ودواوينها وكان منها ما قدمه أحمد أفندى عبد الغفار بنفس الجلسة من تقرير يسأل فيه وزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة وبيان ما هو منسوب اليها من اختلال بل وتفتاتها ومقدار ما مسحته من الأرض وكانت تلك يديرها الأجانب من ذوى المرتبات الكبرى فقرر المجلس تبليغ هذا لوزير المالية واستدعائه لسؤاله وقد حضر الوزير فعلا وطالبوه بعدة استفسارات ثم ما قدمه (١) عبد المجيد أفندى البيطاش أحد نواب الاسكندرية من تقرير يعترض فيه على تعيين رئيس لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة من جنسية نمساوية لمخالفته لقواعد انشاء هذه المحاكم فقرر المجلس ارجاء ذلك حتى يرد له ما طلبه من معاهدات .

ومن وحى الرقابة على الحكومة أيضا قدم أحمد بك على تقريراً عاجل فيه تضخم معاشات الموظفين بجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أعلن فيه خشيته من احتمال التجاء الحكومة الى القروض اذا ما أضر ذلك الميرانية تلك التى عانى منها هؤلاء النواب الملاك الذين تحملوا وحدهم تبعاتها ولا يزالون من قبل ومن بعد ، وقد وافق المجلس على طلب قوانين المعاشات من المالية ثم أحالتها على لجنة لتتظر فيها وتعرض ما تراه عليه وقد ردت الحكومة على ذلك بجلسة ٢٥ مارس بأنها كتبت للمالية باستعجال قانون المعاشات والمستخدمين كما أجابت المالية بأنها أرسلت الى المجلس نسختين من ذلك القانون فقبول ذلك بالاستحسان .

وكان ثمة اتجاه لتنظيم العلاقة بين موظفى الدولة والشعب فى حدود الحقوق والواجبات واحترام حقوق الأفراد فقدم (٢) على أفندى المكاوى تقريراً بتكليف الحكومة وضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين وبين حدود الموظفين وواجباتهم وحقوقهم لتماديهم فى استغلال وظائفهم فاستقر رأى المجلس على أن يطلب من الوزارة توجيه عنايتها الى سن هذا القانون .

(١) جلسة ٢٠ فبراير .

(٢) جلسة ٢٥ فبراير .

بل قدم في نفس الجلسة عبد الشهيد أفندي بطرس تقريرا باستنتاج الحكومة ما وعدت من انشاء المحاكم الأهلية وتنفيذ لائحة ترتيبها كما وضعتها وزارة شريف فوافق المجلس على المطالبة للوزارة بذلك ولم يكتف المجلس بذلك بل قدم أحمد عبد الغفار بجلسته ٢٨ فبراير تقريرا ينقد هذا الاتجاه الأخير وأنه من الأخرى وضع قانون أساسى للحكومة بكل ذلك يتضمن الأحكام الدلية الاصولية المبينة لحدود السلطات العامة للدولة .

انفطرة القومية :

على أن أبرز المسائل التى تجلت فيها النظرة القومية لم تزد على مسألتين وهما مسألة منع تصدير الغلال لمعالجة غلاء أسعارها ومشروع التعليم العام فقد كانتا مقصودتين في حدود الفن القومى .

فقد اقترح (١) أمين بك الشمسى لعلاج غلاء أسعار الغلال منع اتفاق التجار على رفعها بالتصدير كى يزيد عرضها فيخفض سعرها غير ان المجلس بعد مناقشة قامت على التعارض في وجهات النظر قرر ارجاء ذلك لجلسة أخرى .

ولما اجتمع (٢) المجلس بعد ذلك كانت اتجاهات النائب عبد الحميد البيطاش انسانية بحثة فقد دعا المجلس للاتجاه لمنع تصدير الغلال رافة بالسواد الأعظم لسكان المدن الفقراء في رأيه ، وقد فاشد زملاءه باسم المصلحة العامة التصديق على منع تصدير الغلال الى الخارج حتى يحين موسمها الشتوى وبعد المناقشة وافق المجلس على الأخذ بوجهة نظره والكتابة بمضمونها للمالية لتتخذ الاجراءات اللازمة .

أما الأمر الثانى الذى تجلت فيه نظرة الصالح العام فقد كان مسألة التعليم العام وكان الاقتراح جديرا بموجهه وهو أحد نواب القاهرة من البرجوازية المثقفين وهو عبد السلام المويلحى زعيم مجلس شورى النواب في عهد اسماعيل فقد طالب بجلسته ٢٦ فبراير تعميم التعليم في القطر وقد

(١) جلسة ١٥ فبراير .

(٢) جلسة ٢١ فبراير .

جاء تقريره مبنيًا على حجج منطقية على أساس أن « العلم من ضروريات الوجود المعنوي في الإنسان . كما هو الحال في الغذاء والماء من كونهما من ضروريات وجوده الحسي ثم أنه طالب بهذا التعميم في حدود الامكانيات المالية للميزانية بالتعاون أعيان البلاد حتى لا يرهق الميزانية لتي يحس انها مرهقة فعلا بالتزامات الديون وقد تقرر استدعاء وزير المعارف ليلقى بيانا عن المدارس الابتدائية في القطر وما يمكن أن تقيمه وزارته على نفقتها في سياسة الانتشار العلمية وغير ذلك .

واجتمع (١) المجلس وحضر الوزير وألقى بيانا شارحا للمجلس حالة التعليم في مصر وقدم له نماذج للمدارس التي تنشئها الحكومة، مستحثا همم الأعضاء لمديد المساعدة في تأسيس بعض المدارس على نفقتهم ، وقد شكره صاحب الاقتراح على همة وزارة المعارف في تعميم التعليم وطلب تأليف اللجنة التي وافق المجلس عليها من قبل للنظر في الوسائل التي يمكن بها انشاء مكتب ابتدائي في كل بلد أو قرية ليس فيها مكتب وقد وعد (٢) الوزير بمساعدة هذه اللجنة ولم تكن هذه الا قطرات ضئيلة من النشاط القومي بين بحر نشاط المجلس الطائفي ومن هذا كله يتجلى ان العبرة في النظم النيابية ليست في النصوص قبل أن تكون في مستوى الشعب الاجتماعي ، وطبيعة النواب فيه وهكذا كانت نظرة النواب للنظام الجديد نظرة غير مقصودة لذاتها الا كما يتخذ النظام وسيلة لغاية طالما تمناسها هؤلاء الملاك فكانت بفضل ضربة الجيش لحكومة الأتراك والشراكية وسيلة لتحقيق العدل يتبلور في اطارها المعنى السياسي للفكرة النيابية .

العرائض ودلالاتها :

وكما تجلت نظرة النواب الى النظام الجديد موضحة طبيعة الحياة النيابية ، كان للعرائض التي رفعها الشعب الى مجلس النواب عامل قوى في توضيح نظرة الشعب الى هذا النظام واجلاء طبيعته بشكل لا يختلف لا في معناه ولا في نتيجته عن موقف النواب منه .

(١) جلسة ١٢ مارس .

(٢) الوقائع ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢ .

وقد وردت الى المجلس أثناء انعقاده عرائض من كثير من جهات القطر فطلب (١) انتخاب لجنة منه للنظر فيها كما تقضى بذلك المادة ٣٩ من اللائحة الأساسية لاحالة المعقول منها الى جهات اختصاصه وأخذ المجلس بنظر في تقارير لجنة العرائض ويحيل كل عريضة الى الوزارة المختصة بها

ولقد عبرت هذه العرائض في مجموعها عما كان يحسه الشعب اذ ذاك ، — كما عبر النواب — من الحاجة الى العدل ونظمه واحترام الحقوق من قبل ، ولم تكن تطلعا لحقوق سياسية بقدر ما كانت محاولة لعلاج المسائل التي كان الجميع يحسونها احساسا مباشرا ، وقد جاءت شكاو تناولت حتى الأمور الشخصية فقد تلى (٢) مثلا تقرير عن مفروض مقدم من مائة ونيّف من الحجاج بشأن ما أصابهم من اهنال من الأطباء والموظفين في الكرتينة كما كان ثمة تقرير من بعض ضباط الجيش المفصولين رأت اللجنة الاستعلام عنهم من المالية وغير ذلك من شتى ألوان الشكاوى الفردية والطائفية .

الملكية والضرائب بين العرائض :

وتظهر الشكاوى من بين الملاك من جديد بجانب ما عبر عنها نوابهم في المجلس فتقدم بجلسة ٢٠ مارس معروض عن شكاوى فوضى الضرائب على أملاك بعض الناس ، وكان ثمة تقرير عن معروض شبيه بذلك قدمه أحد سكان الشرقية بنفس الجلسة فرأى المجلس تحويل ذلك للمالية وب بنفس الجلسة يتناول المجلس معروضا يقدمه ١٨ شخصا من ناحية الابراهيمية بالشرقية بشأن بدلية الأنفار المطلوب تحصيلها عن أباعدهم ورأى المجلس تحويل الشكاوى للاشغال .

ويشكو (٣) ٢١ شخصا من أهالى بندر الزقازيق عن مسلك وزارة المالية من ادراجها ما سبق أن وضعوا أيديهم عليه من أرض الحكومة في جدول المنظور بيعه مما يعتبر اهدارا لحقوقهم فأحيل على المالية لنظره .

(١) جلسة ٢٠ فبراير .

(٢) جلسة ٥ مارس .

(٣) جلسة ٢٥ مارس .

ويتظلم مشايخ بندر أسيوط من تكليف نواحيهم بتطهير ترعتى الديروبية والسواحلية فى الوقت الذى تنحصر فيه منافعها على الجفالك التابعة للدائرة السنبة ، وقد حفظ المجلس هذه الشكوى لورود مثيلتها من قبل .

ومن أرمئت يتقدم بالشكوى ٦٠ شخصا ومعهم مشايخهم بسبب الأراضى المأخوذة منهم للجفالك وغير ذلك مما جاء من الشكاوى التى نظرها هذا وقد كان للمجلس أيضا دوره البارز فى التشريع : —

وقد نظر (١) مشروعين قانونيين احالتهما اليه الحكومة ليصدق عليهما أحدهما خاص بتوقيع المسوغات الشرعية للعقارات التى أخذت بشوارع القاهرة والثانى خاص ببقاء الامتيازات الممنوحة للعربان من معافاتهم من الخدمة العسكرية والسخرة وبعد احالتهما على اللجنة المختصة وموافقتها عليهما قرر المجلس المشروع الأول بعد أن طمأنته الحكومة باتساقه مع قواعد المشروع وصدر به مرسوم خديوى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٢ أما المشروع الثانى فقد طلبت اللجنة تعديله فعدلته الحكومة فوافقت عليه وتلى المشروع بجلسة ٤ مارس سنة ١٨٨٢ فقررا استمرار العربان بالتمتع بسا لهم من امتيازات منذ القدم لأنهم كما جاء فى تعديل اللجنة « مكلفون بحفر الحواجز والتخوم والجبال والجهات الخالية من السكان مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة فى أوقات الملمات » .

وقد كان للمجلس دوره أيضا فى قوانين المحاكم الأهلية فقد تابع مع الحكومة اتمام الحلقة التى بدأها شريف فى عهده خاصا بلائحة المحاكم الأهلية النظامية وتلى (٢) على المجلس كتاب وزارة البارودى الخاص بذلك وقد تبين فيه أن اللجنة المختصة بوزارة الحقانية للبحث فيما يلزم لترتيب المحاكم الأهلية قد اجتمعت فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ ورأت أن يكون العمل بالمحاكم الأهلية فى المواد التجارية بمقتضى قانونى التجارة البحرى البرى المتبعين فى المحاكم المختلفة . ورأى أنه يجب لقصر المدة الباقية

(١) جلسة الثلاثاء ٢٨ فبراير .

(٢) جلسة ١٨ مارس .

لانعقاد المجلس أن ينتخب المجلس لجنة منه لتتظر في فترة أجازته في القانونين المذكورين وفي سائر القوانين التي ترسلها إليه لجنة الحقاينة بوساطة مجلس الوزراء على أن يرسل ما تم عن ذلك لأعضاء اللجنة في أمكنة وجودهم ليكونوا على أهبة الاستعداد لأن يقرروا ما يرون في غير تأخير عند انعقاد المجلس في العام التالي وقد أرسلت رئاسة مجلس الوزراء مع هذا الكتاب ثمانين نسخة من هذين القانونين وقد رأى المجلس في النهاية أن ترسل الحكومة ما تريد إرساله لا عن طريق المديرين بل عن طريق رئيس المجلس .

ونظر المجلس أيضا مشروع قانون الانتخابات فتألفت من أجله لجنة لدراسته وجد المجلس في دراسة مشروع نظامه الداخلي ، وفي ٢٢ مارس اجتمع المجلس لينظر في تقرير اللجنة المشكلة للانتخابات وكانت قد رأت ادخال بعض التعديلات فيه وأرسلته لمجلس النظر فقبله .

ونظرا لقرب انقضاء المجلس فقد اعتبره المجلس قانونا مستعجلا لهذا تلى القانون مادة مادة وانتهى الأمر بإقراره (٢) ولما كان قد انتخب في الانتخاب الأخير خمسة أعضاء زيادة عما كان مقررا في اللائحة القديمة فأقرهم المجلس وقبلهم نوابا بعد ورود قانون الانتخاب المذكور منصوصا فيه على هذه الزيادة في عدد النواب ، فقد قرر المجلس ادخالهم نوابا بمجرد اقرار هذا القانون وقد اعتبروا نوابا من الناحية الدستورية بعد اقراره فعلا ويعتبر هذا القانون آخر عمل تشريعي قام مجلس النواب به سنة ١٨٨٢

ففي ٢٦ مارس ١٨٨٢ جاء البارودي المجلس حاملا مرسوم الخديو بإرفضاخ المجلس وقد القى اذ ذاك خطبة وجيزة أثنى فيها على ما بذله المجلس من نشاط طيلة انعقاده ، عند ذلك أجابه رئيس المجلس بشكر سيده الخديو لانابته عنه في ختام أعمال المجلس في هذا العام وألغى انعقاد المجلس ليكون في ثبوت التاريخ الحديث ، ومضت خاطفة بين ظلام الحكم الحالكة . لم تكد تنطلق فجرا جديدا في حياة الأمة لتتير لها السبيل حتى اصطدمت الثورة العرابية بالنفوذ الأجنبي كما مثلته انجلترا وفرنسا اذ ذاك ، فكان الاحتلال البريطاني لمصر ومن ثم طوى الاحتلال الفجر

الجديد طياً ، فانزوت أضواءه وراء سحب كثيفة من نظم حكمه أصابت النظام الجديد بنكسة عندما أقامت على انقاضه نظاما يمكن الاحتلال من البلاد ويردها الى عهد نظم الشورى .

خاتمة :

قام الاتجاه النيابى امتدادا لاتجاه الروح القومى ، يستهدف، غايته على أساس الحد من نظام الخديوية والحكم المطلق .

بدأ يتجلى تعبيرا بمقدار أثار هذه الأزمة وما كانت تهيئه من عوامل تخلع عليه القوة وذلك من خلال المسائل التى كان النواب يحسونها احساسا مباشرا وينطوى عليها وجدانهم وقد جاء طرق هذه المسائل عاملا كان يدينهم من معنى الفكرة السياسية لنظام الحكم فيدركونها ادراكا مباشرا بالمعاناة من أساليبه وسيئات المسألة المالية ولما انتهت اليه من توغل النفوذ الأجنبى ..

وبقدر تطور المسألة المالية تطورا سياسيا واشتداد الصراع بين ثنائية الخديو والنفوذ الأجنبى كان الاتجاه النيابى ينتقل الى مرحلة أعلى بفضل شروق الوعى السياسى على يد المنتفعين حتى تجلى تعبيرا ، فضلا نيابيا فى نهاية حكم اسماعيل ، يرمز الى قوته كامتداد للروح القومى المنبثق فى ظل اشتداد الحكم الأجنبى ، ذلك الروح الذى استثاره الخديو كسبيل يدينه من استرداد سلطانه ، ويرتكز فى مكوناته الفكرية الى يئنة القلق ومستوى الوعى السياسى لكل شئ وان لم يبلغ اذ ذاك فى عمقه مبلغ الايمان بالحرية السياسية والمبدأ الحر .

ولم ينبج فجر الحياة النيابية فى عهد توفيق بعد ذلك الا امتدادا لهذا الاتجاه القومى عندما تزعمه الجيش بوسائله فكان لونا من ألوان المجاهدة لتعزيز ذلك الاتجاه وعلاج مشاكل القومية المصرية الحديثة الناشئة وان دل على اختمار سياسى تجلى فى استعداد النواب ونشاطهم المستقل المتجدد فى معانيه الا أنه لم يبلغ لمستوى الايمان بالفكرة أيضا

وأشرق الفجر الجديد بهذا بنقل حقوق السيادة الى الشعب وهو يسبق مكونات الوعى السياسى القائم اذ ذاك بين المجتمع المصرى .

كانت نزعة هذا المجتمع لا تزال هي النزعة التقليدية المسيطرة كانعكاس لطبيعة بناء هذا المجتمع ماديا وفكريا ، ولم تبد النزعة الحرة بينه الا بمقدار ما أصابه من تجدد فكري أوقفه على مشارف بناء المجتمع القومي الحديث وهو يتجدد في اطار المجتمع الاسلامي .

ولقد كان حظ المجتمع المصري من التجدد الحديث ضيقا محدودا فزعم سابق اتصال هذا المجتمع المبكر بالغرب واتجاهه نحو التجدد الحديث منذ عهد محمد علي فان ذلك كله لم يجدد من كيانه شيئا وان أتم بناء اطاره الحديث ، الا عندما أخذ عناصر ذلك التجدد في الولوج الى قلب المجتمع بزيادة الاتصال بالغرب في عهد اسماعيل بما هيا السبيل لتجدد بعض عناصره تجددا جزئيا وظهور بعض أصول الفردية الحديثة فمنذ أن بدأ التجدد المادي وسار ممتدا الى عهد اسماعيل أخذ يهز المجتمع هزا ، ولكنه لم يسر من أوصاله سيرا سويا اذ وجدت ثمة طبقة حاجزه سيطرت هي على الاقتصاد قديمة وحديثة وعلى الادارة فاستفادت من ثمار التجدد وحالت دون امتداده الى صميم المجتمع الإلما .

أخذ اقتصاد العصر الوسيط الطبيعي القائم على الزراعة يتجدد وقد مضى في تجددده في عهد اسماعيل وذلك بادخال بعض أصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد التبادلي النقدي ومستلزماته وكان ذلك كفيلا بتجديد المجتمع اجتماعيا ، اذا لم تستأثر به هذه الفئة من أفراد الاسرة الخديوية وحاشيتها ، ومن التجار الشرقيين والمغامرين الأوروبيين الذين احتكروا تجارة التجزئة والجملة ومن ثم حرم الفرد من مقومات التحرر المادي الذي كان كفيلا بأن يخلق مبكرا نواة طبقة البرجوازية الحديثة .

واذ يبدأ التحرر المادي للفرد بطريق آخر من سيطرة هذه الطبقة الحاجز بفضل ادخال نظام الملكية في مصر منذ عهد سعيد . فان ذلك ما كاد يهيئ نواة طبقة متوسطة حتى كان فريق منها قد صعد الى مستوى كبار الملاك في عهد اسماعيل ، وقد وجد هؤلاء أنفسهم في نضال طبيعي ضد الطبقة الحاضرة من الترك والشركس نضالا ملاً عليهم فراغ تفكيرهم حتى كانت السياسة الضرائبية قد انهكت ما تبقى من هذه الطبقة المتوسطة .

حرم المجتمع المصرى اذن من ثمار التجدد المادى والاجتماعى السوى
فحد ذلك من تحرر الفرد ماديا واجتماعيا ولم يتم الا فى عصر بالغ فارتد
ذلك بالتالى ، للحد من نمو الطبقة المتوسطة قلب المجتمع القومى لأن
آثار هذا التجدد لم تبلغ من الشعب أعماقه الا لاما منذ نهاية عهد
اسماعيل .

واذا يجمد مجرى التطور من هذه الناحية فان المجتمع لم يحرم
من الناحية الفكرية التى لم تستطع الطبقة الحاضرة ان تحول دون بلوغه
قلب المجتمع .

فمنذ انسياب الفكر الغربى الى المجتمع منذ عهد محمد على فى ظل
الاهتمام بالبعثات الخارجية مضى ذلك المد الفكرى وبرزت نواته الأولى
بزيادة الاتصال بالغرب فى عهد اسماعيل وانسحاب نظمه الحديثة
والاحتكاك بالأجانب أثر توغل النفوذ الأجنبى حتى أخذ التجدد الفكرى
فى ظل انشاء نظم التعليم الحديث وبخاصة يمتد الى أعماق المجتمع بما
غرس أصول الفردية الحديثة حتى تمثلت فى نواة من المثقفين كانت هى
طليعة طبقة متوسطة استطاعت أن تفلت من القيود كان قوامها العلماء
والأدباء والصحفيين والموظفين وغيرهم ، طبقة محدودة ومن ثم كان بين
المجتمع اذ ذاك نزعتان نزعة تقليدية ونزعة تجديدية حرة وكانعكاس لمقدار
تجدد هذا المجتمع كانت النزعة التقليدية هى السائدة المسيطرة والمجتمع
اذ ذاك يقف بوعيه السياسى المحدود فى اشراف المجتمع القومى الحديث
بمقدار تجدد فى اطار المجتمع الاسلامى .

ولقد جاءت الحياة النيابية فى جوهرها منذ بذورها الأولى حتى فجرها
الأول بشكل لا يعلو عن روح هذا المجتمع . بدأت تستهدف غايتها بدوافع
تقليدية ثم تطورت كانعكاس للتجدد الفكرى الحديث ولكن يقدر مع

بقاء سيطرة هذه النزعات التقليدية لضحالة الوعي السياسى . فلا مشاحة
اذن أن يأتى النظام النيابى الحديث وهو ينقل حقوق السيادة الى الشعب ،
يسبق مكونات تفكيره ووعيه السياسى .

على أنه رغم هذا فاننا لا نستطيع أن ننكر على مصر حاجتها الى هذا
النظام كسبيل لاصلاح شأنها وضرورة لاستكمال وجودها القومى البحر
فالامكانية والأهلية يتضاءلان هنا أمام شرط الضرورة . فقد يكون الشئ
غير ممكن استساغته ولكن من الضرورى ايجاده والحكومة راع واذ
أصلح رأى صلحت الرغبة . فاذا قدر ووجد تعثر فى تطبيق هذا النظام
النيابى لضحالة الوعي السياسى القائم ، فان ذلك لا يلبث بالتطور أن يزول
بالتأليف والتطور التاريخى فيكون ذلك النظام الذى يعلو مكونات الوعي
القائم أصدق مدرسة لها خطرها فى تعليم الشعب ورفع مستوى وعيه
وترتيبه سياسيا ، وايصال ماضى مصر النيابى يحضرها بما يهيىء لها حياة
نيابية سليمة راسخة التقاليد .

ولكن لم يدم للفجر الجديد عهد طويل . اذ اصطدم الغرب الاستعمارى
بالثورة الدستورية لاتجاهها الهادف الى القضاء على نفوذه فكان احتلال
بريطانيا لمصر قاضيا على الحكم النيابى المشرق .

وطوت مصر عهدا ، ولكنها لم تنطو على نفسها فقد مر ذلك بمثل
فترة همود نسبى غير معلق على نفسه فى مجرى الحياة النيابية ، وما لبثت
مصر بعد ذلك ، بفضل طليعتها الواعية أن وقفت تبدد السحب التى توارت
وراءها أضواء الفجر ، فى مطلع القرن العشرين فى اتجاه نيابى يتزعمه
المثقفون من أبناء مصر المجيدة لينتهى هذا الاتجاه بعد ذلك الى مرحلة
أعلى .

مصادر البحث

١ - المصادر العربية :

١ - مخطوطات :

- مراسلات محمد سلطان من الاسماعيلية الى الخديو ١٨٨٢ .
- دار المحفوظات التاريخية - دوسيه رقم ٣٢٢ .
- تقرير على مبارك المقدم لرئيس قوميون التحقيق - ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢
- محفوظة رقم ١٩ - دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .
- قرار مجلس الوزراء العثماني بشأن توصية الخديو باجابة مطالب مجلس النواب في مصر في ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ .
- دار المحفوظات التاريخية - محفوظات رقم ١٦٤ - ثابت) .

٢ - مطبوعات :

(١) مضابط :

- محاضر مجلس شورى النواب ومجلس النواب وقراراتهما والأوامر الخديوية بتنفيذها .
- الوقائع المصرية من سنة ١٨٦٦ - ١٨٨٢ - دار الكتب بالقاهرة .
- (ب) وثائق :
- مرسوم صادر الى ديوان الداخلية عن تأسيس مجلس شورى النواب في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ .
- مرسوم صادر الى راعب باشا بتعيينه رئيسا للمجلس في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ .
- وثيقة رقم ٢٤٦ محفوظات رقم ١ - محفوظات عابدين عن أمر باجتماع مجلس شورى النواب في دور غير عادى بطنطا في ٦ أغسطس سنة ١٨٧٦ .
- المحضر الأهلى المسمى باللائحة الوطنية المقدم الى الخديو في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ بطلب اقرار النظام النيابى - الادارة العربية - محفوظات عابدين .

- وثيقة رقم ٨٠٦ مترجمة — محفوظات عابدين — كتاب الخديو لنوبار
باشا النظام الوزاري وتولية الوزارة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .
- وثيقة رقم ١٧ ص ٣٨ دفتر السائرة والمجالس عملية نظارة الداخلية
رقم ٢٣/١٣/٤٢٠ — المحفوظات التاريخية بالقلعة عن اللائحة
الأساسية سنة ١٨٧٩ التي وافق عليها مجلس شورى النواب في ٨
يونيو سنة ١٨٧٩ .
- وثيقة رقم ٥١ ص ٥٠ دفتر وارد السائرة والمجالس عملية نظارة
الداخلية رقم ٤٣٠ — ٢٣/١٣٠ دار المحفوظات بالقلعة عن لائحة
الانتخاب التي وافق عليها مجلس شورى النواب في ١٥ يونيو
سنة ١٨٧٩ .

دستور سنة ١٨٨٢
لائحة انتخاب ١٨٨٢
{ مكتبة مجلس الأمة .
(ج) مذكرات :

مذكرات الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده المنشورة في كتاب الامام
الشيخ محمد عبده ، ثلاثة أجزاء .
مذكرات عرابي :

كشف الستار عن سر مذكرات عرابي : الأسرار في النهضة المصرية
المشهورة بالثورة العرابية سنة ١٨٨١ — ١٨٨٢ .
(د) دراسات :

آدمز (تشارلز) الاسلام والتجديد في مصر ترجمة عباس محمود
طبعة أولى القاهرة سنة ١٩٢٦ .

الرافعي (عبد الرحمن) الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي لمصر —
طبعة أولى

المخزومي (محمد) خاطرات جمال الدين

النقاش (سليم خليل) مصر للمصريين ١٨٨٤ في تسعة أجزاء .

أحمد أمين
جيب
زعماء الإصلاح
وجهة الاسلام ترجمة الدكتور أبو ريدة
شفيق (أحمد)
مذكراتي في نصف قرن ج ١
مسبرى (سيد)
مبادئ القانون الدستوري طبعة رابعة
عبد الكريم (أحمد عزت) تاريخ التعليم في مصر - القاهرة ١٩٣٨
المصحف والمجلات :

مصر - الأهرام - الوطن - مرآة الشرق - الطائف المفيد -
التنكيث والتبكيث (دار الكتب بالقلعة)

المصادر الأجنبية :

١ - مخطوطات

Doss, 34/2 1866

L'Egypte politique corresp. entre nubar et
Ismail - Creation d'une assemblée de delegés

Doss, 34/3 1866 — 1876 — Abdine

L' Egypte politique corresp. entre nubar et
Ismail et entre le Khedive et la Turquie
(relation avec la porte et les puissances)

Doss 8/49, 1870 : Corresp. Entre Ismail et Abraham

٢ - مطبوعات

(١) وثائق وتقارير قنصلية

Blue Books 1870 — 1879

Livres Jaunes 1870 — 1882

(ب) دراسات : -

Blunt : my diaries T.I.

Bell (M) Khedives & Pachas

Broadly (A.H.) : how we defended Arabi and his friends 1884

Coan (mc). Egypt as it is 1877.

Cromer : (earlof) : modern Egypt (London) v.2. 1908.

De leon (edwin) : the khedivés Egypt 1877.

Dacey (F) : The story of the Khedivate, London.

Douin : Histoire du regne du Khedive Ismail T. 1 et 2

Farman : Egypt and its betrayal 1908

Freycinet (charle de) : la question de l'Egypte 1905.

Malortie (de) : Egypt native rulers & Foreign Interference,
london, 1882

Malet : Egypt 1879 — 1883, london 1909

Ninet (john) Arabi Pacha 1884

Sabry (M.) La genese de l'esprit national Egyptien 1863-1882,
Paris 1924.

Wallace (M), Egypt and the Egyptian question

(ج) صحف

Le progres Egyptien, 1869 - 1870

Le moniteur Egyptien, 1878

